

المنتدى الجامعي

للدراستات الإنسانية والتطبيقية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية الآداب بني وليد

العدد الثامن / شتاء 2013

في هذا العدد:

فلسفة السعادة عند فلاسفة الإغريق وفلاسفة الإسلام

إصابات العمل وأمراض المهنة في نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا

صورة الواقع في رسومات الأطفال الليبيين

اثر الإشراف علي تنمية المهارات المهنية لطلاب التدريب الميداني

بعض ملامح الأنشطة الاقتصادية في إمارة بنى حماد

تصميم البحوث الاجتماعية الاستشرافية المستقبلية

**USING LINEAR PROGRAMMING IN AGGREGATE PRODUCTION PLANNING
WITH APPLIED STUDY IN GHAN WATER BOTTLING FACTORY – TRIPOLI**

مجلة علمية فصلية
محكمة تصدرها كلية الآداب
بني وليد

المنتدى الجامعي

للدراستات الإنسانية والتطبيقية

العدد الثامن

شتاء 2013

رئيس التحرير

د. عويدات حسين بالحاج

مستشار التحرير

د. علي عبد الكاظم الفتلاوي

التوثيق

الدار الوطنية للكتاب – بنغازي

446

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها

ولا تعبر عن رأي المجلة

المراسلات

مجلة المنتدى الجامعي

كلية الآداب - بني وليد – طريق الظهرة

almuntada2012@yahoo.com

[Facebook.com/almuntada2012](https://www.facebook.com/almuntada2012)

قواعد النشر بمجلة المنتدى الجامعي العلمية الفصلية المحكمة للعلوم الإنسانية والتطبيقية

المنتدى الجامعي، مجلة علمية فصلية محكمة، تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأصيلة والمبتكرة في العلوم الإنسانية والاجتماعية والأساسية والتطبيقية.

- وإذ ترحب المجلة بإسهامات الباحثين والكتاب في المجالات المعرفية المشار إليها؛ تحيطهم علماً بقواعد وشروط النشر فيها وفق الآتي:
- 1- تُقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية على أن تعالج القضايا والموضوعات بأسلوب علمي موثق؛ يعتمد الاجرائية المعتمدة في الأبحاث العلمية؛ بعرض موضوع الدراسة وأهدافها ومنهجها وتقنياتها وصولاً إلى نتائجها وتوصياتها ومقترحاتها.
 - 2- يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع بأسلوب أكاديمي، يتضمن:
 - في الكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان وتاريخ النشر، اسم الناشر.
 - في المجلات: اسم كاتب المقال، عنوان المقال، رقم العدد وتاريخه، رقم الصفحة.
 - 3- معيار النشر هو المستوى العلمي، والموضوعية والأمانة العلمية ودرجة التوثيق، وخلوه من الأخطاء التحريرية والنحوية والاملائية والطباعة.
 - 4- أن يكون النص مطبوعاً على برنامج (Microsoft Word) ويكون حجم الصفحة (A4) مع مراعاة الحواشي حسب الآلية المصممة من البرنامج السابق، ويكون خط الطباعة هو (Simplified Arabic) بحجم (14) للمتون و(16) للعناوين و(12) للحواشي.
 - 5- أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث على (30) صفحة (A4) كحد أقصى، وأن يرفق بخلاصة للبحث أو المقال لا تتجاوز (60) كلمة تنشر معه عند نشره.
 - 6- ترحب المجلة بتغطية المؤتمرات والندوات عبر تقارير لا تتعدى (10) صفحات (A4) كحد أقصى، يذكر فيها مكان الندوة / المؤتمر وزمانها وأبرز المشاركين فيها، مع رصد أبرز ما جاء في الأوراق والتعليقات والتوصيات.
 - 7- ترحب المجلة بنشر مراجعات الكتب بحدود (10) صفحات (A4) كحد أقصى، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين.
 - 8- عنوان الكتاب وأسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وإن تضمنت المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب، مع الاهتمام بمناقشة طروحات المؤلف ومصادقية مصادره وصحة استنتاجاته.
 - 9- يرفق مع كل دراسة أو بحث تعريف بالسير الأكاديمية والدرجة العلمية والعمل الحالي للباحث.
 - 10- لا تدفع المجلة أية مكافآت مالية عما تقبله للنشر فيها.
 - 11- لا تكون المواد المرسلّة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مجالات أخرى.
 - 12- تخضع المواد الواردة للتقويم من قبل محكمين تختارهم هيئة التحرير (سرياً)، ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.
 - 13- يجري إعلام الباحث أو الكاتب بقرار اللجنة التحكيمية وهيئة تحرير المجلة خلال شهرين من تاريخ الإشعار باستلام النص؛ وللمجلة الحق في الطلب من الباحث أن يحذف أي جزء أو يعيد الصياغة، بما يتوافق وقواعدها.
 - 14- تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر المادة وفق خطة التحرير؛ وتؤول حقوق الطبع للمجلة عند إخطار الباحث بقبول بحثه للنشر.
 - 15- يكون ترتيب البحوث والدراسات المنشورة وفقاً لتراتب الحروف الأبجدية لأسماء الباحثين والكتاب.
 - 16- ترسل إلى صاحب البحث أو المقال عدد نسختين، و(5) مستلّات من العدد الذي نشر فيه البحث مع غلاف المجلة.
 - 17- ترسل البحوث والدراسات والمقالات باسم رئيس التحرير: د. عويدات حسين بلحاج، على عنوان البريد الإلكتروني الآتي:

Almuntada2012@yahoo.com

أما بخصوص البحوث والمقالات التي تسلم إلى مقر المجلة؛ فإن البحث يُسلم على قرص مدمج (CD) مرفقاً بعدد أربع نسخ ورقية. وللمزيد من المعلومات والاستفسار يمكن مراجعة صفحة المجلة على مواقع التواصل الاجتماعي الآتية:

<http://www.facebook.com/almuntada.bw>

مقر المجلة: كلية الآداب - بني وليد - طريق الظهرة

محتويات العدد

8-7	كلمة التحرير
32-9	فلسفة السعادة عند فلاسفة الإغريق وفلاسفة الإسلام د. صالح علي زرقون
52-33	إصابات العمل وأمراض المهنة في نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا د. عوض سليم خليفة
70-53	صورة الواقع في رسومات الأطفال الليبيين (دراسة تحليلية على عينة من رسومات أطفال مدينة طرابلس) ميلاد فرج شقاف
110-71	أثر الإشراف على تنمية المهارات المهنية لطلاب التدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية د. محمد ارحومة ابو طبل
128-111	بعض ملامح الأنشطة الاقتصادية في إمارة بنى حماد (395-547 هـ / 1004-1152م) نعيمه عبد السلام أبوشاقور
182-129	نحو تصميم سوسيولوجي للبحوث الاستشرافية المستقبلية د. علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي د. عويدات حسين بالحاج
14-3	USING LINEAR PROGRAMMING IN AGGREGATE PRODUCTION PLANNING WITH APPLIED STUDY IN GHAN WATER BOTTLING FACTORY – TRIPOLI Dr. Forjani Ali Ahmed

كلمة العدد

صدر - بعون الله تعالى - العدد الثامن من مجلة المنتدى الجامعي لتختتم به هذه المجلة عامها الثاني من عمرها المديد - بأذن الله - في عملية متسلسلة من النشاط والابداع والنتاج العلمي المتميز.

ويصدور هذه الاعداد وبشكلها المتواصل تحافظ المجلة على الصلة بجمهورها والباحثين والقراء، سواء بنسختها الورقية أم الرقمية على صفحات التواصل الاجتماعي لحفزهم على الاستمرار في العطاء العلمي ولكي تستمر هذه المجلة في مسيرتها.

وبشكل واثق نعيد دعوتنا وبشكل مستمر للباحثين داخل ليبيا وخارجها للإسهام بنتائجهم العلمي في اثراء هذه المجلة بأفكارهم وفيض علمهم.

كما تأمل كلية الآداب بني وليد واسرة تحرير مجلة المنتدى الجامعي ان يستمر تشجيع ودعم هذه المجلة من قبل قرائها وتوجيه نقدهم الموضوعي لها.

وفق الله الجميع لما فيه الخير البلاد والعباد

فلسفة السعادة عند فلاسفة الإغريق وفلاسفة الإسلام

د. صالح علي زرقون

كلية الآداب / بني وليد - قسم الفلسفة

جامعة الزيتونة

فلسفة السعادة عند فلاسفة الإغريق وفلاسفة الإسلام

د. صالح علي زرقون

المقدمة

جاء اختيار موضوع البحث "إشكالية السعادة عند فلاسفة الإغريق وفلاسفة الإسلام"، لما للسعادة من دور في تربية الفرد وبناء المجتمع. كما أن البحث عن السعادة شغل بال الإنسان في كل العصور تقريباً، ولاسيما في زمننا هذا الذي يسوده القلق والكآبة والفراغ الروحي. السعادة ضوء يدفع بنا إلى الأمام ويحفزنا على النجاح. والبحث فيها لا يعد من الموضوعات السهلة اليسيرة، وذلك لوجود تصورات مختلفة ومتضاربة حولها بقدر تضارب الثقافات وأنماط الحياة، بالإضافة إلى أن البحث فيها يرتبط بدراسة العديد من المجالات والنظريات الأخرى، كمسألة النفس الإنسانية، وما يتعلق بإثبات وجودها، وخلودها؛ لهذا شغلت فكرة السعادة مفكري الأخلاق بصفة خاصة، ومرد ذلك أنه إذا كانت اللذة غاية الطبيعة الإنسانية، والخير غاية الإرادة، والحقيقة غاية العقل، فإن السعادة غاية عامة للإنسانية جمعاء، ومن هنا، يعد مفهوم السعادة بالفعل، من أبرز الموضوعات التي تهتم بها الفلسفة على الصعيدين الغربي والإسلامي.

موضوع البحث وأهميته:

ارتبطت السعادة بفعل المعرفة إلا أنها ليست مفهوماً نظرياً بحتاً، وإنما لها ارتباطات وثيقة بالعمل والحياة، فكلنا نسعى إليها ونبحث عنها، لكنها ليست غاية في ذاتها، بمعنى أنها ليست محور الاجتهاد في العمل المادي والروحي مع إنها نتاج عمل الإنسان لما يحب، وتواصله وتفاعله الاجتماعي مع الآخرين بصدق وفي إطار وجود الفعل والسلوك عن المعبر عن تميز الذات، ويتعمق الشعور في نفس الإنسان بالسعادة في وعيه بذاته ومعرفته بنفسه والتصرف بحرية في إطار هذه المعرفة. إنها تكمن في تحقيقك استقلاليتك عن الآخرين وسماحك للآخرين أن يستمتعوا بحرياتهم، وأن تبحث عن الأفضل في نفسك وفي العالم من حولك. السعادة ليست أمراً تصنعه الطبيعة، ونحن لا نولد سعداء وإنما نصبح كذلك بما نقوم به روحياً ومادياً.

لقد كرس الشرائع الإلهية حق المواطنين في السعادة والبحث عنها، إلا أن هذا الحق صادرتة الدساتير المعاصرة. إن التسليم الكلي للتقدم المعاصر، كشرط للسعادة، قادنا إلى الشلل الذي يجعلنا قطعاً مسلوب الإرادة، فالديكتاتوريات السياسية وعدتنا بالغبطة التامة لقاء الخضوع

المطلق؛ ومع ذلك لا زالت السعادة غاية بعيدة المنال لتراجع الاهتمام بها حتى على مستوى المناداة بها إعلامياً.

ولكننا نؤمن أن الإنسان ولد ليكون سعيداً، هكذا تصبح السعادة غاية وحلماً إنسانياً، إنها تلك الحالة العقلية التي يولدها الشعور برضاء الإنسان عن نفسه، وبالتعود على فعل الخير.

تساؤلات البحث:

إذا كانت السعادة هي الغاية القصوى التي يبحث عنها كل إنسان، فهل يعني ذلك أننا نعرف بالضبط ما هي السعادة؟ وهل يمكن للعقل انطلاقاً من اللغة أن يعبر لنا بدقة عن مفهوم السعادة؟ ثم ألا يمكن القول بأن لكل واحد منا تمثله أو تصوره الخاص للسعادة؟ ألا يجعلنا هذا نذهب إلى أن هناك مدلولات ومعايير مختلفة للسعادة؟ فما هو أساس السعادة؟ وهل تتحقق بإشباع رغبات البدن؟ وإذا كان الأمر كذلك فما الذي يميز الإنسان عن الحيوان؟ ألا يمكن القول أن السعادة البدنية زائلة وفانية؟ وبالتالي، فإنها لا تتحقق إلا بتحصيل العلوم والمعارف؟ بتعبير آخر، أليست السعادة التي تتحقق في العقل أبقي وأشد من شهوات النفس؟ وما هي الوسيلة لتحقيقها؟ هل يمكن للسعادة أن تجمع بين الفلسفة والحياة؟ هل ترتبط الفلسفة بالحياة أم تفصل عنها وتبقى على هامشها تصوراً فكرياً غير قابل للتطبيق؟ وإذا كان هم الفلسفة الإنسان وهم الإنسان السعادة فهل تسهم الفلسفة في إسعاد الإنسان؟.

كيف تمثل مفكرو الإسلام مفهوم السعادة؟ هل السعادة مادية أم روحية، حسية أم عقلية؟ أهي حالة فردية أم جماعية؟ هل هي دنيوية أم أخروية؟ كيف نستطيع أن نجزم إن كنا حقاً سعداء أم تعساء؟ وتأطيراً لهذه التساؤلات داخل الفكر الإسلامي استحضرنّا الأطروحات الآتية: طبيعة وماهية السعادة، شرط تحققها، وإذا كانت البنية الثقافية الإسلامية بنية واحدة، تحمل وحدة متعددة، حيث تشمل مجموع ثقافات وعقليات مختلفة: عربية، إسلامية، فارسية، يونانية، فكيف سيؤثر هذا المركب الثقافي على تصور مفهوم السعادة؟.

وعند الانتقال إلى العصر الحديث طرحنا عدة تساؤلات على الفكر الغربي، منها: ما هي علاقة السعادة بالواجب، هل هي علاقة تكامل أم علاقة إعاقه؟ بمعنى آخر هل تكمن السعادة أساساً في أن نفعل ما نريد، أم في انصياعنا للواجب والقانون؟ هل السعادة واجب نحو الذات أم نحو الغير أم هما معاً؟ هل معايير السعادة موضوعية أم ذاتية؟.

أهداف البحث:

1- إلقاء الضوء على دلالات السعادة اللغوية والاجتماعية والفلسفية.

2- بيان تطور مفهوم السعادة في تاريخ الفكر الفلسفي، بدءاً من الفكر اليوناني ومروراً بالإسلامي وانتهاءً بالفكر الحديث والمعاصر من خلال فلسفة الأخلاق.

3- توضيح مدى ارتباط السعادة بالأخلاق في الحياة العملية.

منهج البحث: بالنظر إلى طبيعة هذا البحث؛ باعتباره بحثاً يتناول موضوعاً فلسفياً في إطاره المعرفي، وفي إطاره القيمي والديني، أي في إطاره الثقافي التاريخي؛ فكان من الضرورة الاعتماد على المنهج الفلسفي التحليلي، وذلك من خلال استقراء الأفكار والرؤى والتصورات لفلاسفة اليونان، وفلاسفة الإسلام وفلاسفة العصر الحديث، وذلك بقصد إنجاز هذا البحث على الوجه المطلوب.

عناصر البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة ومبحثين؛ المبحث الأول: ويتناول فيه الباحث السعادة لغة واصطلاحاً. علاقة الحكمة بالسعادة في الفلسفة اليونانية. أما المبحث الثاني: مفهوم السعادة في الفلسفة الإسلامية؛ كما يتضمن البحث؛ على الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول

مفهوم السعادة ودلالاتها لغة وفكراً

أولاً: السعادة الدلالة اللغوية والفكرية

1 - الدلالة اللغوية:

السعادة، في لسان العرب لابن منظور، مشتقة من فعل "سعد" أي فرح واستبشر؛ وسعد هو أحد آلهة العرب قبل الإسلام، اقترنت طقوس عبادته بالتبرك وجلب الخير والبركة؛ والسعادة هي اليمن وهي نقيض النحس والشقاوة، ويشترك من الجذر اللغوي "سعد" ثلاثة مفاهيم: الساعد هو الذراع - ساعد الإنسان ذراعه، وساعد الطير جناحه، وساعد القبيلة رئيسها. والسعد هو الرائحة الطيبة. نستشف من الدلالات المحمولة لغوياً اقتران السعادة بالإرضاء والارتواء والإشباع، فالذراع يشبع صاحبه والنهر يروي الحقول، والسعيد يروي الحقول والسعد يشبع النفس رائحة عطرة. كما تقترن الدلالة بضرورة توفر العنصر المادي المحقق للسعادة: الذراع للإنسان والجناح للطائر ورئيس القبيلة لتماسكها. والسعادة وفق الدلالة اللغوية تبقى مرتبطة كإحساس بالرضي التام يتحقق عبر أو بواسطة الإشباع والتدبير، الإشباع للفرد والتدبير داخل الجماعة¹.

(1) ابن منظور، تهذيب لسان العرب، المكتب الثقافي لتحقيق التراث، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ص

إن ما يمكن استنتاجه من تلك الدلالات هو: اقتران السعادة بالإرضاء والارتواء. فالنهر الذي يسقي المزرعة يرويهها، ولبن الناقة يروي ويشبع صغيرها، ومنبت شوك النخل يشبع جوع الإبل، والطبيب يشبع النفس برائحته العطرة.

2 - السعادة بين العقل والمادة:

العقل والمادة هما محورا وجود الإنسان، وهما الساعدان الأساسيان. ومن هنا تكتسب السعادة دلالتين: الأولى تشير إلى ما هو مادي محسوس، وتتمثل في الإرضاء والإشباع. والثانية تومئ إلى ما هو عقلي، وتتمثل في التدبير، فعمدة المدينة وساعدها هو رئيسها وعقلها المدبر لشؤونها والمسير لها نحو ما هو أفضل. ولا يمكن في هذا السياق تصور سعادة بدون تعاون واجتماع. يتضح من كل ما سبق، أن التعريف اللغوي للسعادة قد وسع من دلالاتها، بشكل جعلها تنفتح على عنصر لا مادي، من طبيعة عقلية واجتماعية وسياسية تتعلق بالتفكير والتدبير.

كلمة سعادة، بالعربية، متصلة بمعنى الفعل ساعد، أي "عاون" إذ إن السعادة ليست خبرة فردية، بل إنها خبرة خروج من الذات، فهي شيء يتجاوزنا، و يحرك في الفرد شيئاً يخرج به من القلق والاضطراب، فيغمره شعور بالرضى والارتياح، وللمصطلح أيضاً بعد وظيفي وتقني، فكلمة ساعد، المشتقة هي الأخرى من الثلاثي سعد، تعني "الذراع": لنيل السعادة يعتقد أن من الضروري تحريك الجسم، فكما أن الطائر الذي ينطلق محلقاً في الأجواء استعمل جناحيه للطيران ويفوز بهذه الحركة بشكل من السعادة، كذلك فإن جسم الإنسان هو الآلة "التقنية" للسعادة. ومنه فإن كلمة "سعادة"، التي تعني في الآن نفسه الهناء والغبطة، تشترك في الجذر مع كلمة "ساعد" التي تتطوي على معنى "التعاوض" والقدرة على التحرك، بفضل الجسم، نحو الآخر ونحو العالم. وهذا التجاور اللفظي يوجد كثافة معنوية تستحق التأمل عنها. أخيراً، فإن معنى كلمة "سعادة" وردت في القرآن: فحتى إذا كان المصطلح غير وارد فيه بحرفه، يتكرر فيه حديث "الذين سعدوا" هؤلاء الأصفياء الخالدون في الجنة، في مقابل "الذين شقوا"، الخالدون في النار (سورة هود 105 - 108). السعادة التامة مرتبطة هنا بفكرة الخلود، وليست متاحة إلا في الآخرة. بيد أن انتظار السعادة السماوية يقتضي سلوكاً معيناً على الأرض.

ثانياً - الدلالة الاجتماعية

يختلف الناس، على مستوى التمثيل الاجتماعي، في تصورهم للسعادة وفق الدلالات

الآتية:

- السعادة تعني حسن العيش والحياة الكريمة بامتلاك المال والثروات وتلبية الرغبات.

- وهي السيرة العطرة والحياة الكريمة والمتوازنة، والسلوك الفاضل.

تتعدد دلالات السعادة ومدلولاتها بحسب حاجات الناس، فالمريض يراها في اكتساب الصحة، والمعوذ في اكتساب الحال، والغريب في العودة لوطنه، والوحيد في الصداقة، مما يضيف على

السعادة بعداً ذاتياً. فالتمثيل الاجتماعي للسعادة يهيمن عليه الطابع المادي وهو ما يفرض السؤال: أليس الجانب الروحي ضرورياً لاكتساب السعادة وتحصيلها؟¹

ثالثاً - الدلالة الفلسفية

في موسوعة "لاند الفلسفية" السعادة حالة رضا تام تستأثر بمجامع الوعي¹. ويعرفها جميل صليبا في معجمه الفلسفي بأنها الرضا التام بما تناله النفس من الخير. ويكون الفرق بينها وبين اللذة أن السعادة حالة خاصة بالإنسان، وأن رضا النفس بها تام. إذ من شرط السعادة أن تكون ميول النفس كلها راضية مرضية، وأن يكون رضاها بما حصلت عليه من الخير تاماً ودائماً. في حين أن اللذة حالة مشتركة بين الإنسان والحيوان، وأن رضا النفس بها مؤقتة. وإذا كانت السعادة هي حالة إرضاء وإشباع وارتياح تام لل رغبات يتسم بالثبات، فإنه متى سمت إلى مستوى الرضا الروحي ونعيم التأمل والنظر، أصبحت غبطة، وإن كانت هذه أسمى وأدوم². وللأسف في حقيقة السعادة آراء مختلفة: فمنهم من يقول إن السعادة هي إتباع الفضيلة (أفلاطون)، ومنهم من يقول إنها في الاستمتاع بالملاذات الحسية (القورينائيون)، أما أرسطو فقد وحد بين الخير الأعلى والسعادة، وجعل اللذة شرطاً ضرورياً للسعادة لا شرطاً كافياً، وعين الأمر يقول به أبيقور الذي اعتبر اللذة غاية الحياة، وإن أقام فروقاً بين الذات، أما الرواقيون فإنهم يرجعون السعادة إلى الفعل الموافق للعقل، وهي، في نظرهم، غير ممتعة عن الحكم، وإن كان طريقها محفوفاً بالألم.

هكذا كانت السعادة في الدلالة اللغوية تتحدد كمقابل للنحس والشقاوة فإنها، كمفهوم فلسفي، تتأسس على جملة من التقابلات: سعادة - شقاء، فضيلة - رذيلة، خير - شر، من هنا ينظر فلسفياً إلى السعادة كحالة إرضاء تام للذات يتسم بالديمومة، غير أن مفهوم السعادة متعددة الدلالات وتتداخل فيه عوامل مختلفة، بيولوجية نفسية دينية، اجتماعية، سياسية، فضلاً عن أنه يتأخم جملة من المفاهيم الفلسفية الأساسية: كاللذة والألم والفضيلة والخير الأعلى والعقل والنفس والسياسة والعدالة والخيال والفطرة والمحاكاة والواجب والغير والإرادة.

وهذا ما أدى إلى اختلاف الناس والفلاسفة على السواء في تمثيلهم للسعادة، فالعوام يربطونها بالثروة والجاه والنفوذ وتحقيق المتعة في شتى أشكالها. أما الفلاسفة فيختلفون في تمثيلهم للسعادة، فمنهم من يراها في علاقتها بالفضيلة والتأمل العقلي كفلاسفة الإسلام الذين حاولوا التوفيق بين التأمل العقلي والسمو الروحي وخاصة عند أصحاب الاتجاه الصوفي. وهناك من

(1) أندريه لاند، الموسوعة الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، إشراف أحمد عويدات، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت باريس، 2001، ص 1550.

(2) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1978، ص 491.

الفلاسفة من يعتبرها فردية، ومنهم من يقول إن السعادة لا تكون إلا في إطار سعادة الجميع؛ أي المجتمع والدولة، وآخرون يرون أن السعادة غاية لا يمكن الحصول عليها أو الشعور بها دون العمل على تحقيقها روحياً ومادياً، فهي غاية صعبة المنال يجب أن نعمل على تحصيلها من خلال الممارسة¹.

إذن، تثير السعادة، كإشكالية فلسفية، عدداً كبيراً من الأسئلة أكثر مما تعد بتقديم إجابات شافية، وفي مقدمة تساؤلات متعلقة بماهية السعادة من جهة، وعلاقتها بكل من الأخلاق، والدين، والتصوف، والسياسة، والاجتماع، والإنسان من جهة أخرى. كذلك يبرز تساؤل مشابه، في الفلسفة، حول علاقتها بالنفس، واللذة، والخير، والمنفعة، والمعرفة، على أن البعض قد يتساءل عن مدى أهمية التعرف على المذاهب الفلسفية المتعلقة بإشكالية السعادة وعن جدواها في عصر العولمة، خاصة مع تعذر تحققها عملياً، بحسب ما هي وردت في تصورات الفلاسفة. إلا أن هذه التصورات، رغم الفوارق بينها، جاءت متفقة في سعيها الدائب نحو التقدم الاجتماعي العام، نحو مجتمع المحبة والسلام والرفاهية، نحو سعادة الناس جميعاً، بغض النظر عن أي اعتبارات تمييزية.

ورغم كل التباينات في مفهوم السعادة ثمة إحساس يكاد يصل حد اليقين بأن المسائل الكبرى التي باتت تواجهنا اليوم هي ذاتها التي واجهت أسلافنا من قبل، وأن ثمة موروثات ظلت بلا حل طوال تاريخ الفكر، مما يستلزم الوقوف على إسهامات الأولين من أجل الاستفادة منها، وطرح ما يمكن طرحه فيما بعد. فمنذ أن خلق الله الإنسان، وهو يحاول جاهداً أن يعثر على ظل لفردوسه الضائع وسعادته المفقودة، إذ سرعان ما تبين له، ما إن استقر فوق ظهر البسيطة، أنه ما عاد بإمكانه أو مقدوره أن يسترجع سعادته الأولى أو يستردها كاملة، وأن الدنيا ليست إلا محلاً للشقاء، ومن هنا، كان أول هاجس ينتابه هو القلق المتزايد على مصدر رزقه ومعيشته. وتصور لنا الكتب المقدسة، كيف أن آدم، لما طرد من جنة الخلد ومملك لا يبلى، أبدى علائم الضعف لمولاه، سائلاً إياه عن كيفية العيش بأرض خالية من كل شيء عداه، فكان الجواب: بعرق جبينك تأكل خبزك. وهنالك، استقر في ذهنه أن السعادة ما عادت تأتي إليه بمفردها، وإنما هو في حاجة دائمة للبحث عنها، وعن سرها الغامض، بحثاً قد يقضي المرء حياته كلها دون أن يصل فيه إلى نتيجة مرضية، ولكنه في النهاية أمر لا بد منه².

(1) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، المرجع السابق، ص 491.

(2) الكسندرا اغنائتكو، بحثاً عن السعادة: الأفكار الاجتماعية السياسية في الفلسفة العربية الإسلامية، ترجمة توفيق سلوم، دار التقدم، موسكو، 1989، ص 213.

وبناء على ما سبق، فإن مهمة الفلسفة الحقيقية ليست بالدرجة الأولى تفسير العالم، لأن الجزء لا يستطيع مطلقاً أن يفسر الكل، وإنما تكمن مهمتها في أن تهدينا في بحثنا عن السعادة، ليس فقط بمجموعة الآراء الحكيمة، وإنما بعنايتها بالحياة البريئة من كل نوع من أنواع الاضطراب والجزع. إن العلاقة بين السعادة والفلسفة لم تنفصم أبداً، ويكفي للتدليل على ذلك أن محض النظرة المنتبهة المتيقظة إلى جملة التعريفات المختلفة للفلسفة من شأنها أن تقف بنا على صيرورة هذا الاتصال ودوامه على مر العصور! فثمة تعريف للفلسفة بأنها:

"علم السعادة في الحياة والعمل على تحقيقها" نجده منسوباً لديوجانس، أشهر الفلاسفة الكليبيين¹. أما فيما يتعلق بوضعية هذا الارتباط في سياق الفلسفة الإسلامية، فيكفي أن نعلم أن لفظ "الفلسفة" يأخذ تعبير "الحكمة" بحكم أنها عبارة عن "استعمال النفس الإنسانية بتصور الأمور والتصديق بالحقائق النظرية والعملية على قدر الطاقة الإنسانية"، بحسب تعبير الشيخ الرئيس ابن سينا. ومعلوم بداهة أن هذا الاستكمال يؤدي ضرورة إلى تحقق السعادة الإنسانية التي يؤكد صدر الدين الشيرازي حصولها عن طريق "معرفة حقائق الموجودات على ما هي عليه، والحكم بوجودها، تحقيقاً بالبراهين، لا أخذاً بالظن والتقليد بالقدر الإنساني". ولعل ذلك هو ما دفع الغزالي، رغم موقفه المتشدد تجاه الفلسفة، إلى القول بأن غاية الفلسفة تنحصر في الوصول إلى السعادة، وأن الفتور عن طلبها يعد حماقة ما بعدها حماقة. ونتيجة لذلك، ينتهي الغزالي إلى تأكيد أن الصوفية والفلاسفة، على الجملة، وإن اختلفوا في الكيفية، كلهم متفقون على أن السعادة تكمن في العلم والعبادة. وذلك بأن يعلم المرء أن سعادة كل شيء ولذته، وراحته، في وصوله إلى كماله الخاص الذي يرتضيه².

ولا شك أن السعادة مطلوب كل طالب، ومرغوب كل راغب، أي كان، إنساناً عادياً، أو حتى فيلسوفاً، وكما لا حظ البعض بحق، فإن تعريفات الفلسفة على كثرتها تتفق في شيء واحد ألا وهو نيتها العملية. فبفضل الفلسفة يتصف الإنسان بالحكمة التي لولاها لانهارت كل القيم الإنسانية وزال الفرق بين الخير والشر، والسعادة والشقاء. فلولا اشتغال أفلاطون بالفلسفة لما وضع جمهوريته، ولولا الفلسفة لما أجهد الفارابي نفسه في بناء مدينته الفاضلة، ولولا بحث ابن باجة عن السعادة لما أعمل عقله في وضع خارطة طريق من أجل تدابير تصلح حال المدن الفاسدة. ليس غريباً إذن، أن يصر فرنسيس بيكون على ضرورة اختيار الحاكمين من بين

(1) مصطفى النشار، مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، 2004، ص 4-7-54.

(2) مصطفى النشار، مدخل جديد إلى الفلسفة، مرجع سابق، ص 47-54. ص 65.

الفلاسفة الكبار حتى يقدر للجنس البشري أن يسعد بأكمله، لا أن يكفي فقط بحفظ النسل ودوام الاستمرار.

المبحث الثاني

السعادة في الفلسفة اليونانية

1- مرحلة ما قبل سقراط:

اعتقد فيثاغورس بأن الحكمة لا تضاف لغير الآلهة، ولهذا اعتبر نفسه محباً للحكمة، ومن هنا جاء لفظ الفيلسوف بمعنى المحب للحكمة. وفي محبة الحكمة عند فيثاغورس وأتباعه تكمن السعادة كل السعادة، فقد آمن الفيثاغوريون بأن الطريق إلى طهارة النفس إنما يكون بالعلم والتأمل الفلسفي، فضلاً عن التمسك بالأخلاق والزهد في مطالب الحياة المادية للجسد. وبدا ذلك تماماً حينما اختاروا في ديانتهم عبادة الإله أبولون (إله العقل) بدلاً من الإله ديونيسيوس الذي عبده أتباع أورفيوس. لقد اكتسب رؤية فيثاغورس والفيثاغوريين في التوحيد بين الحكمة والسعادة مسحة صوفية زاهدة بدت في توجههم الكامل، بعد تطهير النفس بالعلم والتأمل، إلى الإله والتماس الخير منه وحدة¹.

وقد تدعمت هذه المسحة الصوفية في الربط بين الحكمة والسعادة في فلسفة بارمنيدس رغم أنه لم يذكر الإله في قصيدته الشهيرة (في الطبيعة) وفضل الحديث فيها عن الوجود، مدعياً أنه استلهم ذلك من آلهة العدالة، كما بدا في مقدمة تلك القصيدة التي امتلأت بالرموز الصوفية، حيث قال فيها إنه قد اتجه في عربة تجرها الجياد، وتقودها العرائس بنات الشمس إلى حيث الأبواب التي تفصل بين النهار والليل أو النور والظلام، ولما اجتاز الطريق الإلهي حدثته الإلهة قائلة: مرحي أيها الشاب يا رفيق الهاديات والخالدات اللاتي أرشدن عربتك. مرحي لقد أرسلت في هذا الطريق بالأمر الإلهي لا بالقدر السيئ. وعلى كل حال فإن سعادة المرء وحكمته عند بارمنيدس تكمن في إدراكه العقلي لحقيقة هذا الوجود الواحد، وما عدا ذلك مجرد أوهام وظنون يحيا بها الإنسان ويسير من خلالها في طريق لا يعرف فيه المعنى الحقيقي للوجود والطريق الحقيقي للسعادة².

والطريف في تاريخ الفلسفة اليونانية قبل أفلاطون أن تتوافق رؤية الذريين مع رؤية فيثاغورس وبارمنيدس في مجال الربط بين الحكمة والسعادة رغم مثالية الأخيرين ومادية

(1) يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، مكتبة الثقافة، القاهرة، 2009، ص 22.

(2) انظر: بارميندس، في الطبيعة، ترجمة أحمد فؤاد الأهواني، في كتابة: فجر الفلسفة اليونانية قبل سقراط، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1954، ص 130.

ديمقريطس وأتباعه، تبنا مذهباً مادياً في تفسير العالم الطبيعي يعتمد على رده إلى الذرات وليس إلى العناصر الأربعة. وحتى النفس عند ديمقريطس ذرات مادية، كما أن الأشياء والأجسام والعناصر ذرات، حتى الآلهة نظر إليها على أنها مركبات ذرية لطيفة، ومع ذلك فإن فلسفته الأخلاقية جاءت مختلفة عن هذا الطابع المادي العام لفلسفته، حيث بدأها بالتأكيد على أن قوة الجسم لدى الإنسان لا تعني شيئاً، فقوة الجسم لا تكون من أسباب النبل إلا في دواب النقل، بينما قوة العقل وقوة الخلق هي كل شيء بالنسبة للإنسان، لأن "قوة الخلق هي سبب النبل في الإنسان" على حد تعبيره. وإذا سألنا عن جوهر السعادة عنده لقال بما أسماه "اعتدال المزاج"، فذلك الذي يؤدي بالإنسان إلى الشعور بالبهجة والتفاؤل، إذ أن قوة النفس واعتدال مزاجها يعني في رأيه معرفتها للخير وتوجيه الإرادة إلى سلوك طريفة، وهذا ما يسميه ديمقريطس ما يجب عمله. فما يجب عمله بالنسبة للنفس الإنسانية يبدأ بمحاولتها كبح جماح الرغبات والشهوات الحسية والجسدية، ولن يكون ذلك إلا بالعمل الجاد وتحمل الشدائد بشجاعة، ولا يتأتى للمرء ذلك إلا عن طريق الثقافة والتعليم، فيهما وجدتهما يعتدل مزاج الإنسان ويتجه إلى طريق الخير والسعادة¹.

وقد جاء السفسطائيون بعد ذلك ليضعوا هذا التوحيد أو الربط بين الحكمة والسعادة موضع الشك والجدل، حيث اعتبروا، منذ إعلان زعيمهم بروتاجوراس أن "الإنسان الفرد معيار كل شيء"، وأن السعادة مسألة فردية، ومن ثم فقد أصبحت الفضيلة والسعادة مسألة نسبية تختلف باختلاف طموحات ومصالح الأفراد. لقد غلب على الرؤية السفسطائية لا التوحيد بين الحكمة والفضيلة والسعادة، بل الربط بين المنفعة والفضيلة والسعادة، فما ينفعني هو ما يسعدني، فالخير إذن في النافع والمفيد بالنسبة لي كفرد، ومادامت المصالح والمنافع تختلف من شخص إلى آخر، فإن طريق السعادة إذن يختلف من شخص إلى آخر وكذلك مفهوم الخير والحكمة. ولعل النظرة التي فكت الارتباط بين الحكمة والسعادة وفصلت بينهما وبين الخير والفضيلة أثارت ثائرة سقراط وجعلته يترك بيته وأسرته ويمشي بين الأثينيين ليجادلهم ليل نهار حتى يعودوا إلى سابق عهدهم من الثبات على مبدأ التوحيد بين الفضيلة والسعادة. لقد كان سقراط، بحياته وموافقة وكلماته، المثال الذي يحتذي عبر العصور في التوحيد بين الحكمة والسعادة حينما وحد بين الفضيلة والمعرفة ورفع شعار "اعرف نفسك" لكل فلسفته، والنفس بالنسبة له كانت ذلك الجزء

(1) مصطفى النشار، تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي، دار قباء الحديثة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2007، ص 130. وللاطلاع على شذرات ديمقريطس راجع: ول ديورانت: قصة الحضارة، الجزء الثاني من المجلد الثاني، ترجمة محمد بدران، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1969، ص ص 204 - 210.

الإلهي في الإنسان وكل من تأمله وتوصل إلى معرفته، عرف ما هو إلهي وفاز بخير معرفته لنفسه¹.

2- مرحلة ما بعد سقراط:

لقد كان سقراط يجد سعادته في توعية الناس بالطريق الحق للفضيلة، ذلك الطريق الذي يبدأ بأن يسأل كل منهم عن ماهية ما يدعى العلم به وخاصة في مجال الفضيلة، فإن كان يدعى أنه أنقى الناس فليسأل نفسه: ما هي التقوى أو ما الذي يجعل الفعل التقى نقياً؟ وإن كان يدعى أنه أشجع الناس فليسأل نفسه عن ماهية الشجاعة، أي ما الذي يجعلنا نصف أي فعل من أفعالنا بأنه شجاعة؟ إن معرفة ماهية الفضائل ستقودنا حتماً إلى سلوك طريق الفضيلة، لأن من عانى في إدراك ماهية أي من هذه الفضائل سيسلك طريقها حتماً بعكس من يتعلمها من المتعلمين دون أن يكابد مشقة البحث العقلي بنفسه. ولذلك كانت مقولته الشهيرة: أن الفضيلة علم لا يعلم، وما ذلك إلا لأنه يعتقد بأن الفضيلة هي علم كامن في النفس يملكه كل الناس بشرط أن يبذلوا جهدهم العقلي في التساؤل وفي البحث داخل النفس وباستفتاء ضميرهم الأخلاقي. والقارئ لحياة سقراط يجدها مليئة بالمواقف التي تؤكد أنه كان يجد السعادة في التوحيد بين المعرفة بحقيقة الفضيلة وسلوك طريقها أياً كانت النتائج المترتبة على ذلك. ولعل أبرز هذه المواقف الكاشفة خضوعه للمحاكمة نتيجة عدة تهم ظالمة، كما بدا في دفاعه عن نفسه أمام المحكمة الأثينية، ومع أنه نجح في رد هذه التهم عن نفسه وكشف لهيئة المحكمة أنها غير صحيحة وملفقة، إلا أنه حينما استقرت المحكمة على إدانته قال جملة المشهورة: "أنا إلى الموت وأنتم إلى الحياة. والإله وحده أعلم بأيهما هو الخير"².

وحيثما نصل في عرضنا هذا إلى أفلاطون سنجد أنه قد واصل طريق أستاذه سقراط في التوحيد بين الفضيلة والمعرفة، وبدا ذلك بوضوح منذ المحاورات السقراطية التي خلد فيها أفلاطون ذكرى أستاذه، حتى محاورات النضج التي كتبها معبراً عن فلسفته هو. فالمعرفة لا تكون إلا بمعرفة عالم المثل الذي هو عالم المبادئ المعقولة لكل ما في الوجود المحسوس، سواء كانت أشياء مادية أو مفاهيم أخلاقية. وبالطبع فإن هذه المعرفة النظرية بمعنى الفضيلة هي الأكثر تحقيقاً لمعنى السعادة عند أفلاطون لأنها تمثل الفضيلة الفلسفية التي اختص بها الفلاسفة الذين لا يسلكون إلا وفقاً لمعرفتهم بالمبادئ العقلية للفضيلة، فلقد ميز أفلاطون، فيما يرى

(1) برتراند رسل، الفلسفة الغربية، الجزء الأول، ترجمة زكي نجيب محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة، 1978، ص 79.

(2) ولتر ستينس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1997، ص 140. وللمزيد حول محاكمة سقراط انظر محاورات أفلاطون: محاورات الدفاع، محاورات أريستون، محاورات فيدون، ترجمة زكي نجيب محمود، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1966.

ستيس، بين الفضيلة الفلسفية، والفضيلة الاعتيادية، فالأولى هي الفضيلة الحقة التي تقوم على معرفة المبادئ العقلية للخير، أما الثانية فهي الفضيلة بمعناها الشائع عند الناس وتتعلق من أسس أخرى مثل العادة والعرف والتقاليد، أو من الدوافع الخيرة والمشاعر الغريزية نحو الخير¹.

لا تتحقق السعادة الحقيقية عند أفلاطون إلا لأولئك الفلاسفة المتأملين الذين تحرروا من كل ما هو أرضي وجسدي، ليعيشوا وفقاً لما هو حقيقي وإلهي، فالحكمة رأس الفضائل، سواء كانت نظرية فلسفية، أو تلك الحكمة التي يتمتع بها الإنسان الفاضل في الحياة الاجتماعية والسياسية وينجح من خلالها في إقامة التوازن بين مطالب قوى نفسه المتضرعة داخل جسده الفاني فيمارس الشهوة باعتدال ويمارس الغضب باعتدال. وما ذلك إلا لأن نفسه العاقلة تتحلى بالحكمة، وبالحكمة يستطيع المرء معرفة ماذا يشتهي؟ ومتى ذلك وإلى أي حد؟ وكذلك يقدر أن يعرف لماذا يغضب وإلى أي مدى؟ فالسعادة في كل الأحوال قرينة الحكمة ولا تتحقق أبداً إلا لدى الإنسان الحكيم، وإذا لم تتوافر الحكمة أصبح الإنسان فاقداً للشرط الضروري للسعادة الحقيقية، سواء في حياته الاجتماعية والسياسية أو في حياته الفردية وفي علاقته بالله وبالعالم من حوله².

سار أرسطو على نهج أستاذه حينما بدأ كتابه "الأخلاق إلى نيقوماخوس" بنقد كل صور السعادة الشائعة عند عامة الناس ورفض الآراء التي تقول بأن السعادة تكمن في اللذة أو في حياة الجاه والسلطان أو في الثروة والمال...إلخ. وأكد في المقابل على التوحيد بين الفضيلة والسعادة، وكان حاسماً حينما أكد على أن الفضيلة فعل عقلي، فالإنسان في رأيه جزءان جزء عاقل وجزء غير عاقل، وفضيلة الإنسان تبدأ حينما يتحكم الجزء العاقل في الجزء غير العاقل. وغاية الوجود الإنساني ليست الأكل أو الشرب أو الجري وراء الملذات الحسية وإشباع الشهوات، وإنما التأمل. ولذا فضل أرسطو العقل المتأمل واعتبره فضيلة الفضائل الإنسانية، وأكد على أنه إذا كانت الحياة السعيدة هي الحياة المطابقة للفضيلة، وإذا كانت السعادة تكمن في الفعل المطابق للفضيلة، فمن الطبيعي أن تكون في الفعل المطابق للفضيلة العليا، بمعنى أنها الفعل المطابق للجزء الأحسن من ذات الإنسان، وهو العقل الفاهم المتأمل المعد ليأمر ويقود، وليكون له فهم الأشياء الجميلة والقدسية، على حد تعبير أرسطو⁽³⁾. وبناءً على ذلك فإن فعل هذا العقل المتأمل هو المطابق للفضيلة وفيه تكون السعادة الكاملة. والحقيقية أن أرسطو قد أجهد نفسه في

(1) ولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص 146 - 147.

(2) انظر: أفلاطون، محاورة فيدون، ترجمة عزت قرني، مكتبة الحرية الحديثة، جامعة عين شمس، القاهرة 1979، ص 206-210.

(3) أرسطوطاليس، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ترجمة أحمد لطفي السيد، الكتاب الثاني، الفصل الخامس عشر، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1924، ص. ص 284-289.

بيان ذلك التوحيد بين فعل التأمل للعقل النظري وبين العادة الكاملة، ليس الموضوع مطروحاً فقط على مدار كتابة "الأخلاق إلى نيقوماخوس"، وإنما أيضاً على مدار الكتاب الثالث من كتاب "النفس" الذي أكد فيه على أن القوة النظرية من العقل الإنساني هي الجانب القدسي من الإنسان لأنها القوة القادرة على مفارقة وجوده المادي لتأمل ما وراء هذا الوجود وإدراك الحقيقة القصوى للوجود، الوجود الإلهي¹.

3- العصر الهلنستي:

وإذا ما انتقلنا من العصر الهليني إلى العصر الهلنستي، لوجدنا تحولاً كبيراً في التوجه الفلسفي لدى فلاسفة هذا العصر الجديد، عندما ركزوا على الجوانب العملية التطبيقية، وبخاصة في ميدان الأخلاق، حيث لم ينشغلوا كثيراً بالحديث النظري المجرد عن ماهية الخير والفضيلة والسعادة، بل اتجهوا مباشرة إلى بيان الطريق العملي للسعادة، ذلك الطريق الذي يتمكن الفرد من كخلاله أن يحيل حياة السعادة رغم كل الظروف السياسية والاجتماعية المليئة بالإضرابات والحروب آنذاك. لقد انشغلوا بالبحث عن التماس طريق فردي للسعادة.

وبالطبع لا تغيب الفلسفة والحكمة في التماسنا لهذا الطريق، لأن العقل هو الذي يقود الإنسان إلى هذا الطريق، فعلي الرغم من أن فلسفات العصر الهلنستي، وبخاصة في أكبر تياراتها: الأبيقورية والرواقية، تؤكد على أن العقل يولد صفحة بيضاء وأن التجربة الحسية نقطة البداية في المعرفة، لأن طريق الأخلاق والفضيلة عندهما لا يبدأ من التجربة الحسية بقدر ما يبدأ من تأثير العقل في السلوك. فحينما يحل أبيقور القضايا الأخلاقية، بادئاً بضرورة أن نعرف بأن السعادة لدى الإنسان تبدأ من الاتجاه إلى كل ما هو لذيق بشكل طبيعي، نجده يؤكد على دور العقل في تمييز أنواع الرغبات والاختيار من بينها، فهناك رغبات طبيعية ضرورية وهناك رغبات ضرورية وليست طبيعية وهناك رغبات ليست ضرورية ولا طبيعية. وهو يرى أن على الإنسان العاقل أن يختار ما هو طبيعي وضروري وأن يكتفي به حتى يحيا حياة الرضا والسعادة².

رغم ماديته في تفسير الطبيعة ومذهبه الحسي، آمن أبيقور بالمعرفة، واعتقد أن على الحكيم أن يوجه مشاعره بالعقل، وأن يمتلك ما أطلق عليه "فن التمتع بالمشاعر السعيدة والتخلص من المشاعر الأليمة"، فحرية الحكيم إزاء ضغط الرغبات وضرورة إشباعها تكمن في

(1) انظر: أرسطوطاليس، النفس، ترجمة أحمد فؤاد الأهواني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1949، ص 112 وما بعدها.

(2) أبيقور، رسالة إلى منيسي، ترجمة جلال الدين سعيد، في كتابه: أبيقور: الرسائل والحكم، الدار العربية للكتاب، بدون تاريخ النشر فقرة 131، ص 20، ص. ص 206-211.

معرفة الحدود التي يريد أن يتوقف عندها، وأن يوجه سلوكه طبقاً لها، فمن يجيد معرفة الحدود التي ترسمها لنا الحياة يدرك كم من السهل القضاء على الألم الناتج عن الحاجة. إن معرفة الحدود تجعل الإنسان، في رأيه، قادراً على أن يميل نحو الزهد في مطالب الحياة المادية، لأن الزهد أساس الرضا وسر السعادة. كما تخلصنا هذه الفلسفة الأخلاقية الزاهدة مما ليس ضرورياً من الألم وتسهل لنا طريق الخير والسعادة، فإنها تخلصنا أيضاً من مخاوف عديدة كالموت والخوف من الآلهة ومن عقابها، فما الموت إلا انعدام الإحساس ومن ثم فلا إحساس معه لا بلذة ولا بالألم، أما الآلهة فلن يسعدها أو يزيد من سعادتها أن تعذب الإنسان، بل على العكس أنه مما يسعدها أن تراه سعيداً هانئاً. ومن هنا دعا أبيقور الجميع إلى التأمل حتى يجدوا حياة السعادة، فالفلسفة تورث الحكمة، وهي مبدأ كل شيء، وأعظم خير نعرفه، وهي أصل جميع الفضائل، من جهة كونها تعلمنا أنه لا يمكننا أن نكون سعداء دون أن نكون حكماء وعادلين، ولا أن نكون حكماء وعادلين دون أن نكون سعداء. فالفلسفة، بحسب أبيقور، طريق الحكمة والسعادة معاً، فالحكيم الذي بلغ ذروة الحكمة هو القادر على أن يكون حراً في كل الظروف، حيث تكسبه الفلسفة التحرر من الآخرين ومن الطبيعة ومن القدر، وتجعله قادراً على امتلاك نفسه بنفسه وأن يكتفي بذاته وبأصدقائه وبالحياة السهلة الهادئة التي توفرها له الحكمة¹.

وإذا ما انتقلنا إلى فحص رؤية فلاسفة الرواق حول الحكمة والسعادة لوجدنا، رغم الاختلافات الكثيرة بين أرائهم في قضايا المعرفة والطبيعة، أنهم يتفقون على أن الحكمة أولى الفضائل الأصلية التي تنبثق عنها كل الفضائل الأخرى، فالحكمة، فيما يروي المؤرخ ديوجين اللاثري عنهم، هي المعرفة بالأشياء الخيرة وبالشر وبما هو ليس خيراً أو ليس شراً. وبالطبع بها نتعرف على طريق السعادة، فالسعادة تتحقق من معرفتنا وسلوكنا طريق الفضيلة والخير، لأنهم قد عرفوا الخير بأنه الكمال الطبيعي للوجود العاقل وهو الموافق للكائن العاقل².

إذن كيف يحقق الإنسان العاقل كماله ومن ثم سعادته؟ إن طريق السعادة عند أهل الرواق، يبدأ من إدراك أن سعادتنا بأيدينا، وهي تتبع في الأساس من داخلنا، ومن ثم فقد أكدوا على أن سعادة الإنسان لا تخضع للظروف التي تحيط بالإنسان بقدر ما تتوقف على حالته النفسية في مواجهة هذه الظروف وحكمه عليها، فردود أفعالنا إزاء ما يمر بنا من أحداث هو ما يتشكل بمقتضاه شعورنا بالسعادة أو بالألم. ولذلك ركز الرواقيون على دراسة الانفعالات الإنسانية بغرض السيطرة عليها، لأن في ذلك تكمن الحكمة والسعادة معاً. ومنذ مؤسس الرواقية زينون

(1) المرجع السابق، ص 215، 212.

(2) فردريك كوبلستون، تاريخ الفلسفة، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المجلد الأول، المشروع القومي للترجمة (436)، القاهرة، 2002، ص 352.

حصرت الانفعالات الرئيسية في أربعة هي: الحزن، الخوف، الرغبة، واللذة. وهي كلها تدور في إطار تعريفهم للانفعال بأنه حركة لا عقلانية ولا طبيعة في النفس، وهذه الحركة اللاعقلانية المرفوضة عندهم والتي يدعون إلى التقليل منها والإقلاع عنها، يقابلها انفعالات يمكن أن ندعوها خيرة وطيبة وهي: الفرح، الحذر والإرادة الطيبة، فالفرح ضد اللذة، حيث أنه سمو بالنفس العاقلة، والحذر ضد الخوف حيث به يمكن تجنب ما ينبغي تجنبه، أما الإرادة الطيبة فهي ميل دائم نحو العقلانية وضبط اللذة.

وإذا ما قدر للإنسان أن يعيش وفقاً لطبيعته العاقلة ويمتلك هذه الإرادة الطيبة فإنه سيكون على طريق الحكمة والسعادة معاً، فالمثل الأعلى للإنسان عند الرواقيين هو الحكيم الرواقي نفسه، وأول صفاته أنه رجل بلا انفعالات لأنه لا يترك نفسه يسقط فيها. أما ثاني صفاته فهي الإخلاص ومحاولة الظهور بأفضل صورة ممكنة فيظهر من الأشياء أفضل ما فيها ويخفي ما فيها من مساوئ، فالحكيم الرواقي لا ينافق ولا يرأى ولا يتصنع، وهو لا يدخل في علاقات تجارية، وهو لا يشعر بالألم مطلقاً، لأن الألم انفعال لا عقلاني لا يليق بنفس الحكيم. وفي ذلك يقول سنيكا: أنه يمكن أن نتحمل المحن بنفس مرحة فكل شيء إلى زوال¹. أما ثالث صفات الحكيم الرواقي فهي إيمانه التام بالألوهية، وهو يعلن ذلك دائماً ويدخله نقاء الإيمان بالقداية ويقوم بممارسة العبادات والطقوس المفروضة عليه ويبتعد عن كل خطيئة ويسير دائماً في طريق القداية والعدالة. وهذا الإيمان بالألوهية والسير في طريق الهداية وممارسة العبادات لا يمنعه من المشاركة السياسية، فالحكيم الرواقي ممن يهتمون بالعمل السياسي إلا إذا وجد ما يمنعه من ذلك وهو ممن يفضلون الزواج وإنجاب الأطفال كما يقول زينون².

أما رابع صفات هذا الحكيم الرواقي فهي أنه وديع ولا يضر نفسه ولا غيره. وفي ذات الوقت فهو لا يسامح ولا يشفق على من تقع عليه عقوبة أنزلها القانون. إن الرجل الحكيم لا يرى أن إنزال العقوبات بالمجرمين والأشرار مسألة قاسية وهو كذلك لا يعجب ولا يندهش من وقوع أحداث قد تبدو مستحيلة التصديق. وخامس صفات الحكيم الرواقي فهو شعوره الدائم بالحرية رغم الإيمان بالاحتمية والقدرية، فالحكيم وحده الحر والسيئون أو الأشرار وحدهم العبيد، لأن الحرية القدرة على الفعل المستقل، بينما العبودية امتناع هذه القدرة. إن الحكيم ليس حراً فحسب، بل ملكاً، لأن الملك من لا يحاسبه أحد على ما يفعل. إذن، الحكيم الرواقي مثالي في كل شيء، وكامل في شعوره بالسعادة، لأنه يحوز على كل الفضائل وكل المعرفة، وهو وحده الذي يفعل

(1) عثمان أمين، الفلسفة الرواقية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1998، ص ص 157 -

162.

(2) نفس المرجع، ص. ص 164 - 168.

الصواب في كل شيء، وحده الملك الحقيقي، والسياسي الحقيقي، والشاعر الحقيقي، والملهم والمرشد... إلخ، وهو المتحرر كلية من الحاجات والآلام، وهو وحده الصديق المحبوب للآلهة. إن فضيلته دائمة ولا يمكن أن يفقدها، وسعادته لا يمكن أن تنقص من وقت لأخر⁽¹⁾.

السعادة، لدى حكماء الرواقية، سر من أسرار النفس البشرية العاقلة التي تدرك يقيناً أن كل ما يجري في الكون إنما هو إرادة إلهية وقدر سماوي، ومن ثم ينبغي الخضوع له والتسليم به دون جزء إذا كان مؤلماً، ودون فرح زائد عن الحد إذا كان مفرحاً. ولذلك كان الفيلسوف الرواقي يقوم بكل فعل عن إدراك حقيقي لما هو خير دون أن ينتظر النتائج، ويقوم بواجبة إزاء أي دور يؤديه كما رسمته له الطبيعة والعناية الإلهية والقدر خير قيام دون أن يخشى نتائج فعله، طالما رأى فيه أنه الفعل الأمثل المناسب للموقف، كأن قيامه بواجبه في حد ذاته هو السعادة القصوى له بصرف النظر عما يحيط بذلك من ألام محتملة أو عواقب وخيمة ممكنة الحدوث. لم يكن الرواقي، مادام يقوم بواجبه، يخشى شيئاً حتى الموت وقد قال أحدهم تعبيراً عن عدم خوفهم من الموت، بل وترحيبهم به باعتباره القدر المحتوم، لو أعرف متى وكيف سيكون الموت لذهبت إليه بنفسي. فالسعادة في هذه الحياة الدنيا هي الرضا التام عما يجري بها، وفعل ما ينبغي فعله طالما يتوافق مع الطبيعة والقدر ويرضى عنه الإنسان الحكيم، ولتأتي النهاية كما تأتي وبالكيفية التي حددتها العناية الإلهية والقدر أيضاً، فكما أننا لم نختر تاريخ المولد ولا كيفيته ينبغي أن نسلم بتاريخ الموت وبالكيفية التي يأتي بها دون وجل ودون جزع⁽²⁾.

كانت الأراء الرواقية كانت صاحبة السيادة في عصرها لدرجة أنها أثرت حتى في الفلسفات الدينية في القرون الوسطى، وبخاصة حول ضرورة الإيمان بالألوهية وباحتمية القدر والعناية الإلهية، وحول الحكمة والسعادة وإن اتخذت الحكمة صورة أخرى، تلك الصورة التي يغلب عليها الطابع الصوفي الذي يسعى فيه الإنسان المؤمن بالخروج من ذاته محاولاً الاتحاد بذات الإله عن طريق الانجذاب إليه، حيث يغيب فيه العقل ولا تصعد فيه إلا الروح النقية الخالصة التي تشترك للاتحاد ببارئها والعودة إليه في لحظة تتأى عن الوصف ولا يشعر بمدى السعادة فيها إلا من يعيش هذه التجربة الصوفية⁽³⁾.

(1) زكريا إبراهيم، المشكلة الخلقية، سلسلة مشكلات فلسفية، الجزء 6، مكتبة مصر، القاهرة، 1980، ص 176 - 182.

(2) نفس المرجع، ص 192. زكريا إبراهيم مشكلة الخلقية، مرجع سابق، ص 192.

(3) مصطفى النشار، مفهوم الحكمة والسعادة في الفلسفة اليونانية، دار القباء، القاهرة، 2009، ص 122.

المبحث الثالث

مفهوم السعادة في الفلسفة الإسلامية

أولاً: مفهوم السعادة في الفلسفة الإسلامية

أسهم الفلاسفة المسلمون بنشاط بارز في صياغة إشكالية السعادة وفي تعميمها داخل إطار العالم المتوسطي، فقد أدى نضج الوعي الفلسفي الإسلامي إلى مرحلة متقدمة في أعمال العقل، اتسمت بمحاولات تجاوز الذات بعد أن تمت عملية تكيف الموروث الفلسفي اليوناني، وتصريف المناحي التي يقتضيها الواقع والأرضية الجديدة الناشئة، حتى أن العقل أصبح بإمكانه أن يحول السعادة، بما هي فكرة شائعة وعمومية الاستعمال، إلى تحرر فلسفي حقيقي، لكي يحدد بدقة طبيعتها وشروط التوصل إليها بشكل منهجي. لذلك شكل البحث عن السعادة بما هي الغاية التي يفيدها كضرب من ضروب الاشتغال بالنظر العقلي، المقصد الأخير للفلسفة الإسلامية. ولكن هذا التوجه داخل الفلسفة، ورغم عدم تقديمه لدعائم متينة، فقد نبّه بشكل جلي لبروز مبحث أخلاقي استطاع لأول مرة أن يسائل الفلسفة ذاتها عن مدى قدرتها على التكيف، وبالتالي انفتاحها على إمكانات التفكير في مسائلها ومن أهمها مسألة السعادة.

1- مفهوم السعادة عند الرازي والفارابي:

تتحدد رؤية فلاسفة الإسلامية إلى موضوع السعادة وفق المعالم الآتية: النظر إلى الإنسان من خلال ثنائية (نفس - جسد) مع تمجيد النفس العاقلة واحتقار الجسد باعتباره عائقاً أمام تحصيل السعادة، فالنفس جوهر والجسد مادة، ومتطلبات الجوهر ليست هي متطلبات المادة، ويستمد هذا التصور من الفلسفة اليونانية. فلقد اعتبر الرازي اللذة الجسدية لذة بهيمية، في مقابل اللذة الحقيقية، أو اللذة العقلية كلذة تامة وشريفة لا تمل، وهو ما يجعلها تطلب لذاتها. وهاجم الرازي أولئك الذين يحصرّون السعادة في اللذة الحسية بقوله: "الاشتغال بقضاء الشهوات ليس من السعادات والكمالات، بل من دفع الحاجات"، فالسعادة لا تتحقق بقضاء الشهوات والانغماس فيها، ولو كان كذلك لكان الحيوان أكثر سعادة من الإنسان. وأبرز الرازي حجة العشر الداعمة لفكرته حول أن السعادة لذة عقلية، ثم النظر إلى السعادة الحقيقية من منظور عقلائي، حيث الحكمة العقلية هي الطريق الأمثل لتحقيق كمال النفس، عندما أكد أن فضيلة النفس تكمن في التشوق إلى العلوم والمعارف، وبذلك تصبح الفلسفة الطريق السالك إلى السعادة¹.

(1) سعيد مراد، نظرية السعادة عند فلاسفة الإسلام، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، القاهرة،

أما الفارابي فاعتبر السعادة غاية في ذاتها مادامت تطلب لذاتها بعيداً عن أية مصلحة، لأن السعادة لا تربط بالبدن وليست إشباعاً للذة بدينية، لأن هذا الإشباع هو فعل مشترك مع الحيوان، لذا يصبح الفعل العقلي التأملي هو ما يميز الإنسان، فالسعادة لا تربط بعالم الحس والجسد، وإنما هي لذة عقلية. لكن السؤال الأساس عند الفارابي هو كيف تحصل هذه السعادة، مادامت غير متوفرة في عالم الحس والإحساس؟ لا نولد سعداء وإنما نصبح كذلك هو ما يعني أن تحصيل السعادة فعل مشروط بعملية عقلية تأملية تحترس من الجسد وتتجاوز رغباته. وهو ما يعني أيضاً ممارسة فعل التفكير والتأمل والاحتكام إلى المنطق لأن السعادة لا تحصل إلا بجودة التمييز بين الصح والخطأ.

وبهذا تصبح السعادة أمراً إنسانياً مكتسباً ما دام الإنسان يملك عقلاً يتأمل به، وبواسطته يستطيع الوصول إلى عالم الحكمة والمعرفة، فالحكيم وحده سعيد والجاهل حتماً تعيس، لأن ممارسة فعل التأمل والتفكير يعني لحظة خاصة في حياة الفيلسوف، لحظة الخروج من عالم الحس، وعدم الثقة في الجسد والابتعاد عن الإحساس. فبالتأمل والتفكير يستطيع الحكيم أن يتصل بالعقل الفعال ويرى الصور النقية الخالصة الطاهرة قبل أن تمتزج بالمادة بعد نزولها إلى العالم الأرضي، وهو ما يعني مكانه الفيلسوف الوسائطية بين عالم السماء وعالم الأرض، بذلك تصبح مهمته تنويرية وقيادية في الوقت ذاته وهو ما يذكرنا بوظيفة الجدل النازل عند أفلاطون. إذن، السعادة خير مطلق مادامت هي معرفة للحقيقة، وكل ما يعوق الوصول إليها هو شر مطلق بالضرورة. ويكون هذا الوصول إلى الحقيقة عن طريق القوة الناطقة النظرية بعيداً عن القوى الأخرى مثل القوة الناطقة العملية أو القوة العملية أو القوة المتخيلة أو القوة الحساسة¹. إن نفي الجسد وعدم أهليته لحمل الحقيقة واستكشاف السعادة مادام جسداً فانياً أثار ردود فعل عنيفة داخل الفكر الإسلامي وبخاصة مع الغزالي الذي كفر الفارابي.

2- مفهوم السعادة عند ابن مسكويه:

يؤكد ابن مسكويه أن السعادة الحقيقية لا تكون إشباعاً لحاجات البدن، وأن الداعين إلى السعادة استناداً إلى الجسد ظلوا عند مستوى البهيمية، فالسعادة تتحقق في إشباع البدن والنفس معاً لأن الإنسان في حقيقته وحدة واحدة. فالإنسان يملك كائنين: كائن عامل، وكائن عالم فهو يجمع في الوقت ذاته بين وحدة العلم والعمل، فبقوة العلم والنظر يصل إلى الحقيقة وبقوة العمل يرتب الأمور وينظمها، والجمع بين هذين الكمالين هو السعادة المطلقة. السعيد في نظر ابن

(¹) الفارابي، تحصيل السعادة، تحقيق جعفر آل ياسين، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 49.
الفارابي، مقدمة رسالة التنبيه على سبيل السعادة، تحقيق سحبان خليفات، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1987، ص 45.

مسكويه هو الإنسان العالم والعامل، والسعادة تحقيق للقوتين معاً: العلم والعمل، العلم مبدأ والعمل متم له. فالسعادة بلوغ للكمال النظري والكمال الأخلاقي العملي، فهي إشباع لمطالب البدن وكذلك إشباع لمطالب الروح، فالذين يحصرّون السعادة في اللذة البدنية هم جهال لأنهم جعلوا النفس خادمة وتابعة للجسد. فالسعادة اجتماع القوتين العاقلة باعتبارها التشوق إلى المعرفة وعاملة باعتبارها تدبير الأمور الحياتية. فالإنسان ذو طبيعة مزدوجة: نفس وجسد، لذا لا بد من تحقيق انسجام وتوازن بين هاتين القوتين. ويؤكد ابن مسكويه أن السعيد هو كل من توفر له الحظ من الحكمة لأنه مقيم بروحانيته في الملء الأعلى، ويستتير بالنور الإلهي، لكنه في الوقت ذاته لا يستطيع التخلص من جسده¹.

تصور ابن مسكويه مستمد من فلسفة أرسطو الذي ينظر إلى الإنسان ككائن مركب من نفس وجسد، والسعادة في نظرة انسجام التام بين مطالب الجسد ومطالب النفس والعمل بمقتضى الوسط الذهني كمبدأ: لا إفراط ولا تفريط.

3- السعادة عند الصوفية:

بداخل الفلسفة الإسلامية ثمة اتجاه صوفي عرفاني يقر أن طريق السعادة ليس العقل ولا الجسد، وإنما تنأتى عن طريق المجاهدة من أجل تحرير النفس من رغباتها وشهواتها من خلال عمليتي التخلي والتخلي (التخلي عن الرذائل والتخلي بالفضائل) من أجل الوصول في النهاية إلى السعادة الحقيقية، سعادة المشاهدة القلبية لأنوار الحقيقة الإلهية، حيث ترفع الستائر عن العبد أمام الحقائق الإلهية، وهو ما يسميه أهل التصوف بالإشراق. يؤمن أصحاب التصوف بوجود سعادة باطنية لا يدركها أصحاب النظر لأن السعادة هي فيض إلهي يملأ القلب.

فالصوفي يروم إلى تأسيس تقليد مغاير لحياة النبي إبراهيم، حيث يصر على أن يفتدي ذاته ويقدم جسده رغبة في الخلود، مما يعني الابتعاد عن الملذات وطلب الخلوة والانقطاع عن الحياة والمتعة رغبة في الوصول إلى لحظة المشاهدة والكشف، حيث احتقار الجسد، الذكر، السماع، العبادة، التأمل، الحس، الخلوة، وكلها مدارج للوصول إلى الفناء الموعود والحلول المنشود بالخالق (لحظة اتحاد العابد المتصوف بالذات الإلهية، وحدة الوجود). وقد لخص الغزالي هذه التجربة في قوله: "الخلو بالنفس في زاوية واقتصار العبادة على الفرائض والرواتب والجلوس بقلب فارغ مجموع الهمة مقبلاً على ذكر الله من أجل الاطلاع على عالم الملكوت والاطلاع على اللوح المحفوظ² .

(1) عزت عبد العزيز، فلسفة الأخلاق عند ابن مسكويه، مكتبة الأزهر، القاهرة، 1986، ص132.

(2) عيد الدرويش، فلسفة التصوف الإسلامي، دار طلاس، دمشق، 2006، ص. ص87-90.

لكن يجب التمييز بين التصوف السني و التصوف الفلسفي، فإذا كان التصوف السني كطريق وأسلوب في العبادة لم يتصادم مع الشريعة الإسلامية، فإن التصوف الفلسفي الذي يحمل رؤية فلسفية متأثرة بالمذاهب والتصورات الثقافية المغايرة، خصوصاً الاتجاهات الباطنية قد خلق عدة إشكالات داخل البنية الإسلامية، مع ابن عربي، الحلاج، البسطامي، ذو النون المصري، السهروردي، حيث زعموا أن الوصول إلى الحقيقة يكون عبر ممارسة وجدانية بعيداً عن العقل والنقل، أو الحكمة والشريعة؛ فالوصول إلى الحقيقة هي تجربة فردية خاصة، وسرية حين تتأسس وفق لحظات ثلاث: تخليه، تحليه، وتجليه، أي حينما تتجلى الذات الإلهية أمام المتصوفة؛ فالمتصوف يرى أن طريق السعادة الحقيقية هو طريق المجاهدة من أجل تحرير النفس، من سجن الجسد وشهواته وتطهيرها عبر آليتي التخلي والتحلي للوصول إلى المراتب العليا حيث لحظة المشاهدة القلبية لأنوار الحقيقة.

الخلاصة والخاتمة:

نختتم هذا البحث بخلاصة مفادها: أن الفلاسفة اليونانيين والمسلمين كانت لهم أراء متشابهة حول إمكانية اكتساب السعادة، فكلاهما يذهب إلى أن السعادة تتجلى في سمو النفس وكبح الشهوات، وفي الفضيلة ونبذ الرذيلة؛ وإن كان هناك أراء تقول بارتباط السعادة بمعاقرة الرغبات والملذات عند بعض الفلاسفة لاسيما فلاسفة الغرب المعاصرين؛ غير أن أرسطو قد ربط بين الخير الأسمى والسعادة على أساس أن اللذة ليست وحدها كافية لإسعاد الإنسان بل لابد من الخير الأعلى الذي يشد الإنسان من قاع الشقاء، وتلك أراء تجمع بين الأخلاق والميتافيزيقا، فالإنسان ليس جسداً فحسب بل عقلاً مثقلاً بأسئلة ورؤى تتعلق بما وراء الطبيعة. وقد تأثر فلاسفة الإسلام بالفكر اليوناني معتبرين الإنسان نفساً وجسداً ولم يألوا جهداً في نقد السعادة القائمة على الشهوات وحاجات الجسد، فالإنسان بإمكانه النزول إلى مرحلة البهيمية إذا اعتمد في حياته على رغبات الحس، بينما بإمكانه بلوغ درجة من العلو النفسي والروحي لو لى نداء الروح وغاياتها، فقد ذهب الفارابي والرازي إلى أن السعادة لذة عقلية حيث الحكمة العقلية سبيل لبلوغ كمال النفس، فالفضيلة كامنة في طلب المعارف والتأمل بما ينير درب الحياة. فالسعادة رؤية تشمل جميع عناصر الحياة (الإنسان - المجتمع - الطبيعة) لهذا يوضح فلاسفة الرواق هذا الجانب من خلال قضايا المعرفة والطبيعة، فطريق السعادة يبدأ بالمعرفة، فأن تعرف يعني أنك تحقق سعادتك وأنت قادر على التمييز بين الرغبات والاختيار بينها وقادر أيضاً على الاختيار بين الضروري وغير الضروري، بالتالي فالخير على الرغم من كونه عملاً بشرياً إلا أنه كمال طبيعي لوجود الإنسان العاقل وهو الموافق لحياته مع نفسه ومع الآخرين.

ينطلق فلاسفة الإسلام من أن السعادة يمكن أن تعاش لأنها تتبع من الجمع بين النظر والعمل كما يرى مسكويه، فبقوة العلم والنظر يصل إلى الحقيقة وبقوة العمل يرتب أمور الحياة وينظمها، إضافة إلى أن الإسلام يدعو الإنسان إلى الجمع بين خير (سعادة) الدنيا ونعيم الآخرة، وكل ذلك إنما يرتبط بالعمل خيراً كان أم شراً. قال تعالى (كل نفس بما كسبت رهينة).

في الإسلام يتضح أن السعادة اكتساب إنساني، قال تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس) إذن ملاحظة الشقاء وتغييره إلى حالة السعادة معنى ومعرفة وإرادة تحول هاتين (المعنى والمعرفة) إلى حكمة عملية ولعل نظام القوانين والدساتير والرؤى السياسية تأخذ بالسعادة كغاية، فالفرق بين المجتمع المنظم والمجتمع الفوضوي يتضح من السعادة التي تحقق غايات الفرد وتكفل له حياة كريمة متناغمة مع حياة المجتمع ككل.

مراجع البحث:

- 1- ابن منظور، تهذيب لسان العرب، المكتب الثقافي لتحقيق التراث، دار الكتب العلمية، بيروت 1993.
- 2- ابن رشد، فلسفة القاضي أحمد بن رشد الأندلسي (فصل المقال، الكشف عن منهج الأدلة، طبعة مصر، القاهرة 1902).
- 3- أبيقور، رسالة إلى منيسي، ترجمة جلال الدين سعيد، الدار العربية للكتاب، بلا ت
- 4- ارسطوطاليس، الأخلاق إلى نيقوماخوس، ج 2، ترجمة أحمد لطفي السيد، دار الكتب المصرية، القاهرة 1924.
- 5- افلاطون، محاوره فيدون، ترجمة عزت قرني، مكتبة الحرية، جامعة عين شمس، القاهرة 1979
- 6- اندريه لالاند، الموسوعة الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، ط2، بيروت 2001.
- 7- بارمنيدس، في الطبيعة، ترجمة أحمد فؤاد الأهواني في كتابه فجر الفلسفة اليونانية، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1954.
- 8- برتراند رسل، الفلسفة الغربية، ترجمة زكي نجيب، ج 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1978.
- 9- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1978.
- 10- سعيد مراد، نظرية السعادة عند فلاسفة الإسلام، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية، القاهرة 2001.
- 11- زكريا ابراهيم، المشكلة الخلقية (سلسلة مشكلات فلسفية) ج 6، مكتبة مصر، القاهرة 1980.
- 12- عزت عبد العزيز، فلسفة الأخلاق عند ابن مسكويه، مكتبة الأزهر، القاهرة 1986.
- 13- عبد الدرويش، فلسفة التصوف الإسلامي، دار طلاس، دمشق 2006.
- 14- عبد الدرويش، الإنسان في فلسفة التصوف، دار طلاس، دمشق 2004.
- 15- صبري محمد خليل، مقدمة في علم الكلام والتصوف والفلسفة الإسلامية، دار جامعة الخرطوم، الخرطوم 2009.
- 16- عثمان أمين، الفلسفة الرواقية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 3، القاهرة 1998.
- 17- فردريك كويلستون، تاريخ الفلسفة، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ج 1، المشروع القومي للترجمة، القاهرة 2002.
- 18- الفارابي، تحصيل السعادة، تحقيق جعفر آل ياسين، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت 1983
- 19- الفارابي، رسالة التنبيه على سبيل السعادة، تحقيق سحبان خليفات، منشورات الجامعة الاردنية، عمان 1987.
- 20- مصطفى النشار، مفهوم الحكمة والسعادة في الفلسفة اليونانية، دار قباء، القاهرة 2009.
- 21- مصطفى النشار، تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي، دار قباء الحديثة، ط 2، القاهرة 2007.
- 22- مصطفى النشار، مدخل جديد إلى الفلسفة، دار قباء للطباعة والنشر، ط 2، القاهرة 2004.
- 23- الكسندرا، اغنائتكو، بحثاً عن السعادة (الأفكار الاجتماعية والسياسية في الفلسفة العربية الإسلامية، ترجمة توفيق سلوم، دار التقدم، موسكو 1989.
- 24- ول ديورانت، قصة الحضارة، ج 2، ترجمة محمد بدران، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1969.

25- ولترستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 1997.

26- يوسف كريم، تاريخ الفلسفة اليونانية، مكتبة الثقافة، القاهرة 2009.

إصابات العمل وأمراض المهنة في نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا

د. عوض سليم خليفة

كلية الآداب - جامعة طرابلس / ليبيا

إصابات العمل وأمراض المهنة في نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا

د. عوض سليم خليفة

مقدمة

عند الحديث عن الضمان الاجتماعي يتبادر إلى الذهن البدايات الأولى التي أدت إلى نشأة هذا النظام، وتبلوره إلى أن وصل إلى المفهوم المتعارف عليه حالياً، والذي أخذت به جميع دول العالم. وتعود النشأة إلى الثورة الصناعية التي حدثت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي بدأت في إنجلترا، ثم انتقلت منها إلى بقية بلدان أوروبا وسائر أجزاء العالم بدرجات متفاوتة (حسن: 1982: 22).

بدأ الصراع بين أرباب العمل الذين كانوا يبحثون عن الربح المادي بأقل خسائر ممكنة، وبين العمال الذين كانوا يعملون لساعات طويلة في ظروف سيئة، بدون فترات راحة، وأجور زهيدة لا تكفي لسد الحاجات الضرورية، فضلاً عن حالة البؤس والعوز في حالات العجز، والمرض، وإصابات العمل، حيث كان العمال يقفون وجهاً لوجه أمام العدم.

واهتم الكثير من المفكرين والباحثين بدراسة الأوضاع الجديدة المترتبة على الثورة الصناعية، ولقد أشارت الغالبية العظمى من الباحثين إلى سوء أحوال الطبقة العاملة، فالعامل لم يكن ينظر إليه إلا على أنه وحدة منتجة ينبغي الاحتفاظ بها بأقل التكاليف الممكنة، فإذا ما استهلكت قواه، استبدله صاحب العمل بعامل آخر (حسن: 1982: 23-24).

وجرت محاولات عديدة لإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي برزت في تلك الأثناء، وكان من بين تلك الحلول فكرة التأمين الاجتماعي لتغطية حالات العجز والمرض والشيخوخة. وإلى ذلك؛ نشير إلى أن ألمانيا كانت سباقة في هذا المجال عندما سن بسمارك قوانين التأمين الاجتماعي المشهورة، والتي كانت البدايات الأولى لفكرة الضمان الاجتماعي، وأصبحت فيما بعد منظومة متكاملة لشبكة الأمان الاجتماعي.

مشكلة البحث:

يهتم هذا البحث بتناول موضوع إصابات العمل، وأمراض المهنة الذي يعتبر فرعاً مهماً من فروع الضمان الاجتماعي بمفهومه المعاصر، وينصب الاهتمام بشكل خاص بتتبع التجربة

الليبية والتي تستند في الأساس على خبرة مكتب العمل الدولي، وتجارب الدول التي سبقت ليبيا في هذا المجال.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الجوانب التالية في نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا:

- 1- مفهوم إصابة العمل، ومفهوم أمراض المهنة، والفرق بين المفهومين.
- 2- الفئات التي يشملها هذا النظام.
- 3- مصادر تمويل إصابات العمل.
- 4- المعاشات والتعويضات المترتبة على إصابات العمل وأمراض المهنة.

تساؤلات البحث:

ينطلق البحث من التساؤلات الآتية:

- 1- ما مفهوم إصابات العمل وأمراض المهنة في نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا؟
- 2- ما الفئات التي يشملها نظام إصابات العمل وأمراض المهنة؟
- 3- مصادر التمويل لتغطية معاشات وتعويضات إصابات العمل وأمراض المهنة؟
- 4- ما المعاشات والتعويضات المترتبة على حدوث إصابات العمل وأمراض المهنة؟

التأمين الاجتماعي ضد حوادث العمل:

التأمين ضد حوادث العمل صدر في ألمانيا عام 1884م، والذي يعتبر أول تشريع يتناول إصابات العمل، والتعويض عنها، حيث يسري هذا التأمين على العمال الذين يتعرضون لإصابات العمل، وبمقتضى هذا التأمين يُعطى العامل المصاب نتيجة حادث عمل الحق في العلاج المجاني ابتداءً من الأسبوع الرابع عشر، وكذلك الحق في الحصول على تعويض عن فترة الانقطاع ابتداءً من ذلك الأسبوع، ويقوم بتمويل هذا التأمين اشتراكات تسدها تنظيمات أصحاب الأعمال (المرصفاوي: 1974: 72).

ومن خصائص نظام التأمين الاجتماعي في ألمانيا أن هناك انفصال كل نوع من أنواع التأمين عن بقية الأنواع الأخرى سواء، من حيث الإدارة التي تتولى شئونه، أو من حيث طريقة تمويله (المرصفاوي: 1974: 75).

ولقد تأثرت دول العالم الأخرى بنظام التأمين الاجتماعي في ألمانيا، حيث أخذت به كل من لكسمبورج، هولندا، النمسا، إيطاليا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبقية دول العالم فيما بعد، وفق إمكانيات وظروف كل دولة.

وعلى سبيل المثال، فإن فرنسا، قد ظهر فيها التأمين الاجتماعي في شكل قانون المسؤولية عن حوادث العمل، وأول تدخل تشريعي كان عن طريق القانون الصادر عام 1898م، بمعنى أن المسؤولية عن حوادث العمل تقع على كل صاحب عمل يستفيد من النشاط الذي يقوم به عامل لديه، وكان القانون الذي صدر عام 1919م قد ساوى المرض المهني مع إصابة العمل (المرصفاوي: 1974: 137-139).

وتعتبر فكرة مساواة المرض المهني بإصابة العمل خطوة متقدمة أخذت بها الأنظمة الضمانية في مختلف دول العالم ومن بينها ليبيا.

ظهور التأمين الاجتماعي في ليبيا:

عرفت ليبيا نظام التأمين الاجتماعي خلال النصف الأول من القرن العشرين، عندما خضعت ليبيا للاحتلال الإيطالي، حيث قامت إيطاليا بإنشاء ثلاثة فروع لمؤسسات التأمين الاجتماعي، وذلك لغرض حماية العمال الإيطاليين، والعمال الأجانب الذين استخدمتهم في حركة الاستيطان الواسعة التي شملت معظم الأراضي الصالحة للزراعة، وكان من بين هذه المؤسسات: فرع ليبيا من المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي ضد حوادث العمل، والتي كانت تسمى اختصاراً إيناي INAIL، وهي تقوم بالتأمين ضد حوادث إصابة العمل، وتقدم للمؤمن عليهم العلاج الطبي اللازم في حالة الإصابة، كما أنها تدفع تعويضاً نقدياً يختلف تبعاً لأجر المؤمن عليه، وقد كانت هذه المؤسسة تقبل التأمين على العمال الليبيين بجوار العمال الأجانب، وإن كان عدد العمال الليبيين ضئيلاً بالنسبة لغيرهم (المرصفاوي: 1974: 211).

أولاً: مفهوم إصابة العمل:

حظي موضوع إصابة العمل باهتمام كبير من جانب المهتمين بتشريعات التأمين الاجتماعي، والضمان الاجتماعي، ولقد كان الجدل قوياً حول المسؤولية في إصابة العمل والتعويض عنها، واختلفت التعريفات في مفهوم إصابة العمل في بعض الجزئيات ولكنها تشتمل على نفس العناصر تقريباً.

وجاء في تعريف إصابة العمل في قانون التأمين الاجتماعي الليبي رقم 53 لسنة 1957م بأنها "الإصابة التي تلحق بالشخص المؤمن عليه، وتكون ناشئة عن عمله وفي أثناءه"، وأضاف المشرع بأن الإصابة التي تحدث للمؤمن عليه أثناء ذهابه إلى محل عمله وعودته منه تعد قد وقعت أثناء العمل (المرصفاوي: 1974: 392).

أما قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م فقد نص على أن إصابة العمل "هي الإصابة التي تلحق بالشخص، وتكون ناشئة عن عمله أو خدمته، أو تحدث له أثناء العمل

أو الخدمة، بما في ذلك الإصابات التي تحصل له أثناء ذهابه إلى محل عمله أو خدمته أو عودته منه، وأي مرض من أمراض المهنة التي تبينها اللوائح (صندوق الضمان الاجتماعي: قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م وتعديلاته: 62).

ويلاحظ احتواء كلا التعريفين سواء في قانون التأمين الاجتماعي، أو قانون الضمان الاجتماعي على نفس المفهوم، وإن كان القانون الأخير قد تضمن إضافة الأمراض المهنية، واعتبرها في حكم إصابة العمل.

ومعظم الدول العربية تنص تشريعاتها على نفس المعنى تقريباً (سعيد: 1984: 22). واهتم التشريع الليبي سواء في قانون الضمان الاجتماعي، أو قانون التأمين الاجتماعي من قبله بوضع الإصابة التي تلحق بالشخص، وكذلك فإن التشريعات الضمانية العربية تؤكد على نفس المعنى، على خلاف التشريع السويسري الذي نص على تعريف العمل بأنه "التأثير الفجائي وغير المتعمد والضرر الذي يلحق بجسم الإنسان جراء عامل خارجي غير اعتيادي، فيسبب في ضرر صحي جسدي أو عقلي أو نفسي أو يفضي إلى الموت" (بورتفيتش: 2013: 140-141).

يلاحظ اهتمام التشريع السويسري بالجوانب الجسدية والعقلية والنفسية، وغياب ذلك في التشريع الليبي، والتشريعات العربية الأخرى، ربما يستثنى من هذا التعميم ما ورد في التشريع المغربي حيث أشار إلى أن حادثة الشغل هي ما يصيب الجسم البشري فجأة بفعل عنيف ويسبب خارجي، وتعتبر حادثة شغل كل ضرر لاحق بالجسم سواء كان ظاهراً أم لا، داخلياً أم خارجياً، لأن المهم هو أن يكون بفعل خارجي ومفاجئ، فأقصى ما يمكن أن نتصوره هو مثلاً الجنون الذي يرجع سببه إلى انفعال له علاقة بالشغل. (مثال العامل الحدث الذي جن لمشاهدته انفجاراً مهولاً لمشاهدته أشلاء أصدقائه تتطاير نتيجة ذلك الانفجار) (المملكة المغربية: ب. ت: 104). عناصر إصابة (حادث) العمل:

تناولت تشريعات التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي الشروط الأساسية التي يجب توفرها في الإصابة حتى يقال أنها إصابة عمل، والتي يمكن إيجازها في أربعة عناصر أساسية وهي:

العنصر الأول: وقوع الحادث على جسم الإنسان.

العنصر الثاني: عنصر المفاجأة.

العنصر الثالث: عنصر العنف.

العنصر الرابع: الأصل الخارجي للحادث (المرصفاوي: 1974: 382-390).

ودون الحديث في تفاصيل هذه العناصر نشير إلى شيء مهم وهو أن التأمين ضد الحوادث يُعد تأميناً سببياً أو شرطياً، بمعنى أنه لا يتم بمقتضاه دفع التعويض إلا إذا كان الحادث ظرفاً

ضرورياً لحدوث الضرر الصحي وإذا كان من الممكن إثبات رابطة سببية تلك باحتمال يزيد على 50%، ومن ناحية المسؤولية التعويضية، تتم معاملة الإصابات الجسدية الناجمة عن أشباه حوادث نفس معاملة الحوادث، وتلك الإصابات هي عبارة عن إصابات جسدية حدثت من دون تأثير خارجي غير اعتيادي، لكنها كانت مسبقة بحدث متميز وجلي، أو بقول آخر فإن الكلام هنا منصب على إصابة سبقها حدث تم إدراكه من قبل الشخص بشكل واضح ولا يزال بوسعه تذكر توقيته والظروف التي أحاطت به، ومن الأمثلة على تلك الإصابات: تمزق الأربطة، وكسر العظام، وقطع الغضاريف وما إلى ذلك. (بورتفيتش: 2013: 141).

التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لإصابات العمل:

إن اهتمام تشريعات التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي بإصابات العمل يمثل استراتيجية مهمة في السياسات الاجتماعية بوجه عام، وشبكة الأمان الاجتماعي بوجه خاص، نظراً للآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تلحق بالعمال وأسرهم والمجتمع بشكل عام، وهناك أضرار مادية جسيمة تلحق بجميع الأطراف، منها ما هو مباشر، وما هو غير مباشر.

أ- الأعباء المباشرة تتلخص في الآتي:

- 1- مصاريف علاج العمال المصابين.
 - 2- الإعانات التي تدفع للعمال أثناء انقطاعهم عن العمل.
 - 3- مصاريف انتقال المصابين إلى الأطباء أو المستشفيات.
 - 4- التعويضات عن العاهات المستديمة.
 - 5- التعويضات التي تدفع في حالات الوفاة.
- ب- الأعباء غير المباشرة تتلخص في الآتي:

- 1- ضياع الوقت بسبب انقطاع العمال المصابين عن العمل، وعلى ذلك تقل كمية الانتاج التي كان مفروضاً أن يؤديها.
 - 2- توقف سير العمل في أماكن الإصابة لحين الانتهاء من المعاينة والتحقيق.
 - 3- نقص الانتاج نتيجة تعطيل الآلة التي كان يعمل عليها المصاب.
 - 4- التلف الذي سيصيب الآلة ونفقات إصلاحها.
 - 5- ضعف الروح المعنوية - للعمال الذين يعملون في عمل مشابه للعامل الذي أصيب، وكذلك الفوضى التي قد تشيع في مكان الإصابة.
- أما الآثار الاجتماعية لإصابة العمل على العامل يتمثل أثرها في آلام وعناء المصاب وانخفاض دخل أسرته، وأثر ذلك على الأبناء، وعلى العلاقات الاجتماعية للأسرة، كما يعاني العامل خوفاً وتوقعا لإصابة أخرى مستقبلاً (مازن: 1987: 10-11).

ثانياً: أمراض المهنة:

بدأ الاهتمام بموضوع المرض المهني في وقت مبكر نسبياً، وجعله مساوياً بإصابة العمل، وكان ذلك في فرنسا من خلال القانون الصادر عام 1919م (المرصفاوي: 1974: 139).

ويعرف البعض المرض المهني بأنه: "الإصابة التي تظهر على العامل الذي يعمل في ظروف عمل تعرضه للأخطار الناجمة عن أداء مهام بعينها وتؤدي في المدى الطويل إلى إصابة العامل بأمراض ذات منشأ مهني" (سعيد: 1984: 5).

واهتمت الاتفاقيات الدولية والعربية بإصابات العمل، وأمراض المهنة، واقتربت أمراض المهنة مع إصابات العمل في نصوص تلك الاتفاقيات، فالاتفاقية الدولية رقم 121 بشأن المزايا في حالة إصابات العمل حددت أمراض المهنة التي ينبغي أن يتضمنها تشريع كل دولة تصدق على الاتفاقية عدد 15 مرضاً من قائمة الأمراض المهنية الملحقه بتلك الاتفاقية. أما الاتفاقية العربية للمستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية فقد سارت على نفس المنوال، وجاءت متوافقة مع الاتفاقية الدولية 121.

وتحتوي قائمة الأمراض المهنية في نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا على عدد 32 مرضاً مهنيّاً ملحفاً بلاتحة معاشات الضمان الاجتماعي الصادرة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) رقم 669 لسنة 1981م (الجريدة الرسمية: 1981: 1139-1149).

ثالثاً: الفرق بين إصابة العمل وبين مرض المهنة:

تشتترط لائحة معاشات الضمان الاجتماعي في ليبيا في اعتبار الإصابة إصابة عمل توافر الشروط التالية: أن يكون الحادث ماساً بجسم الانسان المشترك، وأن يكون الحادث مفاجئاً، وأن يقع الحادث للمضمون المشترك بسبب العمل أو الخدمة، وأن يقع له أثناء العمل أو الخدمة أو أن يقع له أثناء ذهابه الى محل العمل أو الخدمة أو عودته منه، وألا يكون المشترك قد تعمد إصابة نفسه، وألا يكون الحادث قد وقع بسبب سلوك جسيم أو مقصود من جانب المشترك (الجريدة الرسمية: 1981: 1066).

أما مرض المهنة فقد حددت نفس اللائحة المذكورة شروط اعتبار المرض مرض مهنة والذي يأخذ حكم إصابة العمل، الشروط الآتية: أن يكون من الأمراض أو حالات التسمم الواردة بالجدول الملحق باللائحة المشار إليها، وأن يثبت أن المشترك المصاب بالمرض أو التسمم من العاملين في أحد الأعمال أو إحدى الصناعات التي ينشأ عن العمل بها ذلك المرض أو التسمم، وأن يكون عمل مشترك في تلك الصناعة أو ذلك العمل قد استمر المدة الكافية لإحداث المرض أو التسمم، وأن تظهر الأعراض الأولى للمرض أو التسمم أثناء عمل المشترك في الصناعة أو

العمل المذكور، أو أن تظهر هذه الأعراض في خلال فترة من انتهاء عمله منها لا تجاوز المدة المحددة في اللائحة، وألا يكون قد ثبت أن المشترك مصاب بالمرض من قبل الالتحاق بالعمل المغطى بالضمان الاجتماعي (الجريدة الرسمية : 1981 : 1086)

الفئات التي يشملها نظام إصابات العمل وأمراض المهنة:

حددت المادة 31 من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م الفئات التي يشملها نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا، وهم المضمونون المشتركون الذين يستحقون المنافع الضمانية النقدية والعينية مقابل الاشتراكات الضمانية وهم:

- 1- الشركاء في المنشآت الانتاجية.
- 2- الموظفون العموميون بالأمانات (الوزارات) والهيئات والمؤسسات العامة بما في ذلك رجال الشرطة وحرس الجمارك.
- 3- العاملون بمقتضى عقود عمل.
- 4- العاملون لحساب أنفسهم في المهن الحرة أو الحرف الحرة أو في الزراعة أو الصناعة أو غير ذلك من الأعمال.
- 5- المستحقون من أفراد أسر الفئات الأربع السالف ذكرها في حالة وفاة المشترك أو صاحب المعاش.

وينتفع المقيمون في ليبيا من غير الليبيين بأنظمة الضمان الاجتماعي، وذلك في الحدود التي تبينها اللوائح ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية (صندوق الضمان الاجتماعي: 1981 : 34-35).

تمويل إصابات العمل وأمراض المهنة:

من المبادئ العامة التي تحكم الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعي وقانون الضمان الاجتماعي من بعده مبدأ وحدة الاشتراك، ومعنى ذلك، أن الاشتراك يكون في جميع فروع التأمين، التي كانت تمارسها المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي، وصندوق الضمان الاجتماعي فيما بعد ككل دون إمكان الاختيار من بينها.

وهذا الوضع القائم في ليبيا يخالف الكثير من التشريعات الأجنبية التي تقرر الاشتراك في كل فرع من فروع التأمين على حدة (المرصفاوي: 1974 : 297). ولا شك أن مبدأ وحدة الاشتراك يخفف على الجمهور المستفيد من المنافع الضمانية، ويحصر الاجراءات المطلوبة من الاشخاص في عملية واحدة.

ويغطي فرع المعاش من الاشتراكات الضمانية حالياً معاشات الشيخوخة ومعاشات العجز الكلي لإصابات العمل ومعاشات العجز الكلي لغير إصابات العمل والمنح والمساعدات

المختلفة، وأشار أحد الباحثين إلى هذه المشكلة بقوله: " إن تحميل مجموعة المنافع النقدية على فرع المعاش إضافة الى عدم تحديد حد أعلى لنفقات إدارة النظام يجعل من الصعب اكتشاف مواقع الخلل عندما يختل التوازن المفترض بين التحصيل والانفاق (الجيار: 2009: 268).

المعاشات والتعويضات في إصابات العمل وأمراض المهنة:

نص قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م على صرف معاشات للمضمونين المشتركين في نظام الضمان الاجتماعي عند ثبوت العجز وتحديد نسبته الذي ينتج عن إصابة عمل جزئية كانت أم كلية لهم أو لأسرهم من بعدهم في حالة الوفاة بسبب إصابة العمل، كما نص القانون المذكور على صرف معاشات جزئية أو منحا مقطوعة بسبب إصابة العمل أو مرض المهنة، ويلاحظ أن هناك تدرجاً في قيمة المنفعة الضمانية بسبب درجة الإصابة التي تحددها لجان تقدير العجز وفق لائحة تقدير العجز المنصوص عليها في القانون.

ويكون استحقاق المعاش الكامل، المعاش الجزئي، أو الإعانة المقطوعة بحسب درجة

العجز وذلك على النحو التالي:

جدول (1) المنافع النقدية المستحقة بسبب إصابة العمل أو مرض المهنة بحسب درجة العجز

المنفعة النقدية	درجة العجز
لا تستحق أي منفعة نقدية	أقل من خمسة في المائة
إعانة مقطوعة	من خمسة في المائة الى أقل من ثلاثين في المائة
معاش جزئي	من ثلاثين في المائة الى أقل من ستين في المائة
معاش كامل	من ستين في المائة الى مائة في المائة

* المصدر: اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي، قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م، ص20.

يلاحظ من الجدول أن القانون ينص على صرف معاش جزئي بسبب إصابة العمل أو مرض المهنة، ولقد استثنى القانون عملية الجمع بين المعاش الجزئي عن إصابة العمل الذي يصرف من صندوق الضمان الاجتماعي، وبين المرتب أو الأجر أو الدخل الذي يستحقه المضمون المشترك عن خدمته لدى جهة عمل أخرى، خلافاً لقاعدة عدم جواز الجمع بين المعاشات المنصوص عليها في المادة (39) من قانون الضمان الاجتماعي.

وأشار القانون المذكور في المادة رقم (20) على أنه إذا كان صاحب معاش العجز الكلي لغير إصابة العمل، يحتاج بصفة مستمرة إلى خدمة شخص آخر له، لفقد قدرته على خدمة نفسه نتيجة العجز، جاز أن يزداد معاشه بمقدار لا يجاوز 25% خمسة وعشرين في المائة منه، وذلك بحسب نوع الخدمة اللازمة ومدى الحاجة إليها، وعلى الوجه الذي تبينه اللوائح (صندوق الضمان الاجتماعي: 1980: 23).

الرعاية الصحية المرتبطة بإصابات العمل وأمراض المهنة وخدمات التأهيل وإعادة التأهيل للمصابين:

تنص الاتفاقيات الدولية والعربية في الضمان الاجتماعي على ضرورة الاهتمام، واتخاذ تدابير الوقاية من إصابات العمل، وأمراض المهنة، لذلك التزمت جميع الدول التي صادقت على تلك الاتفاقيات بأن تتضمن تشريعاتها الضمانية، واللوائح التنفيذية لديها على القيام بكافة الاجراءات الواجب إتباعها، والتدابير اللازمة اتخاذها للوقاية من إصابات العمل وأمراض المهنة. ويعتبر نظام الضمان الاجتماعي الليبي من الأنظمة الضمانية التي اهتمت تشريعاتها المتعلقة بالتأمين الاجتماعي، والضمان الاجتماعي بإجراءات الكشف الطبي الابتدائي والدوري على العاملين بالصناعات والأعمال التي من شأنها تعريض العاملين بها للأمراض المهنية، وألزمت جهات العمل والخدمة والعاملين بها من أي فئة كانوا، أن يلتزموا بتعليمات الوقاية والكشف الابتدائي والدوري، وأن ينفذوا تدابير السلامة والأمن، ولقد صدرت في هذا الشأن لائحة الكشف الطبي الابتدائي والدوري للمضمونين المعرضين للإصابة بالأمراض المهنية، والمضمونين الذين يمارسون أعمالاً لها مخاطر خاصة (أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي: 1983: 504).

ونصت هذه اللائحة على أنه لا يجوز لأي شخص أن يبدأ العمل إلا بعد إجراء الكشف الطبي الابتدائي، وثبتت لياقته الصحية لذلك العمل، أما الكشف الطبي الدوري فإنه يتعلق بإجراء فحص طبي دوري لضمان الوقاية من أمراض المهن، وذلك للمضمونين العاملين بها لمخاطر الأمراض المهنية المنصوص عليها في الجدول الملحق، وفي حالة الكشف الطبي الدوري تتحدد المدة التي يجب إجراء الكشف الطبي خلالها بحسب كل صناعة، أو عمل، أو مهنة وبحسب مدة التعرض الخاصة بهذه الصناعة، أو العمل أو المهنة، وذلك وفقاً للجدول المحدد. (أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي: 1983: 505-507).

أما خدمات التأهيل وإعادة التأهيل للمضمونين المصابين، فقد تم إنشاء مركزين للتأهيل وإعادة التأهيل بكل من طرابلس وبنغازي، ويتركز الاختصاص النوعي لكل مركز في الآتي:

- 1- تأهيل أو إعادة التأهيل للمضمونين المرضى والمصابين.
- 2- تأهيل أو إعادة تأهيل المعاقين المصابين بإعاقة جسدية ناتجة عن إصابة أو مرض حديث وقابلة للتأهيل، أو إعادة التأهيل، على أن يكون المعاق في سن الإنتاج.
- 3- تقديم الخدمات التأهيلية بناءً على طلب الجهات ذات الشأن، والجمعية العاملة في مجال رعاية المعاقين وذلك بناءً على ترتيبات خاصة وفق إمكانيات المركز (أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي: 1994: 219).

ويقدم كل مركز خدمات الإيواء الكامل، والإيواء النهاري، وخدمات خارجية، وتشمل خدمات التأهيل، وإعادة التأهيل التي المركز ما يلي:

- 1- الرعاية الصحية المتاحة بالمركز واللازمة للحالة.
 - 2- العلاج الطبيعي.
 - 3- العلاج الحركي.
 - 4- تدريب الشخص حديث الإعاقة على التحرك أو استعمال الكرسي المتحرك.
- ومن أهم شروط القبول بمركز التأهيل أن يكون المعاق في سن العمل والانتاج فيما بين 15 سنة و 40 سنة.

وبعد خضوع الملتحق بالمركز لعملية التأهيل، أو إعادة التأهيل، وإتمام التدريب المهني يمنح المركز المؤهل أو المعاد تأهيله الشهادة الدالة على ذلك مبين بها نوع العمل أو الأعمال المناسبة لحالته.

ويجري المركز التنسيق والاتفاق مع وزارة العمل على توفير العمل المناسب للشخص الذي تم تأهيله، أو على أن يستكمل التدريب بالمراكز التابعة لها (أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي: 1994: 221-222).

المخاطر التي تواجهها صناديق الضمان الاجتماعي:

إن صناديق الضمان الاجتماعي التي تهتم بتغطية مختلف المخاطر، تواجه هي أيضاً مخاطر من نوع آخر وقد ذكر بيتر دراكر أن صناديق الضمان الاجتماعي قد تكونت لديها مبالغ مالية هائلة في الوقت الحاضر، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وصلت فيها التنمية إلى مراحل متقدمة جداً تبلغ الأصول التقاعدية لأحد أكبر الصناديق التقاعدية ثمانين بليون دولار، وأصغر صندوق تقاعدي من المتوقع أن يكون لديه ما لا يقل عن بليون دولار مستثمراً في الاقتصاد، ويستطرد دراكر قائلاً إن المشكلة الكبيرة القائمة هي كيف يمكن حماية رؤوس الأموال الطائلة هذه من عملية السطو؟ .

فالحماية من السطو متوفرة لدى الصناديق التقاعدية في القطاع الخاص في الولايات المتحدة حيث يعتبر السطو على الصناديق التقاعدية ليس أمراً سهلاً، ومع ذلك فإن وسائل الحماية في الولايات المتحدة غير كافية إلى حد كبير حيث لا يوجد وسائل حماية حتى الآن ضد أكثر الجوانب خطورة والمتمثلة في السطو على الصناديق التقاعدية لأغراض سياسية من قبل الموظفين الحكوميين (دراكر: 2001: 129 - 130).

وأشار فيليب بورتيفيتش إلى نفس المشكلة، ولكن بشكل مختلف، حيث ذكر أن الصندوق الوطني السويسري للتأمين الاجتماعي ضد الحوادث قام بخطوة تستهدف التصدي

لارتفاع المستمر في إعداد المعاشات المدفوعة، وذلك حين اقترح نموذجاً جديداً لإدارة حالات الحوادث، فقد أظهر التحليل الإحصائي أن 50 من جميع الحوادث تتسبب في حصول 2% فقط من التكاليف الاجمالية، وأن نسبة 45% أخرى من الحوادث تتسبب في 18% فقط من التكاليف، أما نصيب الأسد من التكاليف (80%) فتستأثر به نسبة الـ 5% المتبقية من الحوادث، وقد لوحظ أيضاً أن التكلفة، التي يتمخض عنها حادث ما، لا تعتمد فقط على مدى فداحة توصيفه الطبي، وإنما يعتمد أيضاً على الخلفية الاجتماعية - المهنية للشخص الذي تعرض للحادثة، وكذلك تعتمد على شخصيته (بورنيتش : 2013 : 143) .

وإذا كان هو الحال بالنسبة للصناديق النقاعية في المجتمعات الغربية التي تقترب كثيراً من نموذج **ماكس فيبر** المثالي الذي يعتمد على العقلانية والرشد في إدارة المنظمات والمؤسسات، فكيف يكون حال صناديق النقاع في ظل الإدارة التقليدية في المجتمعات النامية، ولعل تقارير المنظمة العالمية للشفافية فيها إجابة شافية لواقع الحال في البلدان النامية.

وهذا الحال يتطلب حماية صندوق الضمان الاجتماعي من ظاهرة الفساد التي استشرت في مؤسسات الدولة، ومن أوجه الحماية الرئيسية تشكيل مجلس إدارة حقيقي يتكون من الجهات ذات العلاقة والمنصوص عليها قانوناً، وعدم ترك الإدارة تسير وفق الأهواء الشخصية والتأثيرات الجهوية، حتى يتمكن الصندوق من أداء مهامه على الوجه الأكمل، والمحافظة على أمواله وأملاكه.

خاتمة:

اهتمت الورقة بتناول إصابات العمل والأمراض المهنية في نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا، وتضمن البحث مقدمة تاريخية موجزة عن بداية الاهتمام بهذا الموضوع في الدول الغربية معقل الثورة الصناعية حيث يعتبر التأمين الاجتماعي، والضمان الاجتماعي في ما بعد من افرازاتها، ومن ثم الإشارة إلى ظهور التأمين الاجتماعي في ليبيا، وكذلك التعريف بمفهوم إصابة العمل، وعناصرها والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية لإصابات العمل، ثم التعرض لأمراض المهنة والفرق بينهما، والإشارة للفئات التي يشملها نظام إصابات العمل وأمراض المهنة، وكيف يتم تمويل إصابات العمل وأمراض المهنة في نظام الضمان الاجتماعي الليبي، وذكر المنافع من معاشات وتعويضات مستحقة عنهما، وجاء في الورقة ذكر نوع الرعاية الصحية المرتبطة بإصابات العمل وأمراض المهنة، وخدمات التأهيل وإعادة التأهيل للمصابين، واهتمت الورقة بالمخاطر التي تواجهها صناديق الضمان الاجتماعي وكيف يمكن مواجهتها، والتغلب عليها، ويشتمل البحث على عدد من الملاحق المهمة مرتبطة بالموضوع .

توصية:

واختم البحث بتقديم توصية وحيدة، قد تكون غريبة، ولا يستسيغها الكثيرون، ولكن بنظرة فاحصة قد لا تكون كذلك، وربما تصبح مستساغة وتنال التشجيع والاهتمام. ويمكنني طرح هذه الفكرة بإيجاز، وبدون تفاصيل، قد يأتي من يهتم بها ويطورها بشكل أوسع وأفضل.

إن ما يتعرض له المجتمع الليبي في هذه الفترة الحرجة من تاريخه، من قتل واقتتال بين الليبيين، وانتشار ظاهرة الخطف والاختطاف على الهوية، وإبعاد، وإقصاء، وتهميش لأسباب معروفة، وأحياناً غير معروفة، وكذلك الهجرة والتهجير داخلياً، وخارجياً وحالات النزوح بالداخل وإلى الخارج لمئات الآلاف من الليبيين، وشملت هذه الظواهر عدداً لا بأس من المدن والمناطق في مختلف مناطق ليبيا، وتشير بعض التقديرات الدولية إلى أن هناك مليونين من الليبيين في تونس وحدها، ناهيك عن ما هو موجود في بلدان الجوار، وغير الجوار بسبب الخوف من القتل والتشريد وتهديم المنازل وضياع البنية التحتية، في ظل حكومة هشة لا تقوى حتى على حماية نفسها فما بالك بحماية المضطهدين من مواطنيها، ويتضمن الاقتراح أو التوصية إنشاء صندوق ضمان يهتم بتغطية المخاطر التي يتعرض لها الليبيون في حالات الحرب والكوارث الطبيعية والصراعات القبلية (وهذه الظاهرة ليست جديدة لكون المجتمع الليبي يتسم بالبناء الاجتماعي القبلي) بمعنى أن هذا الصندوق يتولى تغطية ومواجهة هذه الأخطار وما يترتب عليها من وجود ضحايا بالداخل والخارج، ويتولى هذا الصندوق متابعة هؤلاء وتغطية احتياجاتهم قانونياً، بدلاً من بقائهم تحت طائلة القهر والذل والمهانة والحرمان والتهميش، سواء داخل ليبيا، في خارجها، والشواهد على ذلك كثيرة لا داعي لسردها وهي معروفة للجميع، ويمول هذا الصندوق من الضرائب، والاشتراكات يساهم فيها جميع العاملين في مختلف جهات العمل، وكذلك الدولة بنسبة أكبر من الاشتراك لأن هذا العمل أساساً من مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها ورعاياها، ويقدم هذا الصندوق خدماته للمشمولين برعايته بغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية أو القبلية أو الجهوية أو توجهاتهم السياسية أو الحزبية أو الايديولوجية، فهم ليبيون، وإن التعامل معهم يجب أن يكون على هذا الأساس .

المصادر والمراجع

- (1) المرصفاوي، فتحي (1974) التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي في القانون الليبي، بنغازي - ليبيا، المكتبة الوطنية.
- (2) سعيد، عباس محمد (1984) تأمين إصابات العمل: دراسة مقارنة في عشر دول عربية، الخرطوم، المركز العربي للتأمينات الاجتماعية.
- (3) بورتيش، فيليب (2013) نظام التأمين الاجتماعي في سويسرا: الأمن الاجتماعي عبر بوابة ديمقراطية الاستفتاءات، ترجمة: محمد علي ثابت، مجلة الثقافة العالمية، العدد 170، السنة الثلاثين / مايو - يونيو 2013.
- (4) المملكة المغربية، وزارة العدل (ب. ت) دليل القانون الاجتماعي المغربي، الرباط، منشورات جمعية تنمية البحوث والدراسات القضائية.
- (5) اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي، قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م وتعديلاته.
- (6) الجماهيرية العربية الليبية، الجريدة الرسمية (1981) قرار رقم 669 لسنة 1981م بشأن لائحة معاشات الضمان الاجتماعي، العدد 35، السنة التاسعة عشر.
- (7) اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي، لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش الصادرة تنفيذاً لقانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980م وتعديلاته.
- (8) هوفمان، أ (محرر) 1993، حقائق عن ألمانيا، ترجمة: سامي شمعون، ومحمد كيبو، فرانكفورت، دار نشر سوسيتيس فيرلاغ.
- (9) اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي (1983) مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي، الجزء الثالث، طرابلس، الدار العربية للكتاب.
- (10) حسن، عبد الباسط محمد (1982) مدخل علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الثامنة.
- (11) مكتب العمل الدولي (1998) نحو القرن الواحد والعشرون: تطور الضمان الاجتماعي، ترجمة: مصطفى المهدي، نادية إبراهيم، منشورات صندوق الضمان الاجتماعي، طرابلس - ليبيا.
- (12) مازن، سلوى عبد العزيز (1987) ظاهرة إصابات العمل: تحليل اجتماعي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.
- (13) الجبار، إبراهيم علي (2009) كفاية نظام الضمان الاجتماعي الليبي في ضوء المعايير الدولية، مجلة منارة البحوث الاجتماعية، العدد الثاني.
- (14) أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي (1994) مجموعة التشريعات الخاصة بالمعاقين، المجلد الأول.
- (15) دراكر، بيتر (2001) مجتمع ما بعد الرأسمالية، ترجم: صلاح بن معاذ المعيوف، الرياض، معهد الإدارة العامة.

ملاحق البحث

- ملحق (1) الأمراض المهنية
- ملحق (2) الأمراض المهنية ومدد الكشف الدوري الخاصة بها.
- ملحق (3) الأعمال والصناعات المضرة بالصحة والتي يكون سن انتهاء الخدمة أو العمل للعاملين بها (ستين سنة ميلادية)

ملحق (1) الأمراض المهنية

ر.م	نوع المرض
1	التسمم بالرصاص
2	التسمم بالزئبق ومضاعفاته
3	التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته
4	التسمم بالأنثيمون ومضاعفاته
5	التسمم بالفسفور ومضاعفاته
6	التسمم بالبنزول أو مثيلاته أو مركباته الأميدية أو الأزوتية أو مشتقاته
7	التسمم بالمنغنيز ومضاعفاته
8	التسمم بالكبريت ومضاعفاته
9	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفاته
10	التأثر بالنيكل وما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح
11	التسمم بأول أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات
12	التسمم بحامض السيانور ومركباته وما ينشأ عنه من مضاعفات
13	التسمم بالكلور والفلور والبروم ومركباته
14	التسمم بالبتترول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته
15	التسمم بالكلوروفورم ورابع كلور الكربون
16	التسمم برابع كلور الأئين وثالث كلور الأئين والمشتقات الهلوجينية الأخرى
17	الأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الإشعاعي أو أشعة أكس
18	سرطان الجلد الأولي والتهابات وتقرحات الجلد والعيون المزمنة
19	أمراض الغبار الرئوية التي تنشأ عن غبار الأسبستوزس والسليكا والقطن
20	الجمرة الخبيثة (انتراكس) الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض
21	السقاوة (نتيجة الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتداول رممها)
22	مرض الدرن (نتيجة العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج هذا المرض)
23	أمراض الحميات المعدية (نتيجة العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج هذه الحميات)

تابع ملحق (1) الأمراض المهنية

ر.م	نوع المرض
24	التسمم البريليوم
25	التسمم بالسليينيوم
26	مرض القيسون وسائر الأمراض الناتجة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوي
27	التسمم بالنيزوفينول ونظائرها وأملاحها
28	الأمراض الناشئة عن الكوبالت (حجر الزرنيخ)
29	الليتوسبرية اليرقانية النزفية (الميكروب الذي يؤثر على الكبد)
30	التيتانوس (الكزاز) الناشئ عن المهنة
31	الأمراض المهنية التي تصيب المفاصل العظمية والناشئة عن اهتزازات الآلات اليدوية التي تدار بالهواء المضغوط أو بالكهرباء وكذلك الآلات المماثلة
32	الصمم المهني والاصابات المهنية الناشئة عن الضوضاء

* المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي (1983) مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي: الجزء الثالث، طرابلس، الدار العربية للكتاب، ص386-391.

ملحق (2) الأمراض المهنية ومدد الكشف الدوري الخاصة بها

ر.م	نوع المرض	مدة الكشف الدوري
1	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	سنة الى سنة ونصف
2	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	كل ستة أشهر
3	التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	كل سنة
4	التسمم بالأنثيمون ومضاعفاته	كل سنة
5	التسمم بالفسفور ومضاعفاته	كل سنة
6	التسمم بالبنزول أو مثيلاته أو مركباته الأميدية أو الأزوتية أو مشتقاته	كل سنة
7	التسمم بالمنغنيز ومضاعفاته	كل سنة
8	التسمم بالكبريت ومضاعفاته	كل سنة
9	التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفاته	كل سنة
10	التأثر بالنيكل وما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح	كل سنة
11	التسمم بأول أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات	كل سنتين
12	التسمم بحامض السيانور ومركباته وما ينشأ عنه من مضاعفات	كل سنة
13	التسمم بالكور والفلور والبروم ومركباته	كل سنتين
14	التسمم بالبترول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته	كل سنة
15	التسمم بالكوروفورم ورابع كلور الكربون	كل سنة
16	التسمم برابع كلور الأئين وثالث كلور الأئين والمشتقات الهلوجينية الأخرى	كل سنة
17	الأمراض والأعراض الباثولوجية التي تنشأ عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الإشعاعي أو أشعة أكس	كل ثلاثة أشهر
18	سرطان الجلد الأولي والتهابات وتقرحات الجلد والعيون المزمنة	كل سنة
19	أمراض الغبار الرئوية التي تنشأ عن: غبار الأسبستوزس، السليكا، القطن	كل سنتين
20	الجمرة الخبيثة (انتراكس)	كل سنتين
21	السقاوة	كل سنتين
22	مرض الدرن	كل سنتين
23	أمراض الحميات المعدية	كل سنتين

تابع ملحق (2) الأمراض المهنية ومدد الكشف الدوري الخاصة بها

ر.م	نوع المرض	مدة الكشف الدوري
24	التسمم بالبريليوم	كل سنة
25	التسمم بالسلينيوم	كل سنة
26	مرض القيسون وسائر الأمراض الناتجة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوي	كل سنتين
27	التسمم بالنيزوفينول ونظائرها وأملاحها	كل سنة
28	الأمراض الناشئة عن الكوبالت (حجر الزرنيخ)	كل سنة
29	الليتوسبرية اليرقانية النزفية (الميكروب الذي يؤثر على الكبد)	كل سنة
30	التيتانوس (الكزاز) الناشئ عن المهنة	كل سنة
31	الأمراض المهنية التي تصيب المفاصل العظمية والناشئة عن اهتزازات الآلات اليدوية التي تدار بالهواء المضغوط أو بالكهرباء وكذلك الآلات المماثلة	كل سنتين
32	الصمم المهني والاصابات المهنية الناشئة عن الضوضاء	كل سنتين

* المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي (1983) مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي: الجزء الثالث، طرابلس، الدار العربية للكتاب، ص 512-514.

ملحق (3) الأعمال والصناعات المضرة بالصحة والتي يكون سن انتهاء الخدمة أو العمل للعاملين بها (ستين سنة ميلادية)

ر.م	الأعمال والصناعات المضرة بالصحة
1	سائقو سيارات النقل الكبيرة، وسيارات النقل ذات المقطورة.
2	سائقو حافلات الركاب العامة.
3	السائقون والعاملون على الرافعات الثقيلة والحفارات.
4	العاملون أمام الأفران.
5	العاملون في أعمال تتطلب درجات حرارة عالية.
6	العاملون في المواد الكيماوية.
7	الأعمال الخاضعة للأمن الصناعي والمحددة في جداول الأمراض المهنية.
8	أعمال المناجم والمحاجر.
9	أعمال الغطس تحت الماء.
10	قائدو الطائرات المدنية والمضيفون الجويون.
11	العاملون في أقسام الأشعة والمواد المشعة أو المتأينة.
12	العاملون في كهرباء الضغط العالي وعلى الأبراج.
13	العاملون داخل الثلجات المعرضون بصفة مستمرة لدرجات برودة شديدة.

* المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي (1983) مجموعة تشريعات الضمان الاجتماعي: الجزء الثالث، طرابلس، الدار العربية للكتاب، ص 524-525.

صورة الواقع في رسومات الأطفال الليبيين
(دراسة تحليلية على عينة من رسومات أطفال مدينة طرابلس)

ميلاد فرج شقاف

كلية الفنون والاعلام / جامعة طرابلس

صورة الواقع في رسومات الأطفال الليبيين (دراسة تحليلية على عينة من رسومات أطفال مدينة طرابلس)

ميلاد فرج شقاف

المقدمة

لاقت رسوم الاطفال لفترة طويلة الإهمال والتجاهل وسوء الفهم، قبل أن تسترعى إنتباه الباحثين وتحظى بإهتمام القائمين على تنشئة الأطفال وتربيتهم، فقد اعتبرها البعض منهم أنها محض شخبطة لا معنى لها، واعتبرها البعض الآخر أنها إنها مغايرة للواقع - كما يعرفه البالغون والكبار - وتشويها لها، وكان ذلك كله جزءا لا يتجزأ من النظرة السائدة آنذاك إلى الطفل ذاته على أنه مفرغ الوعي ويفتقر إلى القدرة على الإنتاج الفني وقد ألقت هذه الرؤى بضلالها الكثيفة على تدريس الفن للصغار، كما حالت دون إدراك القيمة الحقيقية لرسوم الأطفال كنشاط بالنسبة لهم، وكسجلات لنموهم في مختلف المناحي، ولمشاعرهم وأفكارهم، وخبايا شخصياتهم بالنسبة لنا.

ومع بدايات القرن العشرين أخذت البحوث والدراسات في مجال رسوم الأطفال تتوالى، لتكشف لنا شيئا فشيئا عن الأهمية الفنية والجمالية، والتربوية والسيكولوجية لتلك الرسوم؛ فهي تعبير صادق عن رغبات الطفل وحاجاته، ووسيلة لتسجيل حاضره وتطلعاته المستقبلية، وتجسيد لمخاوفه وصراعاته ومفهومه عن ذاته، وهي مرآة تعكس مدركاته واتجاهاته إزاء مختلف الأشياء والمواقف، ونحو المحيطين به في أسرته ومدرسته، وجماعة الأقران، كما أنها وسيلة للتعبير والتنفيس عن المشاعر والعواطف والانفعالات، وبالتالي فهي تدوين إسقاطي نفسي ثقافي إجتماعي للمنظومة المعرفية التي تشكلت عنده وصاغت رؤاه بإزاء الذات والمجتمع والكون لمرحلته العمرية الطفلية وبذلك يتضح أن رسوم الأطفال شكلا من أشكال التواصل التفاعلي مع الواقع، وهي بمثابة رسائل موجهة إلى الآخرين، ووعاء للفكر والمشاعر، شأنها في ذلك شأن الكلمات وغالبا ما تقصر اللغة اللفظية للطفل عن تحقيق أغراضه التعبيرية، إما لعدم كفايتها، أو لانتقاء وجودها أساسا لدى بعض ولذلك تأتي الرسوم كتعبير عن استعدادات الطفل، وحالته المزاجية الإنفعالية، وطاقته التعبيرية الفنية والابداعية الكامنة واللامحدودة، ووسيلة لتنمية هذه الاستعدادات وتطويرها، كما أنها مؤشر علي النمو الحسي والعقلي والانفعالي والاجتماعي للطفل، ومصدره لإمداده بمشاعر الثقة، والكفاءة، والرضا، والاشباع، والاحساس بالسعادة، كما تمدنا هذه الرسوم أيضا بالمتعة، لما تنطوي عليه من بساطة وجمال وجدة، وقيم فنية تشكيلية.

اولا / مشكلة البحث:

يعد درس الرسم من الدروس الاساسية في المدارس الابتدائية التي تسهم في تنمية ذوق واحساس التلاميذ بالاشياء من حولهم وتوسيع دائرة خيالهم إذ يعبرون من خلال رسوماتهم عن كل ما يحيط بهم من احداث يومية وبما ان العنف اخذ مآخذه من حياة اطفالنا اصبحت له حصة كبيرة من هذه الحياة نتيجة ما مر بالبلد من حروب ومشاكل وهذا مآثر عليهم ولان درس الرسم من الدروس التي تتعامل نفسيا مع التلميذ فقد لاحظ الباحث أن هذا الدرس اصبح متنفسا له ليفرغ ما في داخله على الورقة من خلال اللون والقلم ويسبب ما مر به البلد من مشاكل وحروب سواء كانت حروبا أم حصارا أم عمليات ارهابية فضلا عن الانفتاح الحاصل في الجانب الاعلامي وتعدد القنوات التلفازية وما يعرض فيها من افلام للعنف والقتل وتشجع على الطائفية ادى ذلك الى ان يكون العنف واحدا من العوامل التي تؤثر في نفسية التلاميذ وبذلك نجد العديد من الدلالات الفنية في اغلب الرسوم، وبذلك نجد العديد من الرموز الفنية ورسومات التلاميذ هي انعكاسا لما تحمله شخصياتهم وان مشكلة البحث هي التعرف على هذه الرموز والكشف عنها وكيفية علاجها.

ثانيا / أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه موضوع من الموضوعات التي تسترعي الاهتمام لأنها تعبر وتجسد الواقع المعاش بكل تداعياته وإن الارهاب والعنف ظاهرة انتشرت في مجتمعنا في السنوات الاخيرة نتيجة لظروف عديدة ادى ذلك الى تغيير كبير في عادات وتقاليد هذا المجتمع واثّر بشكل او باخر في نفسية التلميذ بدلا من ان يرسم الطبيعة الخلابة في بلادنا والاشجار والنخيل بدأ يرسم الدبابات والطائرات والجنود وساحات الحرب، حيث اصبح والزاما علينا علاج تلك الحالات التي تؤدي بتلاميذنا الى العنف والعدوان وتنعكس على سلوكهم، وأن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تفيد المتخصصين في فهم شخصية الطفل والوقوف على المؤشرات التي تنبه إلى حالته.

ثالثاً / أهداف البحث:

يسعي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحديد دلالات العنف في رسوم التلاميذ.
- 2- علاج ظاهرة العنف ونبذها وبث روح السلام بين التلاميذ.
- 3- التنبيه إلى الانعكاسات السلبية للواقع المعاش في حياة الطفل الذي هو عماد المستقبل.

رابعاً / حدود البحث

يتحدد البحث الحالي في بيان صورة الواقع في عينة من رسومات الأطفال الليبيين تم جمعها بطريقة عشوائية من أطفال التعليم الأساسي بمدينة طرابلس.

- 1- الحدود البشرية أطفال مدينة طرابلس
- 2- المجتمع الأصلي أطفال التعليم الأساسي بمدينة طرابلس.
- 3- الحدود المكانية عدد من مدارس مدينة طرابلس.
- 4- الحدود الزمانية العام الدراسي 2012-2013.

الجانب النظري

المبحث الأول

اهمية وتاريخ الدراسة النفسية للرسم

استخدم الإنسان البدائي الرسم كوسيلة تعبيرية إذ يصور نفسه من خلالها وهو يعدو وراء فريسته أو ممسكاً بها وهو بذلك الفعل قد اعد عدته وجهاز نفسه لمواجهة الطبيعة لكي يتغلب عليها أو يحسن التعامل مع عناصرها.

ولعل الفنان المصري القديم قد تجاوز ذلك الموقف التعبيري بالرسم عندما قام بالرسم على جدران المعابد والمقابر وأوراق البردي وصور نفسه في ممارسته للأنشطة الاجتماعية والدينية ليصبح الرسم آنذاك تعبيراً عن الواقع ومحاكاة له.

وإذا استعرضنا هذا الإقبال الشديد على استخدام آلات التصوير تلك التي لم تتطور لولا ذلك الإقبال على استخدامها، لوجدنا ان الإنسان راغباً ابداً فيما لو جمد الصورة ووقف عجلة الزمن عند لحظات بعينها مرت في حياته. فالصورة هنا أصبحت وسيلة اتصال كامنه وعميقة في اللاشعور تحقق التواصل مع الآخرين ومن ثم فإننا نزداد يقيناً من اهمية الرسم والصورة في اللاشعور؛ والرسم بصفة خاصة لأنه يكشف عن شخصية القائم به عندما يرسم كلما طلب منه ان يرسم شخصاً.

ويعد تحليل النتاج الفني من أولى المحاولات في النظر إلى الرسم باعتباره اسقاط للشخصية. ففي عام 1928 عرض لولان لويس دراسة رسوم عدد من المرضى النفسيين بقصد التشخيص ومناقشة رسوماتهم لأغراض علاجية (لويس مليكة، 1980).

كما اعتمد المحللون النفسيون الرواد على الرسم في العلاج النفسي فيها هو فرويد يستخدم الرسم في تحليله لحالة رجل الذئاب كما استخدم الرسم أيضاً على نحو ما في التحليل النفسي لشخصية هانز الصغير (خالد عبد الغني).

وان خطوط الرسم قد تكون تلقائية أو تكون موجهة وأن هذه الخطوط انما هي تعبير عن انطباعات الفرد ذاته وعن عالمه الخاص وان هذه الرسوم تحتوي على إضافة مهمة وإشارة إلى وجود مفهوم حالته النفسية.

وذلك لأن الرسم يتميز بالحساسية الشديدة ويعكس الانفعالات والتغيرات التي تحدث على شخصية الطفل من خلال المواقف الضاغطة التي يتعرض لها الطفل.

المبحث الثاني

أهمية رسوم الاطفال ووظيفتها التعبيرية

يحاول الطفل من خلال رسومه التآلف مع محيطه الاجتماعي، وذلك من خلال افرار كل مشاعره الحبيسة، فالرسم هو خير وسيلة للتأثير بالآخرين، أو التأثر بهم وهنا يشير (ريد) الى ان هذه الرسوم تمثل اتصالا او على الاقل تعتمد محاولة الاتصال بالآخرين للتأثير فيهم (ريد، 1975، ص294).

ويشير (محمود البسيوني) الى ان "رسم الطفل عبارة عن لغة، أي نوع من التعبير اكثر من كونه وسيلة لخلق الجمال" (البسيوني، 1958، ص40)، ويتفق (خميس) معه ايضا حينما يشير الى ان "الرسم بالنسبة للطفل لغة، أي نوع من التعبير" (خميس، 1963، ص35)، الا ان هذه اللغة لا تتم الا عن صورة فنية تحمل معان وجدانية يمكن للطفل ان يعبر من خلالها عن المفاهيم والاحاسيس والمشاعر التي لا يعيها ولا يعرف كيفية الاقصاد عنها لأنه يجد فيها تعقيدا وصعوبة، فيقول (ريد): "لا توجد مادة سوى الفن قادرة على اعطاء الطفل شعورا تترايط وتتحد فيه الصورة الذهنية والمفهوم والاحساس والفكر" (ريد، 1975، ص126).

وتعتبر هذه الرسوم نوعا من التعبير لا ينفي عنها صفة الفن، فرسوم الاطفال فن اصيل يحمل بداخله قيمة تعبر عن الاحاسيس بصيغة فنية، توصل اليها الطفل بعد محاولات عديدة قام بها، عن طريق ملاقاته للخطوط وتقاطعها، او نقله لأشكال اخذها من منزله الاسري أو تأثره بمن حوله في الاسرة، "كما لا يمكن تجاهل ما تتركه الرسوم من تنمية للتفكير المجرد عند الطفل، عن طريق تدريبه للتخيل وللتداعي وللترباط وللذاكرة وللإدراك وللتنظيم" (Silver, 1973, p:411).

كما تتجه بعض الآراء بالرسوم الحرة للأطفال صوب اللعب، حيث يشير (البسيوني) اليها بانها "احد مظاهر اللعب عند الطفل" (البسيوني، 1962، ص42)، وحيث ان اللعب هو اسمى تعبير عن التطور الانساني لدى الاطفال على حد قول (فروبل) فانه "يظهر لدى الطفل عندما نطلق له الحرية ليعبر عن نفسه والعالم المحيط به بغير ضغط أو اكراه، وبمعنى آخر ان يعبر

عن مناشطة العقلية دون قيود ليتوصل الى استحداث اشكال وألوان وخطوط جديدة لها سمتها المميزة" (جودي، 1988، ص20-21).

وعلى الرغم من كون الرسم واللعب نشاطان جوهرهما المتعة، الا ان الرسم يتأتى هدفه من رغبة مدفوعة بدوافع قوية لدى الطفل، لتكوين عالم جديد من صنعه، يسقطه في نشاطه الفني هذا، في حين لا يتعدى هدف اللعب عن كونه نشاط هدفه التسلية والفوز في اللعبة، فضلا عن كونه نشاط غير ثابت من الممكن ان ينمو ويتطور ويتبلور ليصبح نشاطا فنيا، وذلك يتأكد بما يراه (ريد) عن اللعب انه "نشاط غير مقرر قادر على ان يصبح نشاطا فنيا.. في اللحظة التي يتوجه فيها الى مستمتع او مشاهد... وهو شكل من اشكال الفن" (ريد، 1975، ص398). ان الطفل حينما يرسم اشكاله فقد تنمو وتتطور وتتكامل شخصيته ويهذب ذوقه "فهو يعتمد على الفكرة والرمز لإداء غرضه التعبيري" (الشال، 1976، ص81)، فنجده يحيل الخطوط والالوان والاشكال الى عالمه الخاص، لأنه "يجد المتعة برسمه من خلال خلقه لعلاقات جديدة فيما بين الاشياء، فهو قادر على اعادة ترتيبها مرة تلو الاخرى، رغبة منه في تغيير الاوضاع الى اوضاع اخرى من صنعه" (عثمان، 1980، ص22).

كما ان الطفل يقدم في رسوماته حركات وتحولات تدل على الخبرة (روجرز، 1983، ص81)، والخبرة هذه لا تقاس بمقياس الابداع الفني، كون الابداع لدى الفنان له ميزاته في الاسلوب والتقنية والمضامين الاخرى ويقع ضمن اهداف يرغب الفنان الوصول اليها. إذا يقاس رسم الطفل على انه موهبة يتعلم من خلاله انماطا سلوكية تعينه على ادراك اوسع للعالم المحيط به، وهذا النشاط ينبغي تفعيله ورعايته بصورة ايجابية، اذ يؤكد (ريد) على "ان المدرسة هي المصدر الاول والبيئة السليمة في التربية الفنية والنمو الجمالي عند الطفل، فينبغي ان تقوم المدرسة بتفعيل نشاط اللعب وترجيئه الى ممارسات فنية مرتبطة هذه بالمواد الدراسية خصوصا بالمرحلة الابتدائية" (ريد، 1989، ص281 - 282).

المبحث الثالث

الدلالات النفسية والمعرفية لرسم الاطفال

حظيت رسوم الاطفال باهتمام المحللين النفسيين والباحثين في ميدان تحليل الرسوم، للوقوف على الدلالات التي من شأنها ان تشير الى العلاقة بين تلك الرسوم والوضع النفسي للطفل، "لأن هذه الرسوم تمنحهم فرصا للتعبير عن كثير من افكارهم ومشاعرهم وتكسبهم اتزاناً مع البيئة، فقد نجح الفن في تشخيص الكثير من الحالات النفسية للإنسان وخاصة لدى الاطفال" (البسيوني، 1972، ص227).

فرسوم الاطفال كونها نتاجا لأحد انواع الفنون فهي "تعد اساليا إسقاطيه تكشف عن تركيب شخصية الفرد ومشاعره، وذلك لقدرتها على التعبير عما لا يمكن التعبير عنه لفظيا كمشاعر الفرد واتجاهاته"(صالح، 1988، ص183) ومن ابرز هذه الدلالات هي كما يأتي:

أ. دلالات الخط:

يشير (ملكية) الى "ان قوة الخط يرتبط بمستوى الطاقة لدى الفرد"، ولذا فان الطفل الذي ترتفع عنده قوة الدافع والطموح يميل للرسم بخطوط ثقيلة، في حين ان من تتخفص عنده قوة الدافع يميل للخطوط الخفيفة، اما الاطفال غير المتزنين فغالبا ما تكون الخطوط متأرجحة بين الخفيفة والثقيلة، تبعا لسماتهم الشبه دورية.

كما وجد ان الخطوط التي تتميز بسهولة وضبط في الحركة ودقة في التحديد سواء كانت مستقيمة ام منحنية، فإنها تدل على التوافق السوي للجهاز العصبي المركزي، بينما الخطوط التي يظهر فيها خلل في الضبط الحركي تدل على توافق غير سوي او اضطرابي في الجهاز العصبي المركزي، ويدل الخط الصلب المستقيم على الصلابة الداخلية، في حين يمثل الخط المنحني عادة علامة طيبة على الرغم من دلالاته على كراهية المؤلف، او كليهما معا. اما الذين يرسمون بخطوط متقطعة فذلك يدل على قلة في التركيز والحاجة الى الدقة المتناهية، ويدل الاستمرار عليها على حالات القلق وعدم الشعور بالأمن (ملكية، 1968، ص115-118).

ب. دلالات حجم الرسوم:

يميل الاطفال برسومهم غالبا الى المبالغة في حجم الوحدات، الا انه لوحظ بان الاطفال الذين يرسمون الوحدات بمبالغة مفرطة وبحجم كبير (اكبر من المؤلف) فذلك يدل على الشعور بالنقص، وتعبيرهم بهذا الشكل ناتج اما عن نزعات عدوانية، او يعبر عن الحاجة للتفخيم والمبالغة.

في حين ظهر بأن منفذي الرسوم ذات الوحدات الصغيرة يدل على شعورهم بالنقص وفقدان الشعور بالأمن والفاعلية، وينتابهم التردد في المواقف ويعجزون عن التعبير عن مشاعرهم، لذا فهم يميلون الى الانقباض والكآبة (صالح، 1988، ص191-192).

ج. دلالات المكان:

يعد خط الارض (القاعدة) الأرضية التي يبنى عليها الوحدات، وهو يمثل(الواقع) لذا؛ فالاقتراب منه يشكل اقترابا من الواقع، بينما كلما زاد الابتعاد عنه زاد الاقتراب من الخيال (صالح، 1988، ص193).

فلقد ظهر ان الاطفال الذين يجسدون وحداتهم في اعلى الصفحة، وابتعدون عن الارضية بمسافة فكأنهم يحاولون ايجاد فكرة للمقابل بأن ما يريدون الوصول اليه صعب المنال، فهؤلاء

يكونوا أقل ثقة بأنفسهم، ويترددون في إقامة علاقات اجتماعية، في حين يكشف الاطفال الذين يرسمون في الجزء الاسفل من الصفحة عن شعورهم بانعدام الامن وتدني مستوى تقدير الذات (ملكية، 1968، ص96).

اما الاطفال الذين يرسمون وحداتهم في الجزء الأيمن من الصفحة، فغالبا ما يعبر هؤلاء عن الاتزان والضبط، ولديهم تطلع اكثر للاهتمام بمستقبلهم وسلوكهم محكوم بمبدأ الواقع، بينما توحي وحدات الرسم المجسدة في الجزء الأيسر من الصفحة عن سيطرة احداث الماضي في الشخص، وتنشط عنده دوافع للإشباع الحاجات. (ملكية، 1968، ص96-97) (صالح، 1988، ص191-193).

د . دلالات اللون:

ان الاطفال الذين يشعرون بالحيرة والقلق حيال اختيارهم للون المناسب، غالبا ما يزيد ذلك من احتمال وجود اضطرابات في شخصيتهم، فكلما كان اختيارهم للون المطلوب أبطأ وأصعب فذلك يدل على شعورهم بالقلق والتردد، حيث تتسم خطوط التلوين عندهم بأنها ضعيفة وباهتة، ويتأرجح اختيارهم للألوان التي يفضلونها بين (الأسود، البني، الأزرق)، في حين يبتعدون عن اختيار الألوان (الأحمر، الأصفر، البرتقالي) (ملكية، 1968، ص171-172).

كما يدل استخدام الاطفال للخطوط اللونية بجرأة وحزم واطمئنان على الثقة في المجالات الانفعالية التي تمثلها الالوان، في حين يكشف استخدام الالوان بعنف وغير تناسق عن التوتر والصراع في النفس (ملكية، 1968، ص173-174).

وكذلك يرى (ملكية) بان "استخدام اللون ينطوي على جانبين هما، طريقة التعبير باستخدام اللون، ومقداره"، فلقد وجد ان الطفل الذي يقوم بتظليل مقدمة الرسم وارضيته بكثرة فذلك يدل على وجود قدر كبير من القلق والتوتر، في حين تبين ان الطفل الذي يضيف قلة في الالوان المستخدمة من حيث العدد عن المألوف فهو يعبر بذلك عن امتناعه عن تكوين علاقات وثيقة بالآخرين، اما إذا كان الطفل يميل لاستخدام زيادة في عدد الالوان عن المألوف فيدل ذلك على عدم قدرته على ضبط حوافزه الانفعالية (ملكية، 1968، ص174-175).

رسومات الأطفال كوسيلة للتأثير بالآخرين:

ان للرسم اثر كبير في تهذيب في تهذيب سلوكهم وسط البيئة الذين يعيشون فيها والتحولت الاجتماعية السريعة لان للرسم تأثير وجدوى في تغيير سلوك وعادات التلاميذ واعدادهم لمواجهة الصعاب في حياتهم العملية والتغلب عليها وتكيفهم للعالم المحيط بهم وجعلهم يتجاوبون للتغيرات والتحولت الجديدة التي تطرأ على عالمهم هذا من الناحية الفنية والمادية والاجتماعية وتزويدهم بالمفاهيم بالعلوات الجديدة (جودي، 1988).

وللفن بصورة عامة والرسم بصورة خاصة أهمية في تحقيق التعاون بين الأطفال أنفسهم في حب المساندة في مجال فسيح من النشاط الذي يتيح للأطفال فرصة التعاون جماعيا (البسيوني، ص 236).

الفصل الثاني

استخدام الرموز في رسوم الأطفال

كثيرا ما يستخدم التلاميذ الرموز في رسوماتهم المنجزة وذلك لكونهم يعبرون بها عن حالات في نفوسهم ولها معاني خاصة بهم اذ تتضح الدلالات والرموز في العمل الفني من خلال الالوان او الاشكال او العناصر التكوينية الاخرى اذ انها تعني بالغرض المقصود من الشيء بوجود معاني والذي يمكن ان تكون وحدة تصويرية تحمل معنا معينا ويشير الى فكرة قد تكون مجردة فعلم الدلالة يدرس المعنى وموضوعه يكون أي شيء وكل شكل يقوم بدور العلاقة والرمز (عمر، 1982، ص 11).

ظاهرة العنف عند الأطفال

العنف عند الأطفال مشكل بأوجه متعددة، فكما نصت عليه بعض تعاريف العنف على انه يعي بصورة شاملة الحاق الضرر بالأخر سواء تم ذلك عن قصد أم غير قصد، يجب ان ننظر للطفل من هذه الزاوية بمعنى ادق الى مدى يمكن الضرر بالأخر ومن هو الشخص الذي سيلحق به الاذى وما الاسباب التي تدفع به الى فعل ذلك وما هي درجة عنف الطفل وكما هو معروف العنف نوعان جسدي ونفسي، ومن الواضح ان الأطفال ذوي النزاعات العنيفة والعنوانية كثيرا ما يصفون بالجمود وعدم المرونة ويفشلون في تنمية الضوابط الداخلية ولم يكتسبوا كثيرا من انماط السلوك المقبول (عيسوي، 1999، ص 363).

العنف واتجاهاته من خلال رسوم الأطفال

ان انواع اشكال العنف لها انعكاسات واضحة وخطيرة علة المجتمع عموما وعلى التلاميذ خصوصا؛ لكون العنف والارهاب انتشر في الآونة الاخيرة فان ذلك بان واضحا في ردود افعالهم منها وما ينفذوه في رسوماتهم وللعنف انواع واشكال متعددة تشمل جميع اركان الحياة:

أ- العنف الاجتماعي

يعيش التلميذ ضمن اسرة في المجتمع الذي ولد فيه يتأثر به بصورة مباشرة واذا كانت حياة الطفل مليئة بالإحباطات والكبت يولد عنفا للعلاقات الاجتماعية فإن ذلك يولد عنفا (دفار،

2006، ص3) والعنف الاجتماعي يأخذ نسبة معينة من اجمالي العنف(عطوان، ص33) وله عدة انواع كالقتل والسرقة والمشاجرة والعنف الاسري والعنف المدرسي.

ب-العنف السياسي

ان ما يدور في كل بلد من احداث سياسية عديدة لها تأتي على المجتمع ككل والتلاميذ والاطفال بصورة خاصة وللعنف السياسي اشكال عديدة مثل العنف الفتوي والمظاهر المسلحة والعمليات الحربية.

ت-العنف الاقتصادي

هو العنف الناجم من الفقر والعوز مما يدفع الافراد الى استخدام العنف ضد مؤسسات الدولة ويكونون مستعدين للانخراط في أي اعمال عنف.

ث-العنف السلوكي

ان حياة الإنسان تقوم على اشباعات دائمة ودوافع أولية وثانوية وعند عدم توافر حاجات كافية للدوافع يحدث سوء التكيف ويغير سلوكه بالانحراف وعدم الانضباط.

ج- العنف عن طريق وسائل الإعلام

ان هذا العنف له تأثير سيء على التلاميذ لأنه يعرض برامج وأفلاما تعتمد العنف أساسا لمادتها مما يؤثر تأثيرا كبيرا على زرع العنف في نفوسهم ولان التلاميذ هم مقلدون أصلا لما يروه ويتأثرون به، ولقد انتشرت بالآونة الأخيرة ظاهرة العنف في وسائل الإعلام المرئية وخاصة التلفاز الذي هي الوسيلة المهمة التي تحاكي المجتمع وان اغلب الناس في بيوتهم هذه الوسيلة الإعلامية فانه سلاح ذو حدين تريد تستخدمه للخير او للشر.

الفصل الثالث

إجراءات البحث الميداني

أولاً: مجتمع البحث

يشتمل على اطفال مدارس التعليم الأساسي بمدينة طرابلس.

ثانياً: عينة البحث

اعتمد الباحث عينة (40) رسماً من رسومات الاطفال في مدينة طرابلس

ثالثاً: منهج البحث

اتباع الباحث المنهج الوصفي وتحليل المحتوى (دراسة تحليلية) لغرض الحصول على نتائج دقيقة بغية تحقيق أهداف البحث على طريقة تحليل المحتوى فيما يخص رسوم الاطفال.

الفصل الرابع

تحليل رسومات عينة البحث

اعتمد الباحث على موضوع اختياري للرسم الحر بعد مناقشتهم والتحدث معهم حول ما يفرحهم وما يخيفهم.

ظهر في بعض رسومات الاطفال حالة القتل والعنف وقد استخدم الاطفال الألوان الحارة دلالة على قوة الموقف وبعضهم يظهر في رسمه عنف المعلم وقسوته وهو يمثل العنف الاجتماعي بعض الرسومات وضحت عنف المظاهر المسلحة وعمليات الإرهاب حيث تظهر في رسوماتهم الدبابات والطائرات التي تقصف الناس الأمنيين وهناك مظاهر مسلحة في رسوماتهم لبعض الأسلحة الخفيفة التي يحملها الافراد، كما يشيع رسم الحرائق من جانب الاطفال الذين يعانون من مثل هذه المناظر والصور والاصوات مما يؤدي الى صراعات انفعالية حادة.

وأن التعبير جزءاً مهماً من عملية الاتصال مع الآخرين ويأخذ هذا التعبير عدة أشكال منها اللفظي ومنها الجسدي وقد يكون عن طريق الرسم الذي نلاحظ من خلالها إنه أقام حواراً غير لفظي حول مشكلته.

لأن الرسومات ما هي إلا انعكاسات لانفعالاتهم واحتياجاتهم وهي وسيلة لاكتشاف ما بداخل الطفل من صراعات نفسية. وعندما يفرغها على الورق يعد ذلك تنفيساً عما يجول بخاطره. وفي نفس الوقت تساعد هذه الرسوم المحيطين بالطفل للتخلص مما يعاني منه وتنعكس الاضطرابات في رسوم الأطفال من خلال مظاهر معينة بدرجات متفاوتة كما أن هذه المظاهر قد تبدو بصورة مؤقتة.

أما إذا نزع الطفل إلى تكرار هذه المظاهر في رسومه بصفة ثابتة مستمرة فإنها تشير إلى اضطراب مما يستدعي اتخاذ السبل الكفيلة لتقصي أسباب هذا الاضطراب وعلاجه. وبعد جمع الرسوم من الأطفال وتحليلها من حيث المواضيع المختارة والألوان المستخدمة وجدت بعض الرسومات التي تناولت مواضيع اعتيادية مثل الزهور والهدايا والعصافير والتي يبدو ذلك أمراً طبيعياً.







أما المواضيع التي أثارت الانتباه وغير إعتيادية وتمثل مؤشراً وناقوس خطر ويجب الانتباه لها والحد منها؛ فهي المواضيع التي تتناول مظاهر العنف والسلاح والحرائق وغيرها؛ فضلاً عن الاعتماد على الألوان الفاتحة في التلوين وترك الألوان الزاهية البراقة والابتعاد عنها؛ بل أتجه بعض الأطفال إلى الرمزية والذاتية في التعبير، أي التعبير بشكل رمزي وذاتي وغير واقعي.







نتائج البحث:

- 1- كان الأثر واضحاً للعنف في رسومات الأطفال وتركزت على العنف (السياسي، الاجتماعي، والسلوكي).
- 2- تصدر بالمرتبة الأولى مظاهر العنف وخاصة المظاهر المسلحة والعمليات الحربية.
- 3- تمثلت بعض الرسومات على مشاهد القتل والخراب والدمار.
- 4- أما العنف السلوكي فتمثل برسم الأشخاص المتهورين في سيطرة السيارات وعمليات الدهس
- 5- أظهرت الرسومات الملامح البشعة للعنف.
- 6- استخدمت الألوان الحارة وخاصة في التفجيرات وساحات الحرب والخراب والدمار.
- 7- أظهرت أكثر الرسومات ان حالات العنف في الأماكن المزدحمة.
- 8- الفزع والخوف في وجوه الشخصيات المرسومة أثناء الانفجار او الحادث.

الاستنتاجات:

- 1- معرفة الاطفال مدى قبح العمليات الحربية وأهمية الأمن والأمان.
- 2- الاعلام له أهمية كبيرة في نشر العنف دون الإحساس به وإدراكه.
- 3- قبح المجرمين في رسم وجوههم أثناء الرسم.
- 4- نبذ السلوك المتهور والسرعة في قيادة السيارات.
- 5- التأكيد على بعض الالوان وخاصة الأصفر والأحمر مما يدل على ان الطفل يميز الالوان الحارة والالوان الباردة.

- 6- عدم الاهتمام بالعنف الاقتصادي لعدم معرفتهم أهميته.
- 7- تأثر الاطفال بشكل مباشر بحالات العنف وخاصة العنف السياسي من خلال العمليات الحربية والدمار.

التوصيات والمقترحات:

- 1- التأكيد على أهمية درس التربية الفنية وعدم إهماله من قبل معلمي ومديري المدارس
- 2- جعل درس التربية الفنية بين الدروس لا في الحصة الأخيرة لأنه يعتبر من الدروس الترفيهية والمهمة لتنشيط ذاكرة التلميذ وتقع هذه المسؤولية على مديري المدارس ومدرسي مادة التربية الفنية وعلى الجانب المكلف بإعداد المناهج.
- 3- استحداث مناهج لدرس التربية الفنية تدعو الى المحبة والسلام ونبذ العنف.
- 4- مراقبة الأطفال من قبل أولياء الأمور حول مشاهدة القنوات الفضائية وإبعادهم عن أفلام العنف.
- 5- توفير باحثة اجتماعية في كل مدرسة.
- 6- تفعيل برنامج الرحلات المدرسية وإقامة معارض في المدرسة.

المراجع:

- 1-جودي، محمد حسين: نحو رؤية جديدة في الفن والتربية الفنية، مطبعة دار أسعد، بغداد، 1988.
- 2-حسن، علياء عبد الجبار: الذائقة الجمالية عند الطفل (المديرية العامة لتربية بابل)، النشاط المدرسي، مجلة اضاء، العدد 2، 2005.
- 3-خميس، حمدي: طرق تدريس الفنون لدور المعلمين والمعلمات، دار المعارف، مصر، 1963.
- 4-روجرز، فرانكلين: الشعر والرسم، ترجمة: مي مظفر، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1983.
- 5-ريد، هريوت: تربية الذوق الفني، ط2، ت: يوسف ميخائيل، دار النشر، 1975
- 6- صالح، قاسم حسين: سيكولوجية إدراك اللون والشكل، الدار الوطنية للتوزيع والإعلام، بغداد، 1982.
- 7-عثمان، عبلة حنفي: فنون أطفالنا، سلسلة كتب الآباء والأمهات مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1989.
- 8-لجنة وزارة التربية: أصول تدريس التربية الفنية للصفوف المنتهية في دور ومعاهد المعلمين والمعلمات (بغداد، مطبعة وزارة التربية، 1976.
- 9-ملكية، لويس كامل: دراسة الشخصية عن طريق الرسم، ط2، مكتبة النهضة العربية، 1968.
- 10- يوسف، سمير: الأساليب التربوية المتبعة في اختبار الموهوبين في مجال الفنون التشكيلية. المديرية العامة لتربية محافظة بابل، مديرية النشاط المدرسي، مجلة أضاء، العدد 2، 2005.
- 11- حنيزر، عبد الناصر، الارهاب السياسي، مكتبة مديولي، مصر.
- 12- حجازي، مصطفى، التخلف الاجتماعي مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور، معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، 1976.
- 13- عمر، احمد عمر مختار، علم الدلالة، الكويت، المكتبة العربية للنشر، 1982.
- 14- عيسوي، عبد الرحمن، الارشاد النفسي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.
- 15- دفار، احلام محمد، العنف في المدارس، بحث مقدم للمؤتمر الاول لنقابة المعلمين في بابل 9 / 3 / 2009.
- 16- عطوان، خضير عباس، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق.
- 17- البسيوني، محمود، سيكولوجية رسوم الاطفال، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1958.
- 18- البسيوني، محمود، طرق تدريس التربية الفنية، دار ابن بطوطة بمصر، 1962.
- 19-، قضايا التربية الفنية، م، س، ذ، ص236 .
- 20- خالد عبد الغني، الدلالة النفسية لتطور رسوم الاطفال، طيبة للنشر، القاهرة، 2008.
- 21- عبد المطلب القريطي، سيكولوجيا رسوم الاطفال، دار المعارف، مصر، 1995.
- 22- رياض مصطفى، الرمز عند الاطفال، دار صفاء للنشر، عمان، 2005.

أثر الإشراف على تنمية المهارات المهنية
لطلاب التدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية

د. محمد ارحومة ابو طبل

كلية الآداب والتربية - جامعة الزيتونة

أثر الإشراف على تنمية المهارات المهنية لطلاب التدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية

د. محمد ارحومة ابو طبل

المقدمة:

لقد ظهرت فكرة الإشراف في التدريب الميداني لأول مرة كعملية مباشرة ترتبط بالمشرف مع الطلاب من حيث اختيارهم وتدريبهم، ولكن الفكرة بدأت تمتد في مفهومها حتى أصبحت ترتبط أساساً بجميع الظروف والأحوال والعوامل التي تتصل بتنشئة ونمو الطلاب الدارسين بالخدمة الاجتماعية، ومن ثم فقد تطورت العملية الإشرافية في التدريب الميداني وأصبحت عبارة عن قيادة وظيفية مشتركة وجهود متضامنة مرسومة لتهيئة أنسب الأجواء والتجارب لنمو الطلاب.

الإشراف على التدريب الميداني يتمثل في التفاعل بين المشرف الأكاديمي وطلاب الخدمة الاجتماعية في تنمية القدرات والمهارات الفنية في الجانب العملي للتدريب الميداني، إذ إن هذه العملية تساعد الطلاب على تزويدهم بالمعارف والمعلومات العملية، وكذلك تدمه بالمبادئ التي تزيد من طاقته أثناء العمل داخل المؤسسة.

وتوصف العملية الإشرافية من الناحية الوظيفية بأنها علاقة بين عدد من طلاب الخدمة الاجتماعية وبين شخص مسئول عن توجيههم لاكتساب المهارات التي تساعد بعد التخرج إلى محكات العمل التي تتمشى مع إعدادهم المهني وتحسين أساليبهم وتنمية مهاراتهم وخبراتهم في العمل الذي يؤدونه⁽¹⁾.

فالإشراف يؤثر في عملية التفاعل التي تحدث أثناء معاونة الطلاب لتعميق النمو المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية من خلال إنجازهم للمهام التي تشبع ميولهم واحتياجاتهم، فهو يستخدم عقله وإدراكه بصفة مستمرة لتحديد أنماط التغيير التي تشبع احتياجات المشرف الأكاديمي بمساعدة الطلاب على الإنجاز عن طريق مساعدة الطلاب لتصبح جزء يلائم قدرتهم في التدريب الميداني. إن دور المشرف الأكاديمي يتمثل في مساعدة الطلاب بكل ما هو حديث وجديد في ممارسة المهنة⁽²⁾.

وبذلك فإن الإشراف الاجتماعي لا يركز دوره على القيام بالمتابعة ورصد تحركات الطلاب حيث إن هذا الأسلوب لا يتمشى مع الإعداد المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية إذ من واجبات المشرف الأكاديمي أن يبحث بواقعية على كيفية تزويد الطلاب بالمعارف والنظريات والاتجاهات الحديثة في مهنة الخدمة الاجتماعية وأن يبتعد عن النمطية والتقليدية في أسلوب أدائه للعمل، ومن ذلك جاءت فكرة هذه الدراسة.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

ومن خلال العملية الإشرافية للتدريب الميداني يمكن أن يتحقق للطلاب اكتساب الاتجاهات المناسبة نحو العمل في المؤسسات الاجتماعية، وتقبله للمسئولية الاجتماعية وتهيئة الفرصة لمساعدته على النمو المهني. إن العملية الإشرافية تتطلب أهدافاً واستراتيجيات وإجراءات واضحة كما تتطلب فهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه الطلاب في التدريب الميداني الذي يختلف في نواحي عديدة عن الأسلوب التقليدي للعملية الإشرافية وهي أداة مستقبلية لمؤسسات اجتماعية.

المشرف الأكاديمي بطبيعة دوره ومهامه ووظائفه وأساليبه ووسائله يهدف إلى إحداث التطور المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية الممارسين وذلك لسد الفجوة بين الإعداد المهني ومتطلبات الممارسة في التدريب الميداني، بالإضافة الي مساعدة الطلاب على مسابقة ما يستجد من معارف واتجاهات علمية حديثة بما ينعكس على تحسين أداء الطلاب لعملهم داخل المؤسسة الاجتماعية⁽³⁾.

وعلى ذلك فإن هذه الدراسة ستهتم بالجوانب التي لها علاقة بالعملية الإشرافية علي طلاب الخدمة الاجتماعية، في إطار الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة: هل حققت العملية الإشرافية أهدافها في نمو مهارات الطلاب مهنيًا وما هي العوامل التي تؤثر سلبياً وإيجابياً فيها؟.

ثانياً: التساؤلات:

س1: ما هي اتجاهات طلاب الخدمة الاجتماعية اتجاه تطبيق الجانب العملي لنظام

التدريب الميداني داخل المؤسسة الاجتماعية؟.

س2: ما مدى اكتساب طلاب الخدمة الاجتماعية مهارات واتجاهات وقيم المهنة التي

تساعد على إعدادهم لتولي مهام الممارسة المهنية بعد التخرج؟.

س3: ما هي الصعوبات والمعوقات التي تواجه العملية الإشرافية أثناء التدريب الميداني (المؤسسة، المشرف، الطلاب، الخطة التدريبية)؟.

س4: ما هي الاحتياجات التدريبية لطلاب الخدمة الاجتماعية التي تساهم في نجاح الجانب العملي للتدريب الميداني داخل المؤسسات الاجتماعية؟.

س5: هل الادوار التي يقوم بها المشرف ساهمة في تنمية وتطوير المهارات المهنية للطلاب اثناء التدريب الميداني؟.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

- 1- تعتبر العملية الإشرافية بين المشرف الأكاديمي وطلاب الخدمة الاجتماعية عملية ضرورية لضمان تحقيق نمو وتطبيق مهنة الخدمة الاجتماعية.
- 2- يعتبر المشرف الأكاديمي هو الأداة المفيدة لمناقشة الصعوبات التي تواجه طلاب الخدمة الاجتماعية في التدريب الميداني.
- 3- يساهم المشرف الأكاديمي في تحقيق الأهمية المرجوة للنمو المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية في تقدم المهنة.
- 4- تأكيد أهمية العلاقة بين المشرف الأكاديمي وطلاب الخدمة الاجتماعية لتنمية القدرات واكتساب المهارات اللازمة لممارسة المهنة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على اتجاهات طلاب الخدمة الاجتماعية حول التدريب الميداني داخل المؤسسة.
- 2- الكشف مدى اكتساب طلاب الخدمة الاجتماعية المهارات المهنية على إعدادهم لتولي مهام الممارسة المهنية بعد التخرج.
- 3- التعرف عن الصعوبات والمعوقات التي تواجه العملية الإشرافية في التدريب الميداني (المؤسسة، المشرف، الطلاب، الخطة التدريبية).
- 4- التعرف على الدور الذي يقوم به المشرف الأكاديمي في تنمية الأداء المهني لطلاب الخدمة الاجتماعية.
- 5- الوقوف على الاحتياجات التدريبية لطلاب الخدمة الاجتماعية للمساهمة في التدريب الميداني داخل المؤسسات الاجتماعية.

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة

1- نوع الدراسة:

يتحدد التصميم المنهجي المناسب تبعاً لمشكلة الدراسة ومصادر جمع البيانات المتاحة، ولتحقيق هذه الدراسة استعان الباحث بإجراءات منهجية تتفق مع موضوع البحث وأهدافه حيث استخدم الدراسة الوصفية التحليلية للأسباب التالية:

1- إن الباحث يحاول دراسة مدى تحقيق النمو المهني بوصفه الحالي لأهدافه في نمو طلاب الخدمة الاجتماعية على اعتبار أنه يقوم على دراسة الحقائق المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو الموقف.

2- إن الباحث يستطيع إتباع نموذج البحث الوصفي حيث تعتبر البحوث الوصفية أو يكون الهدف هو الرغبة في التعرف على فاعلية مشروع معين بعد تطبيقه بفترة التدريب الميداني.

2- منهج الدراسة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي للحصول على بيانات يمكن وضعها وتحليلها لتقدير الظاهرة موضوع البحث حيث قد يسهم في تفسير الظاهرة والتي يمكن اعتبارها غاية الدراسة الوصفية حيث إن البحث الوصفي يتضمن تفسير البيانات لاستخلاص دلالتها.

3- طريقة البحث المستخدمة:

الطريقة المستخدمة في هذا الإطار للمنهج الوصفي هو المسح الاجتماعي للأسباب التالية:

1- يعتبر المسح الاجتماعي أحد نماذج البحث الوصفي فهو طريقة علمية تستخدم في الدراسات الوصفية بهدف أو تقرير واقع معين في فترة زمنية محددة

2- يعتمد المسح الاجتماعي على الاتصال المباشر بالطلاب أو بعينة منهم ومن البيانات التي تجمع عن هذا الجزء من المجتمع يمكن أن نستخلص نتائج تصدق على المجتمع كله أو يمكن تعميمها.

3- وقد استخدم الباحث طريقة المسح الاجتماعي لأنه يدرس الظواهر الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين ويتناول الأشياء الموجودة بالفعل وقت إجراء المسح الاجتماعي لأنه يدرس الظواهر الموجودة بالفعل وقت إجراء المسح ويحاول الكشف عن الأوضاع القائمة ومحاولة النهوض بها ووضع خطة أو برامج للإصلاح.

4- حدود الدراسة:

أ - المجال المكاني:

حدد المجال المكاني لهذه الدراسة جامعة الزيتونة التي يتم فيها تدريب طلاب الخدمة الاجتماعية خلال العام الجامعي 2011-2012 وهي تقع في منطقة تزهونه سوق الأحد، وقد أختار الباحث كلية الآداب قسم العلوم الاجتماعية للأسباب التالية:

1- كونها المؤسسة التعليمية المهمة التي تتولى إعداد وتدريب طلاب الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية على مستوى ليبيا.

2- وجود عدد من الطلبة بها حيث بلغ خلال العام الجامعي 2011 . 2012م نحو 72 طالب وطالبة.

3- الباحث أحد المشرفين الأكاديميين بالقسم.

ب - المجال البشري:

طلبة الخدمة الاجتماعية ذكور أم إناث الذين لهم تدريب ميداني.

ج - المجال الزمني:

حدد المجال الزمني من 10-4-2012 الي 15-5-2012 م باعتبارها فترة جمع البيانات الميدانية.

5- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة العشوائية حيث بلغ عدد المبحوثين 32 طالب وطالبة باعتبار ان نتائج العينة العشوائية يمكن تعميم نتائجها.

6- أداة جمع البيانات:

الأداة التي استخدمت في جمع البيانات لهذه الدراسة هي استمارة الاستبيان.

7- التقسيم المنهجي للدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى أربع مباحث؛ فقد اهتم المبحث الأول بالمقدمة والإطار العام للدراسة بالإضافة الي بعض المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة وكذلك الدراسات السابقة، أما المبحث الثاني خصص لدراسة وشرح وافاً للإشراف واساليبه، وجاء المبحث الثالث لشرح وتحليل العلاقة بين الاشراف وتنمية المهارات والتدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية، وخصص المبحث الرابع والأخير لشرح وتحليل البيانات الميدانية بالإضافة الي النتائج والتوصيات.

سادسا: بعض المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة:

1- الإشراف: هو الطريقة التي تنتقل بها معارف ومهارات الخدمة الاجتماعية في سياق عمل ميداني وممارسة مهنية وبين مهني مدرب متدرب ذي خبرة أقل⁽⁴⁾.

ويعرف أيضا بأنه: عملية تعليمية من خلالها يقوم شخص على مستوى معين من المعرفة والمهارة بتحمل المسؤولية في تدريب شخص آخر أقل معرفة ومهارة، ويتم ذلك من خلال لقاءات متتابعة بين المشرف والمُشرف عليه (5).

2- **التدريب:** هو ذلك النشاط المنظم الذي يعني بإعداد الأفراد وتطويرهم من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات الفكرية والجسدية والإدارية والمهنية والفنية والسلوكية التي يحتاجها الفرد ويتطلبها العمل، لرفع مستوى الأداء والإنتاجية بالشكل الذي يحقق طموح وأهداف المنظمة (6).

3- **التدريب الميداني:** هو العملية التي يتم بموجبها اكتساب الخبرة التدريجية في ناحية التطبيق والاستفادة مما وصل إليه العمل في مجال العمل نظرياً وعملياً (7).

4- **التنمية:** هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توجيه جهود الاهالي مع السلطات العامة من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في لمجتمعات القومية والمحلية واخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم لبلاد (8).

5- **التعليم:** هو فهم المعرفة وتفسيرها فهو لا يعطي إجابات قاطعة ولكنه يعمل على تنمية ذهن منطقي رشيد يستطيع أن يحدد العلاقة بين متغيرات ترتبط ببعضها البعض، ويتمكن بالتالي من إدراك وفهم الظواهر المختلفة (9).

6- **التعلم:** انه العملية التي تؤدي الي تغييرات في سلوك الفرد، والنتيجة عن خبرة أو تجربة (10).

7- **النمو المهني:** هو عملية اكتساب الممارسة للمهارات اللازمة التي تساعد على استخدام المعارف التي تلقاها لتشخيص وحل المشكلات في المجال الذي سيعمل به، والإعداد لعملية مستمرة لا تتوقف عند مرحلة معينة حيث يتحتم على الممارس أن يلم بكافة المعلومات والمعارف والمهارات الجديدة، حتى يؤدي عمله بمستوى عال من الكفاءة وحسن الأداء (11).

8- **مفهوم الخدمة الاجتماعية (12):** هي خدمات مهنية أو عمليات مجهودات منظمة ذات صبغة علاجية ووقائية وإنشائية تؤدي إلى الناس وتهدف إلى مساعدتهم كأفراد أو جماعات في الوصول إلى حياة كريمة تسودها علاقات طيبة، ومستويات اجتماعية تتمشي وأماني المجتمع الذي يعيشون فيه، وتؤدي الخدمة الاجتماعية وظيفتها عن طريق تقديم خدمات مادية ومعنوية إلى من يحتاجها من أفراد والجماعات والمجتمعات في مؤسسات أو هيئات خاصة بواسطة أشخاص مهنيين معدين إعدادا نظريا وعمليا للقيام بالمسؤوليات المطلوبة منهم والتي تنظمها قوانين خاصة لكي تحقق الرسالة التي اخذتها المؤسسات والهيئات علي عاتقها لإنماء المجتمع.

9- **الطلاب:** هم الفئة المستهدفة لتحقيق مصلحتهم بالجهود التي تبذل بالتدريب الميداني ليصبحوا أخصائيين اجتماعيين فاعلين قادرين على الأداء الفعال ويجب إن يكون للطلاب استعداد شخصي ومهني حتى يمكن تأهيله وإعداده (13).

10- **المؤسسة الاجتماعية:** وهي المؤسسات والهيئات والمنظمات التي أنشئت لتحقيق أهداف محددة لمساعدة الأفراد أو الجماعات لخلق الروح الطيبة في المجتمع وهي المجال التطبيقي لمهنة الخدمة الاجتماعية (14).

11- **تنمية المهارات:** ويقصد بها تنمية القدرات وزيادة كفاءة الفرد لتحسين مكانته الوظيفية أو لأداء واجبات إضافية أو القيام بمسؤوليات أكبر (15).

سابعاً: الدراسات السابقة:

1. **دراسة (علي الدين السيد) (16):** دراسة تقييمية للتدريب الميداني بمدرسة الخدمة الاجتماعية القاهرة، أجريت عام 1974 م.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأساس العلمي الذي يجب أن يقوم عليه التدريب الميداني. اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي ومن أهم النتائج التي توصلت إليها وجود اختلاف بين الاتجاهات النظرية التي تدرس، والواقع الميداني في إعداد طلاب الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى توضيح عدم ملائمة الأسلوب المتبع في تقييم الطلاب، مع التركيز على أهمية التدريب الميداني في اكتساب المهارات.

2. **دراسة (ماهر أبو المعاطي) (17):** دراسة تقييمية لمدى فاعلية التدريب الميداني في إعداد طلاب الخدمة الاجتماعية، أجريت عام 1984 م.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية التدريب بوصفه الحالي في إعداد طلاب الخدمة الاجتماعية، ومن أهم نتائج الدراسة وجود تفاوت بين الجانب النظري وجانب التدريب الميداني في إعداد طلاب الخدمة الاجتماعية، وأن التدريب الميداني يحقق أهدافه بما يتعلق بالمعارف والمعلومات والخبرات الميدانية والمهارات المهنية المرتبطة بالممارسة في مجالات التدريب، والسمات المهنية وعدم ملائمة الأسلوب المتبع في تقييم الطلاب.

3. **دراسة (أحمد فوزي الصادي) (18):** نمو المشرف الأكاديمي كأحد مداخل تأهيل الخدمة الاجتماعية، أجريت عام 1983 م.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة، أن أغلب الخبراء وبنسبة (89%) يقررون أن النمو الحالي لطلاب الخدمة الاجتماعية لا يناسب ظروف المجتمعات النامية وطبيعة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري، وعدم استخدام اختبارات موضوعية لتحديد الشخصية المناسبة التي تصلح لممارسة الخدمة الاجتماعية.

4. دراسة (عبد الحميد عبد المحسن)⁽¹⁹⁾: نمو المشرف الأكاديمي في المملكة العربية السعودية عام 1984 م.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنه يوجد نقص في بعض مواد التخصص الهامة واللازمة لعملية نمو المشرف الأكاديمي، وأن أهم أسباب النقص في المواد النظرية المهنية يرجع إلى زيادة الساعات المقررة للمواد المساعدة على حساب مواد التخصص. كما أوضحت الدراسة أنه لا توجد سياسة واضحة للتدريب الميداني في أقسام الدراسة التي شملتها عينة الدراسة.

5. دراسة (محمد رفعت قاسم)⁽²⁰⁾: معوقات التدريب الميداني في ممارسة الخدمة الاجتماعية بالمؤسسات الثانوية عام 1984 م.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة هو عدم ملائمة الإعداد النظري للواقع الأمبريقي وأيضاً هناك قصور في العملية الإشرافية وعدم توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتدريب الطلاب وعدم تنوع النشاطات المهنية بالمؤسسات التدريبية.

6. دراسة (عبد الرحمن صوفي عثمان)⁽²¹⁾: تحليل اتجاهات مشرفي المؤسسات نحو العملية التدريبية لطلاب الخدمة الاجتماعية.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنها أوضحت أن مشرفي المؤسسات لا يؤمنون بأهمية التدريب الميداني وأن هناك تفاوتاً بين مشرفي المؤسسات ومشرفي الأكاديمي حول برامج وخطط التدريب الميداني لطلاب الخدمة الاجتماعية.

وبعد الاطلاع على الدراسات المذكورة أعلاه يلاحظ الباحث الآتي:

1- ركزت هذه الدراسات على تقديم العملية التدريبية والمشكلات والمعوقات التي تواجه التدريب الميداني مثل دراسة على الدين السيد ودراسة ماهر أبو المعاطي على ودراسة محمد رفعت قاسم.

2- اهتمت هذه الدراسات بتحليل اتجاهات مشرفي المؤسسات نحو العملية التدريبية كدراسة عبد الرحمن صوفي عثمان.

3- ركزت هذه الدراسات أيضاً على المشاعر السلبية اتجاه التدريب الميداني.

4- كذلك ركزت بعض هذه الدراسات على نمو المشرف الأكاديمي بشكل عام في الجانب النظري والتدريب الميداني مثل دراسة أحمد فوزي الصادي التي ركزت على تأهيل الخدمة الاجتماعية.

5- هذه الدراسات لم تهتم بدراسة الإعداد المهني بشكل عام والمتمثل في الجانب النظري والميداني لطلاب الخدمة الاجتماعية وهو ما تحاول هذه الدراسة التركيز عليه وسوف يقوم الباحث بإجراء هذه الدراسة لتقويم مدى فاعلية برامج الإعداد المهني بشقيه النظري والعملية لطلاب الخدمة الاجتماعية.

المبحث الثاني

الإشراف

إن إعداد الأخصائي الاجتماعي يستلزم تدريبه ميدانياً قبل تخرجه بحيث يتمكن من تأدية دوره المهني بشكل صحيح وبطريقة علمية، لهذا فإن تدريب الطالب عملياً يتطلب التحاقه بالمؤسسة الاجتماعية عن طريق الكلية في مختلف مجالات للتدريب على طرق الخدمة الاجتماعية (خدمة الفرد - خدمة الجماعة - تنظيم المجتمع)، ولإنجاح برنامج التدريب الميداني لابد من توفر عناصره الخمسة المتمثلة في (المشرف الأكاديمي - المشرف المؤسسي - المؤسسة - البرامج التدريبية - الطالب) ولاكتساب المهارات المهنية في مجال الخدمة الاجتماعية لابد من المحاكاة الطالب في العملية الإشرافية.

1. الإشراف: يعتبر الإشراف من أهم العناصر العملية الإشرافية باعتباره ضرورة في ممارسة التدريب الميداني - ويمثل الإشراف عملية قيادية تتم بين مشرف أكاديمي ومشرف المؤسسة المتخصص والقصد من العملية تمكين المشرفين من زيادة قدرتهم على أداء وظائفهم إضافة إلى تحسين الأداء⁽²²⁾.

والإشراف عملية مشاركة بين المشرف والطلاب يتخللها اكتساب المهارة التي تصل لطلاب الخدمة الاجتماعية من خلال التدريب الميداني عن طريق التعلم والتعليم معاً أو بمعنى آخر عن طريق المعرفة والخبرة⁽²³⁾.

إذا الإشراف هو فن العمل مع جماعة من الناس يمارس المشرف عليهم سلطته بطريقة تحقق أقصى فاعلية في أداء العمل، ويتحقق الإشراف على أكمل وجه في وجه تملؤه النوايا الطيبة والتعاون الجاد من جانب الأفراد المشتركين بما فيهم المشرف، وقد يكون الإشراف من أصعب الفنون لأنه يحتاج إلى استخدام مبدأ العلاقات الإنسانية التي ثبتت صحتها مع معظم الناس في أكثر الأحيان بطريقة ناجحة وفطرية.

2- الإشراف في الخدمة الاجتماعية: يعرف الإشراف في محيط الخدمة الاجتماعية بأنه عملية تعليمية يقوم بها أحد الأشخاص المزودين بالمعرفة والمهارة المهنية بتدريب شخص آخر أقل معرفة ومهارة⁽²⁴⁾.

ويعرف الإشراف أيضاً: بأنه الطريقة التي تنتقل بها معرفة، ومهارات الخدمة الاجتماعية في سياق عمل ميداني، وممارسة مهنية من مهني مدرب وذوي خبرة طويلة إلى آخر أقل تدريباً وخبرة⁽²⁵⁾.

كما عرف الإشراف بأنه فن وعملية إقامة علاقة مهنية سليمة بين مهني أكثر خبرة وشخص أقل خبرة بقصد مساعدته على أداء بكفاءة أفضل⁽²⁶⁾.

3- المشرف الأكاديمي⁽²⁷⁾: يعرف الإشراف بأنه عبارة عن علاقة بين مشرف وأخصائيين اجتماعيين، ويقوم المشرف نتيجة لما يمتاز به من معرف وفهم لذاته وللناس وللموقف الاجتماعي ولوظيفة المؤسسة بمساعدة الأخصائيين ليؤدوا وظائفهم وليتعارفوا على تحقيق أهداف المؤسسة:

يركز هذا التعريف على العلاقة التي تربط بين الأخصائي والمشرف خلال العلاقة الإشرافية. كما يشير إلى أن عملية الإشراف عملية تعليمية و تربط تلك العملية بتحقيق أهداف المؤسسة.

4- المشرف المؤسسي⁽²⁸⁾: هو الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل بالمؤسسة وتوكل إليه مهمة الإشراف على مجموعة الطلاب الذين تم التحاقهم بالمؤسسة التي يعمل بها بهدف تدريبهم على ممارسة العمل بها لاكتسابهم الخبرات والمعرفة لكي ينمو مهنيًا.

5- أهداف الإشراف⁽²⁹⁾:

- أ- تحسن العملية الإشرافية من خلال القيادة المهنية لكل من المشرف والطلاب.
- ب- تقويم عمل المؤسسات الاجتماعية وتقديم المقترحات البناءة لتحسينها.
- ج- تطوير النمو المهني للطلاب، وتحسين مستوى أدائهم وطرق تدريبهم.
- د- العمل على تحسين توجيه الإمكانيات البشرية والمادية وحسن استخدامها.
- هـ- تعريف الطلاب بالأسس النظرية والعملية الحديثة لنقل الخبرة والمهارة المهنية.

6- وظائف الإشراف⁽³⁰⁾:

أ- الوظيفة التعليمية: تشمل الوظيفة التعليمية نقل المعلومات التي تحمل مضمونا جيدا بالنسبة للأخصائي الاجتماعي مباشرة، واهتمت المؤسسات بالجانب التعليمي للإشراف فأصبح المشرف مسئولا إمام المؤسسة عن تعليم وتدريب الموظفين الذين يشرف عليهم ويهتم التعليم بالتقدم والنمو المهني في عمليات خدمة الجماعة وتزويد الأخصائي بالمعارف التي ترتبط بالعوامل الثقافية والبيئية، وبالنسبة للأخصائي الاجتماعي تبدأ عملية التعليم بالإلمام بالمؤسسة بوظيفتها وسياساتها والإجراءات التي تتبعها والأسباب الكامنة من وراء هذه التنظيمات وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى والمجتمع.

ب- الوظيفة التوجيهية: يعمل المشرف كموجه لتحديد الأهداف ووسائل تحقيقها بالإضافة الي مساعدة الأخصائي على اختيار الاتجاه السليم والانتفاع الكلي بالمعلومات والبيانات المتوفرة لديه وتفسيرها، وتدريبه علي تنميه الاتجاهات العقلية نحو التشخيص والدراسة.

ج- وظيفة الريادة الثانوية للجماعة: وهي إحدى وظائف الإشراف ويؤدي فيها المشرف دور الريادة للجماعة، فالأخصائي يعمل مباشرة مع الجماعة ويشترك في حياة الجماعة

ويعمل معها ويتأثر في تصرفاته واتجاهاته بالاستجابات التي تصدر عن الجماعة ليستطيع إن يناقش المواقف التي يواجهها الأخصائي، والأخصائي مسئول عن العمل مع الجماعة أما المشرف فعلاقته غير مباشره ولا يجوز للمشرف إن يتولى قيادة الجماعة أو التدخل فيها، ويتصل الرائد بالمشرف عن طريق التقارير التي يسجلها مع الجماعة وكذلك الاجتماعات الاشرافية.

د- الوظيفة الإدارية: هي ملاحظة أداء الوظيفة لأعمال المؤسسة المسندة إليهم بشكل فعال، وهي من أهم وظائف المشرف بالمؤسسة التي تتم بالطريقة التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها، وفيها يتولى المشرف مهمة الإشراف على طلبة التدريب الميداني، وأهم مسؤوليات المشرف إن يوضح دور كل متدرب كما يقوم المشرف بتعريف المتدربين بالمؤسسة وبإمكانياتها من مباني ومرافق وملاعب والإعمال اليومية والحضور والانصراف وميزانيه المؤسسة والاشتراك السنوي لسير العمل بطريقه سليمة بالإضافة إلي توضيح انواع البرامج التي تمارسها الجماعة بالمؤسسة ومدى تلبيتها لأعضاء وحاجات الجماعة ومن اهم واجبات المشرف الإدارية هي ان يرى نشاط المؤسسة والاشراف على القائمين به ويتحمل بعض المسؤوليات الإدارية وتزويدهم بالمعلومات اللازمة ويعمل على زيادة قدرات المشرف عليهم في أداء واجباتهم بالاجتماعات والمناقشات ويقوم بتقديم الاقتراحات بتحسين العمل ويتناول المشاكل وكيفية معالجتها مع أعضاء الجماعة او المؤسسة وحتى تكون مهمة المشرف ناجحة وفعاله لابد وان تكون هناك علاقة قوية بين القائمين بالعمل من مهنين واداريين ومع الطلبة الذين يشرف عليه.

هـ- الوظيفة التقييمية: من خلال التقييم يستطيع الاخصائي ان يتبين طريقه وما حققه من تقدم في عمله وما يحتاج اليه من مهارات ويتم التعرف على ما يبذلها الاخصائي من جهد ومدى كفاءته ولا يقوم المشرف بهذه المهمة التقييمية الا بعد انتظار مدة كافية من الوقت، ان يكون الهدف من التقييم هو مساعدة الاخصائي على القيام بعمله على اكمل وجه ومراجعته السجلات والتقارير واستعراض عمل الاخصائي خلال فتره الاشراف، ويجب ان ينظر المشرف الى الاخصائي على انه طاقه يجب ان يتيح لها فرصه التعبير والاشتراك في العملية التقييمية بحيث تزداد ثقته بنفسه.

7- مبادئ الإشراف⁽³¹⁾:

أ- مبدأ تكون العلاقة الإشرافية: يجب ان تكون العلاقة مهنيه في حدود وظيفة المؤسسة ومن دلائل وجود العلاقة الطيبة بينهما وجود التفاهم والاحترام المتبادل بالإضافة إلى

الثقة والصراحة والحرية وسهولة الاتصال والتعبير وللأخصائي والمشرف دور كبير في التأثير على العلاقة الاشرافية.

ب- مبدأ المشاركة: المشاركة تعني ان كل من المشرف والاخصائي يتحملان مسؤوليه حل المشكلات المهنية التي يتعرض لها أثناء عمله ومساعدته على تكون شخصيته وتقوية ذاته وعلى المشرف ان يدرك انه شخص مساعد لمن يشرف عليهم وان لكل فرد جوانب قوه وضعف وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم ومقترحاتهم دون اي ضغط.

ج- مبدأ تحديد الاهداف، وهي مساعدة المشرف لمن يشرف عليهم في عملية تحديد الاهداف ومساعدته الاخصائيين على تطبيق اساسيات طرق العمل مع الجماعة والتوفيق بين رغبات الاخصائي واهداف الجماعة ويتضمن هذا المبدأ ان يقوم المشرف بدراسة الجماعة التي يعمل معها لمساعدته الاخصائي والجماعة في حدود الإطار العام للأهداف وتكون الاهداف على اسس تربوية وان تتماشى مع أغراض المؤسسة وضرورة فهم القائمين بالنشاط التعليمي بسلوك الفرد والجماعة.

د- مبدأ تسلسل الخبرات الاشرافية: يجب ان تتماشى مساعدة المشرف مع قدرة من يشرف عليهم من طلاب وان تكون حركة الاشراف حسب قدرات الاخصائي واغلب الاخطاء تنتج عن عملية التسرع او السرعة او البطء، وبالتقييم المستمر للمتدرب يكتسب الخبرة والمهارة.

هـ- مبدأ الموضوعية، يستند المشرف على عملية علميه للقيام بمسؤولياته ووظائفه ويكون في خطوات محددة ويستخدم ادوات على درجة عالية من الصدق والثبات ويستخدم الملاحظة والمقابلة التمهيدية والاجتماعات الاشرافية فيستخدم وسائل القياس المختلفة ويكون هذا التقييم على أسس موضوعيه بعيد عن النواحي الشخصية وتسعى عملية الاشراف لتحقيق اهداف محددته بالوصول اليها يتطلب نوع من الموضوعية وتقبل المشرف للأخصائي.

و- مبدأ التقويم، التقويم يهدف الي الكشف عن مدى تحقيق الاشراف من نجاح او فشل للوصول للإيجابيات والسلبيات من اجل تحسين عملية الممارسة لطريقه العمل مع الجماعة والتقييم ايضا هو عملية تحديد المتغيرات التي تصاحب الجهود التي تبذل والتي تتعلق بالأخصائي بما يقوم به من مجهودات مهنيه على ضوء الاهداف ووظيفة المؤسسة وبدون التقييم المستمر قد يعجز المشرف عن تقييم المشرف عليه.

8- الاتجاهات الحديثة في الإشراف⁽³²⁾:

أ- قيام العملية الإشرافية على التعاون الذي يهدف أساسا إلى تحسين التدريب الميداني وكيفية تطوره وإلى مساعدة المشرف وكيفية معاونته مع الطلاب على خلق جو أفضل

للتعلم والتعليم وإلى الاهتمام بالطلاب وكيفية نموهم المهني إلى المشاركة المثمرة في المؤسسات الاجتماعية.

ب- عدم جعل المؤسسة مكان يتعلم فيه الطلاب وحدهم فحسب، وإنما هي مكان يتعلم فيه المشرف والطلاب عن طريق ما يتهيأ في هذا الوسط أو المكان من روح التعاون والتألف والانسجام واحترام للآراء والأفكار.

ج- اعتماد وظيفة المشرف على القيادة الديمقراطية وإن يكون رائداً يؤمن فكراً وعملاً بالمبادئ الديمقراطية وأن ينظر للطلاب كزميل له في المهنة على حل مشكلاته المهنية والشخصية ويبني علاقته معه على أساس من التفاهم والاحترام المتبادل ويشجعه على الابتكار والتجديد ونمو المهارات المهنية.

د- جعل الإشراف عملية شخصية علاجية تهدف إلى الارتقاء بمستوى الطلاب إلى حد يمكنه من مواجهة مشكلاته وحلها بنفسه مع قليل التوجيه أو المساعدة من المشرف.

هـ- إرساء العلاقات الإنسانية الطبية في العملية الإشرافية بين المشرف-وبين أعضاء العاملين بالمؤسسة وتوجيه هذه العلاقات إلى ما يخدم مصالح الطلاب وما يمكنهم من تحقيق غاياتهم وأهدافهم ومهاراتهم التدريبية والاجتماعية.

و- جعل الإشراف عملية متعددة الجوانب لا يقتصر عمل المشرف فيها على تحسين عمل الطالب وطريقة تدريبية فقط وإنما الاهتمام بكل ما يؤثر في عملية التطبيق عملياً ونظرياً.

- معاونة المؤسسة بكل الوسائل الممكنة على توفير بيئة صالحة لتدريب.
- دراسة مشكلات مناهج المواد الدراسية ومعاونتهم على كيفية ربط المناهج بعضها البعض وطرق تدريسها وكيفية جعلها ملائمة لقدرات الطلاب واستعداداتهم ومثيرة لنشاطهم ومشبعة لميولهم وحاجاتهم.
- معاونة المشرف وتوجيه الطلاب نحو الاستفادة والاستعانة بالوسائل التدريبية المختلفة وأساليب استعمالها واستخدامها لتعزيز التدريب وفاعليته.

ز- جعل عملية تقييم أداء الطلاب عملية شاملة لا تقتصر على المشرف وحده ولا تقتصر على عمل الطلاب في المؤسسة وحدهم وإنما تشمل عمله ونشاطه في المؤسسة وألا تتحدد بزيارة المشرف له بمدة قصيرة في المؤسسة أو تنفيذ زيارته خلال السنة من فترة التدريب.

9- خصائص السلوك المهني للمشرف⁽³³⁾:

- أ- **المبادأة والابتكار:** فالطلاب ينظرون إلى المشرف أن يكون أكثر مبادأة بالعمل وإن تكون لديه القدرة على الابتكار في المواقف الاجتماعية فهو أول من تتوقع منه الجماعة أن يبدأ بالسلوك والتصرف كذلك يتوقع الطلاب أن يكون أكثر مثابرة وأقوى احتمالا.
- ب- **التفاعل الاجتماعي:** أن يكون المشرف الأكثر مساهمة في نشاط الطلاب ولأكثر ايجابية لتحريك عملية التفاعل الاجتماعي وإن تكون لديه القدرة على الوعي الاجتماعي. وإن يكون أكثر ودًا وحرارة وفي استجاباته الانفعالية.
- ج- **التكامل:** يعمل المشرف على تحقيق التكامل الاجتماعي في الطلاب الذين يعمل معهم إذ يعمل على تخفيف حدة التوتر ويعمل على جمع شمل الطلاب، ويخدم مبدأ القيادة ويعمل على تدعيمها.
- د- **التخطيط والنظام والتنظيم:** المشرف بالاشتراك مع الطلاب، يضطلع بقدر أكبر من غيره في عملية تخطيط السلوك الجماعي وتنظيم السلوك وتنسيقه وتوجيهه وتركيز انتباه الطلاب على الهدف.
- هـ- **الإنتاج:** ويقوم المشرف بالسلوك المنتج والتركيز على اهتمامه في القيام بدوره وإعطاء كل إمكانياته للعمل، والعمل على خلق نواحي جديدة في أعمال الطلاب والعمل لمصلحة الطلاب، وإن يشجعهم على ذلك.
- و- **التوافق النفسي والاجتماعي:** وهذا ضروري في السلوك المهني للمشرف ويرتبط به الثبات والرزانة وعدم التأثر بالنقد وتقبله بروح طيبة والاستفادة منه، والاعتراف بالأخطاء والمبادرة إلى إصلاحها.
- ز- **التمسك بالسلوك المهني:** ويتأتى ذلك من خلال التزام المشرف بالمبادئ والقيم الأخلاقية العالية في جميع التصرفات.

10- أساليب الإشراف (34):

10-1- الاختيار والمقابلة التمهيدية:

تتم المقابلة التمهيدية بين كل من المشرف والمشرف عليه قبل استلام العمل الذي سوف يكون المشرف عليه مسئولاً عنه، ولهذه المقابلة أهميتها في التمهيد لتكوين العلاقات بينهما، لذلك فهي تتطلب استعداداً خاصاً قبل إجرائها من قبل المشرف بالذات فعليه مراجعة كل المعلومات والبيانات الخاصة بالمشرف عليه وترمي هذه المقابلة إلى تحقيق أكثر من هدف:

أ - تكوين العلاقة الاشرافية

ب - الاشتراك في تحمل المسؤولية وبدء العمل

ج - عملية اشرافية

10-2 - التسجيل:

يعتبر التسجيل اداة هامة ولازمة لتقويم اعمال المشرف عليه بالإضافة الي تقويم خدمات المؤسسة جميعها، ويتم التسجيل بعة طرق بهدف تتبع النمو المهني للمشرف عليه ومنها:

أ - بيانات اولية

ب- التسجيل الدوري

ج - التقرير التفصيلي / التحليلي

10-3- الملاحظة اثناء العمل:

هذا الاسلوب يكمل الصورة التي يجمعها المشرف عن العمل من واقع التقرير التي يقدمها اليه المشرف عليه، وهذا الاسلوب يساعد علي تكشف الصعوبات العملية التي تواجه المشرف عليه والتي لا يستطيع ان يعبر عنها بصورة صحيحة وبوضوح كاف.

10-4- الاجتماعات الاشرافية:**10-4-1- الاجتماع الاشرافي الفردي:**

تعتبر الاجتماعات الاشرافية الفردية هي إحدى الأساليب وأكثرها فعالية التي تستخدم في الإشراف وتأتي بعد أسلوب المقابلة التمهيدية التي تجمع بين المشرف والمشرف عليه، وتعتبر نقطة البداية والتي تضع الأساس للعلاقات، و الاجتماع الاشرافي الفردي هو الوسيلة الرئيسية بين المشرف والمشرف عليه واستمرار عملية التعليم في أثناء قيام المشرف بمسؤولياته المهنية. ويعتبر الاجتماع الاشرافي الفردي فرصه هامة يمكن للمشرف استخدامها لمساعدة المشرف عليه وتمثل فرصه أيضا للمشرف عليه في الاستفادة من زميل له خبرة ومهارة مهنية. وعن طريق الاجتماع الاشراف الفردي يتمكن المشرف من معرفة المشرف عليه من خلال المناقشة ويتعرف على اتجاهاته وأسلوب تفكيره ومجال اهتماماته ومشكلاته المهنية ونواحي القوة والضعف، وعن طرق الاجتماع الفردي يستطيع المشرف عليه ان يقيم عمله بتحليل الفعاليات التي قام بها أثناء عمله مع الجماعة فيعرف الجوانب التي أولاها اهتماما ومدى نجاحه في اختيار الطريقة التي تحقق الهدف ويتم بصورة تعاونيه بين المشرف والمشرف عليه.

10-4-2- الاجتماعات الاشرافية الجماعية:

الاجتماعات الاشرافية الجماعية هي اجتماعات يعقدها المشرف مع المشرف عليهم بهدف مساعدتهم على النمو وتحمل مسؤولياتهم المهنية، وتعمل الاجتماعات الاشرافية على الاقتصاد في الوقت والجهد فيبحث المشرف جميع المسائل في وقت واحد كما تتيح الفرصة للتعاون في حل المشاكل والصعوبات والموضوعات المختلفة معا تفاعل الأفكار.

وتبادل لخبرات يزيد من فرصة النمو في القدرات والابتكار وهي تساعد على زيادة التعاون بين المشرف والمشرف عليهم وتزيد من شعور الثقة بالنفس كما أن اجتماع المشرف

عليهم جميعا يؤدي الى التفاعل فيما بينهم وبين المشرف ويعمل علي زيادة رفع الروح المعنوية وزيادة الحماس ويظهر ذلك من خلال من تأديتهم لإعمالهم والخدمات التي تقدمها المؤسسة، وعن طريق الاجتماعات الجماعية يتمكن المشرف من مساعدة ومشاركة المشرف عليهم في النقاش وتحليل المواقف.

وتساعد الاجتماعات الإشرافية الجماعية على ممارسة الديمقراطية في العمل مع الجماعة وإدارة الاجتماعات وتعمل الاجتماعات الجماعية على الشعور بالزمالة والتعاون وتكسب الحماس للمشرف عليهم لإعمالهم وتكشف عن قدرات ومهارات ومواهب المشرف عليهم.

10-4-3- الاجتماع الإشرافي التقييمي:

الاجتماع الإشرافي التقييمي هو عبارة عن خبره تقييميه يجب ان يمر بها المشرف عليه لكي يستطيع ان يحدد ويعرف أماكن ضعفه وقوته ويمكنه من الإسهام في نمو نفسه مهنيا حتى يستطيع ان يؤدي عمله على أكمل وجه، والهدف الأساسي للتقويم هو تحقيق النمو العلمي والفني والمهني للمشرف عليه، وعن طريق التقويم يستطيع المشرف عليه ان يعرف ما أنجزه من تقدم وما ينقصه من خبره ومهارة، ويعطي التقويم الفرصة للمشرف لتوجيه وتشجيع المشرف عليه حتى يتم الارتقاء بالمستوى المهني. وعن طريق الاجتماع التقييمي تتعرف المؤسسة على مستويات العاملين بها لوضع نظام العلاوات والمكافئات والترقيات وحتى ينجح الاجتماع الإشرافي التقييمي وتتحقق الغاية من التقويم و يجب على المشرف ان يقدر القلق الذي ينتاب المشرف عليه قبل الاجتماع التقييمي وما لها من أثر وان يتقبل المشرف عليهم عملية التقويم والاعتراف به كجزء من العمل وله أهميه وان يكون موعد التقويم معروف لدى المشرف عليهم حتى يتمكنوا من الاستعداد له والمشاركة بفعالية وإيجابيه، وان يكون الاجتماع مبنى على التعاون المتبادل في المناقشات والأفكار وان يعرف الجميع انه فرصه لاكتشاف الأخطاء.

المبحث الثالث

العلاقة بين الإشراف وتنمية المهارات والتدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية

اولا- علاقة التدريب الميداني بالخدمة الاجتماعية (35):

1- الخدمة الاجتماعية:

مهنة الخدمة الاجتماعية مجال للخدمة الانسانية تهدف الي المساهمة في تحسين مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا أي المساهمة في تحقيق الصالح العام للمجتمعات ولا تهدف اساسا الي تحقيق اهداف شخصية للقائمين بها او العمل على اشباع رغباتهم وميولهم.

وللمهنة قيم وفلسفة ومبادئ ومعايير اخلاقية تحدد علاقة المشتغلين بالمهنة بالعملاء الذين تخدمهم ولصالح اولئك العملاء، ولم تعد المهنة وسيلة لبسط نفوذ طبقة من الطبقات كما كانت في بداية نشاطها.

وللمهنة معرفة علمية واساليب فنية ومهارات من الضروري على المشتغلين بها ان يلموا بتلك المعرفة العلمية وان يدربوا على استخدام تلك الاساليب الفنية والمهارات وللمهنة مجالات عمل متعددة ووظيفة معينة وان كانت تتداخل في مجالات عملها ووظيفتها وفي مادتها العلمية ومهاراتها واساليبها الفنية مع مهن وعلوم اخرى.

ان مهنة الخدمة الاجتماعية تستمد المعرفة العلمية من مصدرين اساسيين هما: الاول العلوم الاجتماعية، والثانية من الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بمناهجها المختلفة. ومنهج الخدمة الاجتماعية يشبه في جوهره مناهج العلوم الاخرى والمنهج المهنية في علاج المشكلات سواء في الطب او في الخدمة الاجتماعية تتميز بالخطوات أربع وهي: الاستقصاء للحقائق، التحليل، التخطيط، تنفيذ الخطة ووفق المصطلحات المستخدمة في الخدمة الاجتماعية يطلق على هذه الخطوات: الدراسة الاجتماعية، التليل او التشخيص، تصميم الخطة، العلاج او التدخل.

وليس من السهل التمييز بين المواد التأسيسية والمواد المهنية وبين التطبيق في التدريب الميداني، فالتعليم المثالي هو عملية متكاملة ذات جانبين:

أ- في قاعات المحاضرات حيث تدريس المعرفة وطرق التفكير

ب- في مؤسسة التدريب الميداني لتنمية المهارات وتطبيق المعرفة والفهم بطريقة عملية منظمة وهذه المعرفة يكتسبها الطالب اثناء المناقشات التي تجري في قاعات الدروس، وفي نفس الوقت تناقش المهارات وطرق التطبيق التي ينقلها الطالب من التدريب الميداني الي قاعة الدرس وهكذا تصبح ممارسة الخدمة الاجتماعية عملية متبادلة بين المعرفة النظرية والفهم واستخدام المهارة في المواقف المختلفة.

2- السياسة التدريبية (36):

يقصد بالسياسة التدريبية: مجموعة المبادئ والقواعد التي وضعت بمعرفة المسؤولين . مديرين ورؤساء للتوجيه وضبط الفكر والعمل التنظيمي، فهي قرارات او قاعدة وضعت بمعرفة المسؤولين في المستويات العليا لتوجيه وضبط الفكر والاعمال في المستويات الادارية الدنيا. وللسياسة التدريبية شروط معينة تتمثل في:

أ- ان تؤدي الي تحقيق الاهداف الموضوعية

ب- ان تكون مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا راسيا وافقيا

ج- ان تكون ممكنة التطبيق

د- ان تكون بعيدة عن الخيال

هـ- ان تتوفر فيها المرونة

و- يجب ان تكون واضحة الالفاظ والمفاهيم حتى لا تقبل التأويل

3- اهداف السياسة التدريبية (37):

أ- اعداد الاختصاصيين الاجتماعيين اعدادا سليما، للممارسة المهنية وتحمل المسؤولية.

ب- اعداد الاختصاصيين الاجتماعيين بكافة مجالات التدريب وبمختلف مستوياته وتخصصاته.

ج- تدعيم المؤسسات التدريبية والتعليمية لتتمكن من مواجهة الأنشطة التدريبية التي تحتاج اليها المؤسسة.

د- العمل على رفع كفاءة المشرف المؤسسي في كافة المستويات والتخصصات.

هـ- العمل على تدريب طلاب التدريب الميداني تدريبا اساسيا ليجعلهم صالحين لشغل وظائفهم واعمالهم مستقبلا.

ثانيا - علاقة الإشراف بالتدريب الميداني (38):

1- العلاقة الاشرافية:

من المتفق عليه ان العملية الاشرافية هي عملية تعليمية لذلك فهي تتضمن مجموعة من العناصر (المشرف، المشرف عليه والبرنامج والمؤسسة) وهذا ما يوضح اهمية الدور الذي تؤديه العلاقة في العملية الاشرافية.

حيث تعتبر العلاقة بين المشرف والمشرف عليه الاسلوب الذي تصل بواسطته المعلومات والمعارف وتنتقل عن طريق الخبرات والتجارب والمهارة من المشرف الي المشرف عليه وتخلق هذه العلاقة المناخ الذي يوفر للمشرف عليه الاستقرار والطمأنينة مما يجعله يندمج مع مشرفة ويعرض عليه كل مطالبه دون تردد او خوف او خجل. والعلاقة المهنية هي شيء غير ملموس الا انها سر النجاح او الفشل في تحقيق اهدافها ولا يمكن للمشرف ان يستخدم ويستغل مهاراته لصالح المشرف عليهم بدونها.

2- الاسس التي تقوم عليها العلاقة الاشرافية:

نظرا لأهمية الدور الذي تؤديه العلاقة الاشرافية بالتدريب الميداني في تحقيق اهداف الاشراف، فيجب ان تقوم على اسس من الثقة والمحبة لضمان نجاح المشرف في عمله، حيث ان العلاقة المهنية الطيبة الصحيحة تعتبر الوسيلة التي يستطيع المشرف بواسطتها الوصول الي تحقيق اهداف العملية الاشرافية التعليمية والتدريبية واهمها:

أ- الاحترام

ب- التقبل

ج- الموضوعية

د- المحافظة على الأسرار

هـ- الثقة المتبادلة

و- إتاحة الفرصة للمشرف علي التعبير

وعلى المشرف ان يكون واعيا لنوعية واهمية هذه العلاقة بينه وبين المشرف عليه، كما يجب ان يلتزم بأسسها حتى يتمكن من تحقيق ما ينبغي التوصل اليه، وان يدرك اهمية هذه العلاقة وما لها من اثار سلبية وإيجابية.

المبحث الرابع

الدراسة الميدانية

عرض وتحليل البيانات

أولاً: اتجاهات طلاب لخدمة الاجتماعية نحو نظام التدريب الميداني داخل المؤسسة الاجتماعية.

جدول رقم (1)

هل التدريب الميداني يحقق طموحات الطلاب؟.

النسبة	التكرار	الحالة
56.25	18	إلى حد كبير
28	9	إلى حد ما
15.75	5	لا
%100	32	المجموع

تظهر البيانات المدرجة بالجدول رقم (1) مدى تحقيق الطلاب لطموحاتهم من خلال التدريب الميداني والأهداف التي توصلوا إليها يشكلون ما نسبته (56.25%)، والنسبة الباقية (15.75%) يرون أن التدريب الميداني لا يحقق طموحات الطلاب وهذه تعتبر نسبة قليلة لا يمكن تعميمها.

جدول رقم (2)

هل التدريب الميداني يكسب الطلاب المعارف والمهارات المطلوبة.

النسبة	التكرار	الحالة
78.5	25	إلى حد كبير
15.5	5	إلى حد ما
6.0	2	لا
%100	32	المجموع

من بيانات لجدول السابق يتبين أن أكثر أفراد العينة أشاروا إلى أن التدريب الميداني بشكله الحالي يكسب الطلاب المعارف المطلوبة ويشكلون ما نسبته 78.55%. وبالمقابل نجدان (6%) من أفراد العينة أشاروا إلى عدم اكتساب التدريب الميداني الطلاب المعارف والمعلومات المطلوبة وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة يجدون أن التدريب الميداني يكسب الطلاب المعارف والمعلومات وهذا يعتبر مؤشرات ايجابية.

جدول رقم (3)

هل الطالب تعرف على مفهوم التدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية.

النسبة	التكرار	الحالة
87.5	28	إلى حد كبير
12.5	4	إلى حد ما
0	0	لا
%100	32	المجموع

من بيانات الجدول رقم (3) أن ما نسبته 87.5% من أفراد العينة أشاروا إلى أن الطلاب تعرفوا على مفهوم التدريب الميداني، وبالمقابل نجد أن النسبة 12.5% لم يتعرفوا على مفهوم التدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية، وأن ارتفاع النسبة الأولى تؤكد على أهمية التدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية.

جدول رقم (4)

هل الطالب يتعرف على المعارف والاتجاهات الحديثة في المهن الأخرى اثناء الممارسة المهنية.

النسبة	التكرار	الحالة
50	16	إلى حد كبير
38	12	إلى حد ما
12	4	لا
%100	32	المجموع

تظهر بيانات الجدول رقم (4) أن نسبة 50 % من أفراد العينة أشاروا إلى أن المعارف والاتجاهات الحديثة في التدريب الميداني تنمي قدرات الطالب، وبالمقابل أن النسبة 38% من

أفراد العينة أشاروا إلى أنهم لا يجدون المعارف والاتجاهات الحديثة تنمي قدرات الطالب في التدريب الميداني. إن ارتفاع النسبة الأولى تؤكد على أن المعارف والاتجاهات الحديثة تساعد الطالب في تنمية قدراته المهنية في التدريب الميداني.

جدول رقم (5)

مدى تعرف الطالب بمعلومات عن أهداف خطة التدريب الميداني.

النسبة	التكرار	الحالة
63	20	إلى حد كبير
31	10	إلى حد ما
6	2	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (5) يلاحظ نسبة 63% أشاروا إلى أنه لابد من التعرف على أهداف خطة التدريب الميداني لكي يتبين لهم تحديد عملهم الميداني بالمقابل أن نسبة 31% من أفراد العينة عارضوا على أن يكون هناك أهداف لخطة التدريب وهذا مؤشر سلبي يتعارض مع وجود خطة تدريبية منسقة في فترة التدريب الميداني.

جدول رقم (6)

هل التدريب الميداني يزود الطالب كيفية الربط بين الجانب النظري والعمل.

النسبة	التكرار	الحالة
68	22	إلى حد كبير
26	8	إلى حد ما
6	2	لا
%100	32	المجموع

تظهر بيانات الجدول رقم (6) أن النسبة 68% من أفراد العينة أجمعوا على أن يكون التدريب الميداني مرتبطاً بالجانب النظري والعمل لكي يدفعه للعمل الجيد في المؤسسة ويقوى قدراته المهنية، وبالمقابل أن النسبة 26% من أفراد العينة لم يدركوا تماماً أهمية الجانب النظري والعمل في التدريب الميداني وهذا أمر غير إيجابي مقارنة بالنسبة الأولى.

جدول (7) هل يزود المشرف والطلاب بنشرات ومطبوعات في النواحي التدريبية؟

النسبة	التكرار	الحالة
79	25	إلى حد كبير
18	6	إلى حد ما
3	1	لا
%100	32	المجموع

من بيانات الجدول رقم (7) أن النسبة 79 % من أفراد العينة يجدون أن المشرف يزود الطلاب بنشرات ومطبوعات في النواحي التدريبية وهذا يساعد الطلاب على اكتساب المزيد من الخبرة والممارسة والإتقان في مجال عملهم بالمقابل أن النسبة 18 % من أفراد العينة لا يجدون أن المشرف يزود الطلاب بنشرات ومطبوعات في النواحي التدريبية وهذه نسبة قليلة لا يعتد بها.

جدول رقم (8)

هل يقوم المشرف بتوجيه الطلاب لقراءة الكتب والمجلات ذات العلاقة بالمهنة.

النسبة	التكرار	الحالة
71	23	إلى حد كبير
29	9	إلى حد ما
00	0	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (8) يلاحظ أن نسبة 71% من أفراد العينة أشاروا إلى أن المشرف يوجه الطلاب لقراءة الكتب والمجلات ذات العلاقة بالمهنة التي تساعد على تنمية مداركهم العقلية والاطلاع عن مستجدات المهن الأخرى التي تساعد على تنمية قدراتهم المهنية في التدريب الميداني، وبالمقابل نجد أن النسبة 29% لا يجدون أن قراءة الكتب والمجلات تساعد على تنمية قدرات الطلاب.

ثانياً: ما مدى اكتساب طلاب الخدمة الاجتماعية مهارات واتجاهات وقيم المهنية التي تساعد على إعدادهم لتولي مهام الممارسة المهنية بعد التخرج.

جدول رقم (9)

ما إذا كان التدريب يكسب الطلاب الصفات والسمات المهنية.

النسبة	التكرار	الحالة
56.25	18	إلى حد كبير
37.5	12	إلى حد ما
6.25	2	لا
%100	32	المجموع

تظهر بيانات الجدول رقم (9) أن النسبة 56.25% من أفراد العينة يفيدون أن التدريب الميداني يكسب الطالب الصفات والسمات المهنية التي تمكنه من أداء عمله. وبالمقابل نجد أن نسبة 6.25% لا يفيدون أن التمتع بالصفات المهنية الجيدة ولا تساعد في ممارسة العمل الميداني، وهي نسبة قليلة مقارنة بالنسبة الأولى.

جدول رقم (10)

ما مدى تكوين العلاقات المهنية الطبية مع الآخرين.

النسبة	التكرار	الحالة
71.87	23	إلى حد كبير
18.75	6	إلى حد ما
9.38	3	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (10) يلاحظ إن ما نسبته 71.87% من أفراد العينة أشاروا إلى الاهتمام بالعلاقات المهنية الطبية مع الأخوين في التدريب الميداني، بالمقابل نجد أن 9.38% من أفراد العينة قد أشاروا إلى عدم الاهتمام بالعلاقات المهنية.

جدول رقم (11)

هل تساهم الممارسة المهنية للطالب في تحقيق الموضوعية وعدم التحيز في الرأي.

النسبة	التكرار	الحالة
53.12	17	إلى حد كبير
31.25	10	إلى حد ما
15.63	5	لا
%100	32	المجموع

يشير الجدول رقم (11) الي أن ما نسبته 53.12% من أفراد العينة أشاروا إلى أن الموضوعية وعدم التحيز في الرأي يجب أن يتحلى بها الطالب أثناء عمله الميداني والمشاركة في الرأي، بالمقابل نجد أن النسبة 15.63% من أفراد العينة لا يوافقون على ذلك.

جدول رقم (12)

هل التدريب الميداني يكسب / يعود الطالب علي تقبل النقد الموجه اليه.

النسبة	التكرار	الحالة
56.25	18	إلى حد كبير
28.12	9	إلى حد ما
15.63	5	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (12) يلاحظ إن ما نسبته 56.25% من أفراد العينة يشعرون بالرضا والارتياح لأي نقد يوجه إليهم من أي شخص وهذا ما يجب إن يتحلى به طالب الخدمة الاجتماعية، وبالمقابل نجد ان النسبة 15.63% يرون عكس ذلك.

جدول رقم (13)

هل يساعد التدريب الميداني الطلاب على تقويم أعمالهم للتعرف على نقاط القوة والضعف.

النسبة	التكرار	الحالة
62.5	20	إلى حد كبير
21.87	7	إلى حد ما
15.63	5	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (13) يلاحظ أن ما نسبته 62.5 % من أفراد العينة أشاروا إلى أن الطلاب يوظفون على تقويم أعمالهم في التدريب الميداني وهذا يدل على أن الطلاب يقومون بتأدية عملهم والالتزام به وعدم إهماله وقيامهم بواجباتهم، وبالمقابل نجد أن 15.63 % من أفراد العينة أشاروا إلى أن الطلاب لا يوظفون على تقويم أعمالهم وهي نسبة قليلة لا يمكن الأخذ بها ولا يمكن تعميمها.

جدول رقم (14)

ما مدى توفر الثقة والأمانة في الأداء أثناء الممارسة الميدانية.

النسبة	التكرار	الحالة
65.63	21	إلى حد كبير
52.0	8	إلى حد ما
9.37	3	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (14) يلاحظ أن ما نسبته 65.63 % من أفراد العينة أشاروا إلى أن الطلاب يقومون بالدقة والأمانة في أداء العمل في التدريب الميداني وهذا يدل على تشجيع الطلاب بضرورة الدقة والأمانة في الأداء أثناء التدريب الميداني لتحقيق المزيد من الجهد والعطاء، وبالمقارنة نجد أن 9.37 % من أفراد العينة أشاروا إلى أن الدقة والأمانة والأداء من قبل الطلاب يدل على قصور وعدم الاهتمام بالتدريب الميداني.

جدول رقم (15)

ما إذا كان احترام الآخرين للطلاب ومساعدتهم يؤدي إلى نجاح التدريب.

النسبة	التكرار	الحالة
75.0	24	إلى حد كبير
18.75	6	إلى حد ما
6.25	2	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (15) يلاحظ أن ما نسبته 75% من أفراد العينة الذين أشاروا إلى أن الاحترام والتقدير بين الطلاب والآخرين في التدريب الميداني يوفر الطمأنينة وحب العمل مما يساهم في نجاح التدريب، وبالمقابل نجد أن 6.25 % من أفراد العينة قد أشاروا الي العكس.

جدول رقم (16)

هل التدريب يعود الطلاب علي تحمل المسؤولية.

الحالة	التكرار	النسبة
إلى حد كبير	25	78.12
إلى حد ما	4	12.5
لا	3	9.38
المجموع	60	%100

من الجدول رقم (16) يلاحظ ان ما نسبته 78.12% من أفراد العينة الذين أشاروا الي أن العمل الميداني يفسح المجال أمام الطلاب للمشاركة في تحمل المسؤولية وتكوين الشخصية القوية لأداء العمل علي أكمل وجه وبالمقابل نجد أن نسبة 9.38 من أفراد العينة يجدون أن الطلاب لا يتحملون المسؤولية أثناء التدريب وهذه تعتبر نسبة ضئيلة لا يمكن تعميمها.

جدول رقم (17)

هل التدريب الميداني يساهم في تحقق الابتكار والابداع.

الحالة	التكرار	النسبة
إلى حد كبير	25	78.12
إلى حد ما	6	18.75
لا	1	3.13
المجموع	60	%100

من الجدول (17) يلاحظ ان ما نسبته 78.12 % من أفراد العينة الذين يرون أن التدريب يساهم في تحقق الابتكار والابداع لدى الطلاب وذلك نتيجة الممارسة المهنية اثناء التدريب، وبالمقابل أن نسبة 3.13 % من أفرد العينة قليلة جداً لا يعتد بها لا يمكن تعميمها.

جدول رقم (18)

ما مدى مساهمة التدريب الميداني في تحقيق القدرة على إقناع الآخرين.

الحالة	التكرار	النسبة
إلى حد كبير	19	59.40
إلى حد ما	10	31.23
لا	3	9.37
المجموع	60	%100

من الجدول رقم (18) يلاحظ ان ما نسبته 59.37 % من أفراد العينة أشاروا إلى مساهمة التدريب في تحقيق القدرة على إقناع الآخرين بالأسلوب الجيد والحوار البناء أثناء التدريب الميداني، وبالمقابل نجد أن النسبة 9.37 % لم يجدوا أن التدريب يحقق القدرة على إقناع الآخرين وهذه النسبة قليلة لا يمكن تعميمها.

ثالثاً: ما الصعوبات والمعوقات التي تواجه العملية الإشرافية أثناء التدريب الميداني (المؤسسة، المشرف، الطلاب، الخطة التدريبية).

جدول رقم (19)

زيادة عدد الطلاب داخل المؤسسة أثناء التدريب الميداني يعتبر أحد معوقات العملية التدريبية

النسبة	التكرار	الحالة
43.75	14	إلى حد كبير
31.25	10	إلى حد ما
25.0	8	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (19) إن النسبة 43.75 % من أفراد العينة الذين أشاروا بأن زيادة عدد الطلاب داخل المؤسسة هي أحد مشكلات وصعوبات التدريب وبالمقابل نجد أن النسبة 25.0 % من أفراد العينة يجدون أن زيادة عدد الطلاب لا تسبب مشكلات داخل المؤسسة وهذه نسبة ضئيلة لا يمكن تعميمها.

جدول رقم (20)

هل ضعف العلاقة بين المشرف الأكاديمي ومشرف المؤسسة يعتبر سببا في عدم نجاح التدريب.

النسبة	التكرار	الحالة
37.50	12	إلى حد كبير
46.87	15	إلى حد ما
15.63	5	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (20) يلاحظ أن النسبة 37.5 % من أفراد العينة أشاروا إلى ضرورة وجود علاقة بين المشرف الأكاديمي ومشرف المؤسسة وبالمقابل إن النسبة 15.63 % من أفراد العينة لا يجدون ضرورة لوجود علاقة بين المشرف الأكاديمي ومشرف المؤسسة.

جدول رقم (21)

هل تعتبر أهداف خطة التدريب سببا في نجاح العملية التدريبية اثناء السنة الدراسية

النسبة	التكرار	الحالة
50.0	16	إلى حد كبير
31.25	10	إلى حد ما
18.75	6	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (21) يلاحظ أن نسبة 50 % من أفراد العينة أشاروا إلى ضرورة توضيح أهداف الخطة للتدريب الميداني للطلاب منذ بداية العام الدراسي حتى تسهل عملية الممارسة المهنية داخل المؤسسة بشكل سليم وبالمقابل نجد أن النسبة 18.75 % من أفراد العينة أشاروا إلى أنه لا ضرورة من توضيح أهداف خطة التدريب الميداني للطلاب في بداية العام وهذه نسبة ضئيلة جداً لا يمكن من تعميمها.

جدول رقم (22)

هل عدم الجدية والتساهل مع الطلاب من قبل المشرفين سبب في عدم نجاح التدريب.

النسبة	التكرار	الحالة
37.50	12	إلى حد كبير
31.25	10	إلى حد ما
31.25	10	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (22) يلاحظ أن نسبة 37.5 % من أفراد العينة أشاروا إلى وجود جدية من قبل المشرف مع الطلاب لكي يتمكن المشرف من توجيه الطلاب إلى المثابرة والعمل الجيد وبالمقابل نجد أن النسبة 31.25 % من أفراد العينة أشاروا إلى عدم ضرورة وجود جدية من قبل المشرف مع الطلاب

جدول رقم (23)

هل عدم وجود خطة محددة وواضحة المعالم للتدريب تعتبر سببا في عدم نجاح التدريب.

النسبة	التكرار	الحالة
46.87	15	إلى حد كبير
31.25	10	إلى حد ما
21.88	7	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (23) يلاحظ أن نسبة 46.87 % من أفراد العينة أشاروا إلى أنه من الضروري وجود خطة محددة للتدريب. وبالمقابل نجد أن النسبة 21.88 % من أفراد العينة يجدون أنه ليس من الضروري وجود خطة محددة للتدريب

جدول رقم (24)

هل يعتبر دور المشرف باقتناع الطلاب سببا في نجاح التدريب.

النسبة	التكرار	الحالة
62.50	20	إلى حد كبير
9.37	3	إلى حد ما
28.13	9	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (24) يلاحظ أن نسبة 62.50 % من أفراد العينة أشاروا إلى أهمية اقتناع الطلاب بالتدريب وبالمقابل نجد أن نسبة 28.13 % من أفراد العينة يجدون أنه لا أهمية من اقتناع الطلاب بالتدريب وهذه نسبة ضئيلة لا يمكن تعميمها.

جدول رقم (25)

عدم توفر شروط الجودة سببا في عدم نجاح التدريب

النسبة	التكرار	الحالة
81.25	26	إلى حد كبير
12.50	4	إلى حد ما
6.25	2	لا
%100	32	المجموع

من بيانات الجدول رقم (25) يلاحظ أن ما نسبته 81.25 % يرون عدم توفر شروط جودة التربية الميداني تعتبر سببا رئيسيا في عدم نجاح العملية التدريبية، وبالمقابل نجد أن ما نسبته 6.25 % يرون العكس.

جدول رقم (26)

هل توجد معايير وشروط يتم علي أساسها المؤسسة التدريبية

النسبة	التكرار	الحالة
56.25	18	إلى حد كبير
31.25	10	إلى حد ما
12.50	4	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (26) يلاحظ ان ما نسبته 56.25 % يرون عدم وجود معايير أساسية يتم العمل بها عند اختيار المؤسسة التدريبية وتوزيع الطلاب عليها وبالمقابل نجد نسبة 12.50 % يرون العكس.

جدول (27) هل ان قلة خبرة المشرف سببا في عدم نجاح العملية التدريبية؟

النسبة	التكرار	الحالة
50.0	16	إلى حد كبير
31.25	10	إلى حد ما
18.75	6	لا
%100	60	المجموع

من الجدول رقم (27) يلاحظ ان نسبة 50% من أفراد العينة أشاروا إلى أنه من الضروري إسناد التدريب الميداني للمشرفين ذوي الخبرة في الممارسة المهنية وبالمقابل نجد نسبة 18.75 % يجدون لا ضرورة من وجود خبرة للمشرفين

جدول رقم (28)

هل توجد مؤتمرات وندوات وورش عمل مشتركة بين المؤسسة والكلية اثناء التدريب الميداني.

النسبة	التكرار	الحالة
43.75	14	إلى حد كبير
50.0	16	إلى حد ما
6.25	2	لا
%100	60	المجموع

من الجدول رقم (28) أن ما نسبته 43.75 % من أفراد العينة الذين أشاروا إلى وجود ندوات علمية مشتركة بين الكلية والمؤسسات ذات العلاقة حتى يتمكن الطالب من اكتساب مهارات تكسبه الشعور بالمسؤولية داخل المؤسسة التي ينتمي إليها وبالمقابل نجد أن نسبة 6.25 % من أفراد العينة الذين أشاروا إلى عدم وجود ندوات علمية مشتركة بين الكلية والمؤسسات ذات العلاقة وهذه النسبة ضئيلة جدا مقارنة بالنسبة الأولى.

جدول رقم (29)

هل القرارات الدراسية النظرية تتلاءم والواقع العملي للممارسة المهنية اثناء التدريب

النسبة	التكرار	الحالة
50.0	16	إلى حد كبير
46.87	15	إلى حد ما
3.13	1	لا
%100	32	المجموع

من الجدول (29) يلاحظ ان ما نسبته (50%) عدم ملائمة المقررات الدراسية النظرية مع متطلبات التطبيق الميداني المهني، وفي المقابل نجد ان ما نسبته (3.13%) يرون العكس. رابعاً: ما هي الاحتياجات التدريبية لطلاب الخدمة الاجتماعية التي تساهم في نجاح الجانب العملي للتدريب الميداني:

جدول رقم (30)

هل مساهمة المشرف في أعداد الخطة التدريبية للتدريب تساهم في نجاح التدريب الميداني

النسبة	التكرار	الحالة
81.25	26	إلى حد كبير
12.50	4	إلى حد ما
6.25	2	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (30) يلاحظ أن نسبة (81.25%) من أفراد العينة الذين أشاروا إلى انه من الضروري مساهمة المشرف في إعداد الخطة حتى تسهل عليه المتابعة والتنفيذ ونجد انه بالمقابل نسبة (6.25%) من أفراد يرون العكس.

جدول رقم (31)

أساليب التدريب الميداني المتعارف عليها ساهمت في مد الطالب بالمعارف والمهارات المهنية

النسبة	التكرار	الحالة
53.12	17	إلى حد كبير
27.50	12	إلى حد ما
9.38	3	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (31) يلاحظ أن ما نسبته (53.12%) من أفراد العينة الذين أشاروا الي ان اساليب التدريب الميداني تساهم في مد الطالب بالمهارات والمعارف، وبالمقابل نجد ان ما نسبته (9.38%) يرون العكس

جدول رقم (32)

هل عملية التقييم والمتابعة من قبل المشرف تساهم في انجاح العملية التدريبية

النسبة	التكرار	الحالة
62.50	20	إلى حد كبير
25.0	8	إلى حد ما
12.50	4	لا
%100	60	المجموع

من الجدول رقم (32) يلاحظ ان ما نسبته (62.5%) من افراد العينة يرون ان عملية التقييم والمتابعة من قبل المشرف تساهم في انجاح التدريب، وبالمقابل نجد ان ما نسبته (12.5%) من افراد العينة يرون العكس.

جدول (33) هل تعتبر عملية تقبل الطلاب للمشرف أحد متطلبات نجاح العملية التدريبية؟

النسبة	التكرار	الحالة
50.0	16	إلى حد كبير
34.37	11	إلى حد ما
15.63	5	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (33) يلاحظ ان ما نسبته (50.0%) يرون ان عملية تقبل الطلاب للمشرف تعتبر عنصر اساسيا في نجاح العملية التدريبية، وبالمقابل نجد ان ما نسبته (15.63%) من افراد العينة يرون العكس.

خامساً: هل الادوار التي يقوم بها المشرف ساهمت في تنمية وتطوير المهارات المهنية للطلاب اثناء التدريب الميداني

جدول رقم (34)

هل الزيارات الميدانية المتكررة للمشرف تساهم في نجاح العملية التدريبية

النسبة	التكرار	الحالة
56.25	18	إلى حد كبير
31.25	10	إلى حد ما
12.50	4	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (34) يلاحظ ان ما نسبته (56.25%) من افراد العينة أشاروا إلى أن من الضروري أن ينظم المشرف الزيارات الميدانية المتكررة وبالمقابل نجد ان ما نسبته (12.5%) من أفراد العينة يرون عكس ذلك

جدول رقم (35)

هل الاجتماعات الاشرافية بجميع انواعها بشكل مستمر توضح للطلاب اهمية التدريب الميداني

النسبة	التكرار	الحالة
65.63	21	إلى حد كبير
28.12	9	إلى حد ما
6.25	2	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (35) يلاحظ ان ما نسبته 65.65% من افراد العينة يرون ان الاجتماعات الاشرافية توضح للطلاب اهمية التدريب الميداني، وبالمقابل نجد ان ما نسبته (6.25%) من افراد العينة يرون عكس ذلك.

جدول رقم (36)

هل عملية تقييم الاداء الفردي والجماعي للطلاب تساهم في تنمية المهارات المهنية

النسبة	التكرار	الحالة
50.0	16	إلى حد كبير
46.87	15	إلى حد ما
3.13	1	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (36) يلاحظ ان ما نسبته (50.0%) من افراد العينة يرون ان عملية تقييم الاداء الفردي والجماعي تساهم بشكل فعال في تنمية المهارات المهنية للطلاب، وبالمقابل نجد ان ما نسبته (3.13%) من افراد العينة يرون العكس.

جدول رقم (37)

هل الطلاب يستفيدون من العملية الإشرافية أثناء الممارسة المهنية بالتقييم الذاتي لأنفسهم

النسبة	التكرار	الحالة
62.50	20	إلى حد كبير
28.12	9	إلى حد ما
9.38	3	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (37) يلاحظ ان ما نسبته 62.55 من افراد العينة يرون انهم يستفيدون من العملية الاشرافية في تقييم أنفسهم، وبالمقابل نجد ان ما نسبته 9.38 % من افراد العينة يرون عكس ذلك وهذه النسبة بسيطة لا يمكن تعميمها.

جدول رقم (38)

هل العملية الاشرافية الجيدة تحفز الطلاب علي بدل المزيد من الابداع والابتكار

النسبة	التكرار	الحالة
87.5	28	إلى حد كبير
12.5	4	إلى حد ما
0.0	0	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (38) يلاحظ ان ما نسبته 87.5% من افراد العينة يرون ان العملية الاشرافية دور كبير في تحفيز الطلاب على بذل المزيد من الابداع والابتكار، وبالمقابل لا نجد عكس ذلك.

جدول رقم (39)

هل الجدول الزمني الموضوع في الخطة التدريبية يتلاءم مع الطلاب ويساهم في نجاح العملية التدريبية

النسبة	التكرار	الحالة
6.25	2	إلى حد كبير
15.63	5	إلى حد ما
78.12	25	لا
%100	32	المجموع

من الجدول رقم (39) يلاحظ ان ما نسبته 78.12% من افراد العينة يرون ان الجدول الزمني للتدريب لا يتلاءم مع الطلاب وذلك بسبب ان يوم التدريب الميداني نهاية الاسبوع وغياب عدد كبير من الاداريين في ذلك اليوم بالإضافة قلة عدد العملاء المترددين على المؤسسة وبالمقابل نجد ان ما نسبته 6.25% من افراد العينة يرون عكس ذلك.

النتائج:

لقد أظهرت الدراسة الميدانية مجموعة من الحقائق الاساسية والتي تم استنتاجها من مجموعة اجابات على التساؤلات التي طرحت في مقدمة هذه الدراسة:

أولاً- ماهي اتجاهات الطلاب في الخدمة الاجتماعية اتجاه تطبيق الجانب العملي للتدريب الميداني للقيام بمهام الممارسة المهنية بعد التخرج؟.

1- تعتبر العملية الاشرافية عنصر أساسي في العملية التدريبية ويلبي طموحات الطلاب وأشارت الدراسة إلى ان ما نسبته 26.25% من افراد العينة أشاروا الي ذلك.

2- بينت الدراسة أن ما نسبته 78.5% من أفراد العينة أشاروا الي ان التدريب الميداني يكسب الطلاب الممارسة المهنية اللازمة.

3- بينت الدراسة ان ما نسبته 87.5% من أفراد العينة أشاروا الي ان الطلاب تعرفوا على مفهوم التدريب الميداني.

4- بينت الدراسة أن ما نسبته 50% من أفراد العينة أشاروا الي انهم يتعرفون على المعارف والاتجاهات الحديثة أثناء الممارسة المهنية

5- بينت الدراسة أن ما نسبته 63% من افراد العينة يرون انه لا بد من التعرف على أهداف خطه التدريب الميداني.

- 6- بينت الدراسة إن ما نسبته 68% من افراد العينة أجمعو على ضرورة إن يكون التدريب الميداني مرتبط بالجانب النظري
- 7- بينت الدراسة إن ما نسبته 79% من افراد العينة يرون إن تزويد المشرف بالنشرات والمطبوعات يساعد الطلاب على اكتساب خبرات جديدة.
- 8- بينت الدراسة إن ما نسبته 71% من افراد العينة إن المشرف يقوم بتوجيه الطلاب الي قراءة المجالات والكتب ذات العلاقة.
- ثانيا- ما مدى اكتساب طلاب الخدمة الاجتماعية مهارات واتجاهات وقيم المهنة التي تساعد على اعدادهم لتولي مهام عملهم؟**
- 1- بينت الدراسة إن ما نسبته 56.25% من افراد العينة يرون إن التدريب الميداني يكسب الطلاب الصفات والسمات المهنية.
- 2- تبين الدراسة إن ما نسبته 71.87% من افراد العينة أشاروا الي ضرورة الاهتمام بالعلاقات الطيبة مع الاخرين في التدريب الميداني
- 3- بينت الدراسة إن ما نسبته 53.12% من افراد العينة أشاروا إلى انه يجب إن يتحلى الطالب بالموضوعية والتحيز أثناء عمليه التدريب
- 4- بينت الدراسة إن ما نسبته 56.25% من افراد العينة يشعرون بالرضا والارتياح لأي نقد يوجه إليهم
- 5- بينت الدراسة إن ما نسبته 62.50% من افراد العينة يرون إن التدريب الميداني يساد الطلاب على تقويم اعمالهم والقيام بواجباتهم
- 6- بينت الدراسة إن ما نسبته 75% من افراد العينة أشاروا إلى إن الاحترام والتقدير يؤدي الي نجاح العملية التدريبية
- 7- بينت الدراسة إن ما نسبته 78.12% من افراد العينة أشاروا إلى إن التدريب الميداني يعود الطلاب على تحمل المسؤولية
- 8- بينت الدراسة إن ما نسبته 78.12% من افراد العينة يرون إن التدريب يساهم في تحقيق الابتكار والابداع
- 9- بينت الدراسة إن ما نسبته 59.37% من افراد العينة أشاروا إلى إن التدريب الميداني يساهم في تحقيق القدرة على اقناع الاخرين
- ثالثا- ما هي الصعوبات التي تواجه العملية الاشرافية أثناء التدريب الميداني (المؤسسة- المشرف- الطلاب- الخطة التدريبية)؟.**
- 1- بينت الدراسة إن ما نسبته 43.75% من افراد العينة يرون إن زيادة عدد الطلاب في المؤسسة يعتبر أحد معوقات التدريب.

- 2- بينت الدراسة إن ما نسبته 37.50% من افراد العينة أشاروا إلى ضرورة وجود علاقة طيبة بين المشرف الأكاديمي ومشرف المؤسسة
 - 3- بينت الدراسة إن ما نسبته 50% من افراد العينة أشاروا إلى ضرورة توضيح أهداف الخطة التدريبية من بداية العام الدراسي
 - 4- بينت الدراسة إن ما نسبته 37.50% من افراد العينة يؤكدون على ضرورة الجدية من قبل المشرف وعدم التساهل
 - 5- بينت الدراسة إن ما نسبته 46.87% من افراد العينة يرون انه من الضروري وجود خطة محدده للتدريب
 - 6- بينت الدراسة إن ما نسبته 62.50% من افراد العينة أشاروا إلى اهمية اقتناع الطلاب بالتدريب
 - 7- بينت الدراسة إن ما نسبته 81.25% من افراد العينة يرون إن عدم توفر شروط الجودة سبب رئيسي في عدم نجاح العملية التدريبية
 - 8- بينت الدراسة إن ما نسبته 56.25% من افراد العينة أشاروا إلى عدم وجود معايير وشروط يتم على أساسها اختيار المؤسسة التدريبية
 - 9- بينت الدراسة إن ما نسبته 50% من افراد العينة أشاروا إلى ضرورة إسناد مهمة الإشراف على التدريب الميداني لمشرف ذو خبرة وكفاءة
 - 10- بينت الدراسة إن ما نسبته 43.75% من افراد العينة أشاروا إلى وجود ندوات مشتركة بين الكلية والمؤسسة
- رابعا - ما هي الاحتياجات التدريبية لطلاب الخدمة الاجتماعية التي تساهم في نجاح الجانب العملي للتدريب الميداني؟.**
- 1- بينت الدراسة إن ما نسبته 81.25% من افراد العينة أشاروا إلى إن مساهمة المشرف في اعداد الخطة التدريبية تساهم في نجاح التدريب
 - 2- بينت الدراسة إن ما نسبته 53.12% من افراد العينة أشاروا إلى إن أساليب التدريب الميداني تساهم في مد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة
 - 3- بينت الدراسة إن ما نسبته 50% من أفراد العينة أشاروا إلى ان تقبل الطلاب للمشرف يعتبر عنصراً أساسياً لإنجاح العملية التدريبية
- خامسا - هل الأدوار التي يقوم بها المشرف ساهمت في تنمية وتطوير المهارات المهنية للطلاب أثناء التدريب الميداني؟.**
- 1- بينت الدراسة إن ما نسبته 56.25% من افراد العينة يرون انه من الضروري إن ينضم المشرف زيارات عمليه متكررة

- 2- بينت الدراسة إن ما نسبته 56.65% من افراد العينة يرون إن الاجتماعات الاشرافية توضح للطلاب أهمية التدريب الميداني
- 3- بينت الدراسة إن ما نسبته 50% من افراد العينة يرون إن عملية تقييم الاداء الفردي والجماعي للطلاب تساهم في تنمية المهارات المهنية.
- 4- بينت الدراسة إن ما نسبته 62.25% يرون أنهم يستفيدون من العملية الاشرافية في تقييم أنفسهم
- 5- بينت الدراسة إن ما نسبته 87.50% من أفراد العينة يرون إن للعملية الاشرافية دور كبير في تحفيز الطلاب على الابداع والابتكار
- 6- بينت الدراسة إن ما نسبته 78.12% من افراد العينة يرون إن الجدول الزمني للتدريب لا يناسب الطلاب.

التوصيات

- 1- يجب إن يتعرف الطلاب على مفهوم التدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية.
- 2- ضرورة إلمام بالمعارف والاتجاهات الحديثة في المهن الأخرى أثناء الممارسة المهنية.
- 3- يجب إن يتعرف الطلاب على أهداف خطة التدريب الميداني.
- 4- لابد إن يعمل التدريب الميداني علي ربط الجانب العملي بالجانب النظري
- 5- ضرورة إن يزود المشرف طلابه بالمطبوعات والمنشورات المتعلقة بالعملية التدريبية.
- 6- يجب علي المشرف إن يوجه طلابه إلى ضرورة الاطلاع على الكتب والمجلات ذات العلاقة بالمهنة.
- 7- ضرورة تكوين علاقات طيبة مع الآخرين أثناء الممارسة المهنية.
- 8- يجب إن يتحلى الطلاب بالموضوعية وعدم التحيز أثناء الممارسة المهنية.
- 9- يجب إن يعود التدريب الميداني الطلاب على تقبل النقد.
- 10- ضرورة توفر عامل الثقة والأمانة في الأداء أثناء الممارسة المهنية.
- 11- يجب إن يساهم التدريب الميداني في تحقيق القدرة على إقناع الآخرين.
- 12- ضرورة تقوية العلاقة بين المشرف الأكاديمي والمشرف المؤسسي.
- 13- مراعاة عدد الطلاب المناسب لكل مؤسسة أثناء التدريب.
- 14- يجب تحديد أهداف واضحة للخطة التدريبية إن تكون في بداية العام الدراسي.
- 15- يجب علي المشرف مراعاة الجدية عدم التهاون مع الطلاب أثناء العملية الإشرافية.
- 16- ضرورة اقتناع الطلاب بشخصية المشرف وقدراته ومهارته.
- 17- مراعاة توفر شروط الجودة أثناء العملية التدريبية.

- 18- لابد من وضع معايير وشروط أساسية يتم علي أساسها اختيار المؤسسة التدريبية من قبل الطلاب.
- 19- يجب توفر عامل الخبرة والمهارة الكافية لمن يقوم بمهمة الإشراف علي التدريب الميداني.
- 20- ضرورة عقد ندوات وورش عمل مشتركة بين الكلية والمؤسسة.
- 21- يجب إن تكون المقررات الدراسية النظرية تتلأم مع الجانب العملي في الممارسة المهنية.
- 22- ضرورة المتابعة والتقييم المستمر من المشرف للطلاب.
- 23- ضرورة القيام بالزيارات الميدانية المتكررة من المشرف الأكاديمي.
- 24- مراعاة إن يكون الجدول الزمني للتدريب يتلأم مع الطلاب.
- 25- ضرورة إجراء العديد من الدراسات والبحوث للتعرف على العملية الإشرافية ودورها في التدريب الميداني.

المراجع

- (1) محمد شمس الدين أحمد، العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعية، بدون دار نشر - القاهرة، سنة 1980م، ص 117
- (2) السيد عبد الحميد عطية، أساسيات ممارسة طريقة العمل مع الجماعات، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، سنة 1999م، ص 75.
- (3) عمر عزت سلامة وآخرون، مرجع سابق، ص 1283-1284.
- (4) عبد الفتاح عثمان، خدمة الفرد في المجتمع النامي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1980، ص 75.
- (5) الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، ص 135.
- (6) علي محمد سعود، تخطيط وتنمية القوى العاملة، دار الكندي، اريد . الاردن، سنة 2010، ص 140
- (7) المرجع السابق، 141
- (8) حسن ابراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة، الاسكندرية . مصر، سنة 1996، ص 42
- (9) علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، 141
- (10) المرجع السابق، ص 143
- (11) المرجع السابق، ص 142
- (12) عبد العزيز متولي، الإعداد المهني وممارسة الخدمة الاجتماعية، مصر، مكتبة الإشعاع الفنية، 2001 م، ص 6
- (13) محمد السيد فهمي ونور هان منير حسن، طريقة العمل مع الجماعات، المكتب الجامعي، الاسكندرية . مصر، 2005، ص 162
- (14) محمد السيد فهمي، الاشراف والتقويم في العمل مع الجماعات، المكتب الجامعي، الاسكندرية . صر، سنة 2003، ص 221
- (15) علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 321
- (16) علي الدين السيد، دراسة تقييمية للتدريب الميداني بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، 1974م.
- (17) ماهر أبو المعاطي، دراسة تقييمية لمدى فاعلية التدريب الميداني للخدمة الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان 1986م.
- (18) أحمد فوزي الصادي، إعداد الأخصائي الاجتماعي كأحد مداخل تأهيل الخدمة الاجتماعية: دراسة ميدانية للاستطلاع الخبراء الاجتماعيين في مصر، المؤتمر س 1983 المجلد الأول، البحوث الاجتماعية.
- (19) عبد الحميد عبد المحسن، إعداد أخصائي في المملكة العربية السعودية: دراسة مطبقة بكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بمدينة الرياض، 1984 م
- (20) محمد رفعت قاسم، معوقات التدريب الميداني في ممارسة الخدمة الاجتماعية بالمؤسسات الثانوية، المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحسابات العملية والبحوث الاجتماعية والسكانية، إبريل 1984 م.
- (21) عبد الرحمن صوفي، تحليل لاتجاهات مشرفي المؤسسات نحو العملية التدريبية لطلاب الخدمة الاجتماعية: دراسة ميدانية مطبقة على بعض المؤسسات التدريبية بمحافظة الجيزة، المؤتمر العلمي الثاني في كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1988

- (22) عدلي سليمان، فن العمل مع الجماعات، مكتبة عين شمس . القاهرة، سنة 1999، ص 125-126
- (23) المرجع السابق، ص111
- (24) محمود حسن، خدمة الجماعة والشباب: نظريات وتطبيقات، المكتب الجامعي الحديث، بون سنه، ص769
- (25) محمود حسن، مرجع سبق ذكره، ص770-771
- (26) عدلي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص126
- (27) السيد عبد الحميد عطية، سلمي محمود، التنظير والتطبيق في طريقة العمل مع الجماعة وعمليتي الاشراف والتقويم، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999، ص 117-118
- (28) عدلي سليمان، مرجع سبق ذكره، 127
- (29) السيد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص120
- (30) فوزي الصادق واخرون، خدمة الجماعة بين النظرية والتطبيق، بدون دار نشر، القاهرة، سنة 1988، ص209
- (31) محمد علي خضر، الاشراف والتقويم في طريقة العمل مع الجماعات، فاليتا . مالطا، سنة 1996، ص298
- (32) المرجع السابق، ص 213
- (33) انيس عبد الملك، الاشراف والتقويم في خدمة الجماعة، مكتبة الانجلو، القاهرة . مصر، بدون سنة، ص42
- (34) رمضان محمد القدافي، نظريات التعليم والتعلم، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1990، ص54
- (35) عبد الرحمن الصوفي، تحليل الاتجاهات لمشرفي المؤسسات نحو العملية التدريبية لطلاب الخدمة الاجتماعية، المؤتمر العلمي لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1988، ص 175

بعض ملامح الأنشطة الاقتصادية في إمارة بني حماد

(395-547 هـ / 1004-1152م)

نعيمة عبد السلام أبوشاقور

بعض ملامح الأنشطة الاقتصادية في إمارة بني حماد (395-547 هـ / 1004-1152م)

نعيمة عبد السلام أبوشاقور

المقدمة:

يبدأ تاريخ الإمارة الحمادية في منطقة المغرب الأوسط (395 - 547 هـ / 1004 - 1152م) بالعهد الذي منحه باديس لعمه حماد عندما ملكه بعض المناطق، وقد ساهم ذلك في قيام بني حماد بالاستقلال بالمنطقة، وهكذا انقسمت الإمارة الصنهاجية إلى قسمين شرقي عرف بالإمارة الزيرية، وغربي عرف بالإمارة الحمادية.

لقد تنوعت الأنشطة الاقتصادية في منطقة المغرب الأوسط، وكان للطبيعة الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية التي تميزت بها المنطقة دور في بلورة اقتصادها والذي شمل الزراعة والتجارة والصناعة.

كما ظهرت بعض المؤسسات الاقتصادية التي بلورت الوضع الاقتصادي في المنطقة متأثرة ببعض المؤسسات الاقتصادية المحلية، والتي أغفل الاهتمام بها انطلاقاً من رأي بعض المدارس الاستشراقية لاسيما المدرسة الفرنسية بأنه لا توجد مؤسسات محلية، وإنما ما وجد هي مؤسسات متأثرة بالحضارة البيزنطية.

ستحاول هذه الورقة البحثية التعرف على بعض ملامح الوضع الاقتصادي في منطقة المغرب الأوسط في عهد الإمارة الحمادية. والسؤال الذي ستحاول الباحثة الإجابة عنه يدور حول أي الأنشطة الاقتصادية (الزراعة - التجارة - الصناعة)، يمثل النشاط الرئيسي الذي ترك طابعه على المنطقة، وهل حدثت تكاملية في الأنشطة الاقتصادية بناء على أهمية كل نشاط للأخر؟. وستحاول الدراسة التعريف بالأنشطة الاقتصادية في المغرب الأوسط وعلى أهم ما يميز هذه الأنشطة (الزراعة - التجارة - الصناعة) مع محاولة استقراء وضع شرائح الفلاحين والتجار والحرفيين وما ارتبط به من معاملات.

كما ستهتم ببعض المؤسسات الاقتصادية في منطقة المغرب الأوسط التعريف ببعض المؤسسات مثل الفحص والقبالة فضلاً على الأرباض والعلاقة بين تأسيس المدن، اعتماداً على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

ويظل الوصول إلى نتائج نهائية مسألة يصعب تحقيقها في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية نظراً لقلّة المعلومات الواردة عنها.

الأنشطة الاقتصادية في المغرب الأوسط (395-547 هـ / 1004-1152م):

ساهمت الطبيعة الجغرافية، وتوفر المياه في تحديد نوعية الاقتصاد القائم في منطقة المغرب، فالمصادر تشير إلى أن المنطقة الممتدة من برقة وحتى طنجة كانت قرى عامرة ملتفة بالشجر والزرع⁽¹⁾، وهذا الرأي عادة ما يطرح عند الحديث عن التغير الذي شهدته المنطقة في تكوينها النباتي، وذلك أنها تعرضت للتخريب بفعل عاملين، الأول سياسة الكاهنة عند تعرضها لضغط جيش المسلمين بقيادة حسان بن النعمان (74 هـ / 693 م)، والثانية: خلال الهجرة الهلالية للمنطقة، ومساهمة هؤلاء في تغيير نمط الإنتاج بها، من نمط زراعي إلى آخر بدوي نظراً لخلفية قبائل بني هلال وبني سليم البدوية.

على الرغم من أهمية العاملين السابقين، إلا أنه قد يكون من الإجحاف إغفال بعض المؤثرات الأخرى حول ما أصاب منطقة المغرب من تغيرات في الوضع الاقتصادي، والتي من أهمها الحروب المستمرة التي أدت إلى تخريب القرى والمدن، وما جاورها من مناطق زراعية.

تنوعت الأنشطة الاقتصادية في منطقة المغرب الأوسط خلال القرن الرابع الهجري / الحادي عشر الميلادي، الذي هو محور هذه الورقة البحثية، والذي شمل النشاط الزراعي والتجاري والصناعي.

أولاً: الزراعة:

الملاحظ من خلال المصادر الجغرافية المطلع عليها، والتي اهتمت بمنطقة المغرب أنها ركزت على طبيعة المنطقة من ناحية حجم الأراضي الزراعية الخصبة، وتوفر المياه، وهي أمور تجعل الاهتمام بالزراعة يأتي على قائمة الأنشطة الاقتصادية، إلا أن المتتبع لما ورد في المصادر الجغرافية والرحلات المطلع عليها من روايات ومشاهدات لا يكون لدينا فكرة عن ماهية المجتمع الزراعي مثلما نجده عند قراءة الروايات التي تناولت تاريخ مصر الاقتصادي على سبيل المثال، ولعل ذلك يعود إلى ظهور مؤرخ يهتم بالقضايا الاقتصادية مثل المقرئ الذي مثلت كتاباته أهم ما يجب على الباحث الاطلاع عليه لدراسة تاريخ مصر لاسيما في العهد المملوكي.

أما في منطقة المغرب، فالمصادر الجغرافية لا تسعف الباحثين إلا بنتف قليلة، وإشارات نادرة عن النمط الاقتصادي السائد في المنطقة فضلاً عن التداخل الكبير في المعلومات⁽²⁾، ما

إن الحديث عن ملكية الأرض الزراعية في المغرب يتطلب طرح سؤال مهم حول هل فتحت المنطقة صلباً أو عنوة؟، وهي قضية مهمة في معالجة التصرف في الأرض، إذ أن

معرفة خاصة الفتح الأولى ستمكن الفقهاء من معرفة إمكانية تحديد ملكية الأرض هل هي للدولة أم للأفراد؟ فضلا عن تحديد أرض الصافية التي يعرفها المارودي: بأنها ما اصطفاها الإمام لبيت المال من فتوح البلدان، إما بحق الخمس فيأخذه باستحقاق أهله له، وإما أن يصطفيه باستطابة نفوس الغانمين له⁽¹⁰⁾، وهي التي أجاز بعض الفقهاء إمكانية إقطاع الأرض منها، إلا أن ما يورده الماوردي وغيره ممن اهتم بالنظم الإسلامية قد يظل مجرد رأي فقهي، أما التطبيق العملي فيختلف عن ذلك، إذ نجد أن المعز لدين الله قد منح زيري بن مناد إقطاعيات شملت كل ما تمكن من السيطرة عليه من منطقة المغرب الأقصى، رغم أنه من المتعارف عليه أن هذه المنطقة قد افتتحت في عهد موسى بن نصير (86 هـ / 705 م)، وتم تحديد نظام ملكية الأرض بها، فلا تمثل الحملة مرحلة فتح.

ذكر ابن خلدون بعض الإقطاعيات التي امتلكتها بعض قبائل المغاربة في العهد الفاطمي مثل إقطاع أولاد محمد بن الدواودة، الذي يبدو أنهم حصلوا عليه مقابل العمل العسكري، وقيامهم بالجباية في المنطقة، وإقطاع ولد يعقوب بن موسى مشيخة العطاف من زغبة⁽¹¹⁾، ويبدو أن نظام منح الإقطاعيات لبعض القبائل نظير المساندة للحكام قد استمر في عهد بني حماد حيث أشار ابن خلدون أيضا لإقطاعيات منحت في ضواحي الزاب ووريغته للمستنصر بن حزر بن عمار في عهد الناصر (454-481 هـ / 1062-1088 م)، وإقطاع تدلس للمعز بن صمادح في عهد المنصور (481-498 هـ / 1088-1104 م)⁽¹²⁾.

إن قلة المعلومات حول وضع الأرض في المغرب لا تمكن الباحثة من الوصول إلى رأي في مسألة ملكية الأرض، إنما يمكن العودة إلى بعض الدراسات المهمة بهذه الجزئية في إفريقية حتى أواسط القرن الرابع للهجرة / العاشر الميلادي، والتي تصنف ملكية الأرض إلى ثلاثة فئات هي الصغرى والوسطى والكبرى، والتي تحتوي على ملكيات الأسر الحاكمة وأصحاب القصور والفقهاء ورجال القبائل⁽¹³⁾.

فيما يرى الجنحاني أنه بعد انتهاء الفتح واستقرار الوضع السياسي والعسكري ظهرت ثلاثة أنواع من الملكية شملت ملكية الفئة الحاكمة، وملكيات فردية بأيدي الفلاحين في القرى، أو بأيدي فئات مقيمة في المدن، وتستغل الأرض عن طريق العبيد أو الأجراء، والملكيات الجماعية وهي من أهم أنواع ملكية الأرض في المغرب لاسيما ملكية القبائل الرحل فضلا عن أرض الوقف، وقد منحت ملكيات فردية واسعة للأفراد عن طريق الإقطاع، والتي يقترح الجنحاني أنها منحت من الأرض التي كانت تملكها الأسرة الحاكمة أو فئة النبلاء البيزنطيين⁽¹⁴⁾.

طالما أن ملكية الأرض قد تحددت خلال الفترات السابقة لقيام الإمارة الصنهاجية، فيما تفسر مسألة منح الإقطاعيات، وكيف أضحي حال الأرض بعد هجرة قبائل بني هلال وبني سليم للمنطقة؟.

إن تحديد مسألة ملكية الأرض في الفترة قيد الدراسة قد لا يكون صعباً، إذ المقترح المقدم من جانب بعض الباحثين يقوم على إبقاء وضعية الأرض كما كانت سائدة في الفترة الفاطمية⁽¹⁵⁾، إنما ذلك لا يستبعد إعطاء إقطاعات لبعض المساندين⁽¹⁶⁾، لذا من أين جاءت الأرض التي منحت إقطاعات لهؤلاء؟، أهى من أرض الموات أم من الملكيات المصادرة؟ قد يكون من الصعب تقديم إجابة وافية، ولكن يمكن اقتراح رأي مفاده أن الملكيات الجديدة المبنية على الولاء السياسي والدعم العسكري قد منحت من أراضي الموات (نموذج منطقة الزاب)، أو من الأرض التي تتم مصادرتها عند هزيمة بنى حماد لأي طرف معارض، وهي سياسية متبعة وإن صممت المصادر عن ذكرها.

أما فيما يتعلق بوضعية الأرض بعد دخول بنى هلال وبنى سليم للمنطقة، فالمصادر المطلع عليها تشير إلى حدوث توافق بين بنى حماد والأثبج، إلا أن ذلك لم يحمي المنطقة من التغيرات التي شهدتها مع دخولهم إليها، إذ من المرجح أن ملكية الأرض بها قد تغيرت حيث أشار ابن خلدون إلى تملكهم لمنطقة قسنطينة فضلاً عن سيطرتهم على الضواحي⁽¹⁷⁾، ونظراً للخلفية البدوية لقبائل هلال وسليم تم تحويل الأراضي الزراعية إلى مراعى، وهكذا حدث تغير في البنية الاقتصادية للمنطقة، إلا أن ذلك لا يعني انتهاء الأهمية الاقتصادية للمنطقة بشكل كامل⁽¹⁸⁾.

تنوعت أساليب الري المستخدمة في المنطقة، فالطبيعة مدتها بعدد كبير من الأنهار والعيون والآبار، التي شقت منها القنوات لري الأراضي الزراعية، كما ابتكر سكان المنطقة أساليب ري مختلفة تمكن الفلاحين من حجز مياه الأمطار والأنهار للاستفادة منها في الري، ومن أهمها القنوات والمواجل والنواعير والصهاريج^(**).

إن رواية الحميري عن مواجل وقناطر قسنطينة، وربطها بقناطر قرطاجنة ومواجلها يعطي دلالة على تأثير مؤسسات الرومان في منطقة المغرب، إلا أنها تنفيها في ذات الوقت، فالرواية التي تناولت قناطر قرطاجنة ذكرت بأن "لها ماء مجلوب يأتيها عن بُعد على قناطر يقرب من قناطر قرطاجنة، وفيها مواجل عظام مثل التي في قرطاجنة"⁽¹⁹⁾، وبالتالي فقد أشارت إلى تماثل بين المواجل الموجودة في قسنطينة، وقرطاجنة، ولكنها أشارت إلى تشابه بين المواجل الموجودة في المدينتين، ما يدل ربما على إدخال تعديل على مواجل قسنطينة بحيث تكون مناسبة للمنطقة.

أما الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية، فالقائمة التقليدية تشمل الخراج والعشر⁽²⁰⁾، ولكن يظل الأمر في المغرب غير محدد المعالم، ويدور حولها جدل طويل نظراً لتضارب الفقهاء في تحديد نوعية الضريبة المفروضة على الأرض نتيجة عدم اتفاقهم على وضعية الأرض في المغرب ما بين أنها أرض عنوة أو أرض صلح أو أرض مختلطة، إلا أن ذلك لا

يعني عدم فرض ضريبة عُرِفَت بالخراج، إذ نجد ذكرا للخراج في روايات ابن حوقل (21) فضلا عن ذكرها في العهد الذي منحه المعز لدين الله لبلكين بن زيري إشارة إلى عدم رفع ضريبة الخراج عن أهل البادية (22).

ويبدو أن تحديد ضريبة الخراج، والذي يستلزم مسح الأرض الزراعية، وتحديد قيمة الضريبة على نوعية الأرض، وطريقة سقيها لم تتم إلا في مرحلة متأخرة (23)، لذا يعتقد أن ما تتم جبايته هي أموال تقدرها الأسر الحاكمة، لذلك هي بعيدة عن إمكانية قياسها بمقياس الشرع لعدم وضوحها بشكل كاف، ولكنها في ذات الوقت تمثل مورداً مالياً مهماً، كما أنه لا يمكن القول بأن الإمارة تتحمل جزءاً من مصاريف وسائل الري نظراً لعدم وجود شواهد، وإن كان لا يمكن نفيه كذلك.

ثالثاً: التجارة:

تشكل التجارة مورداً مهماً من موارد المغرب الاقتصادية نظراً لموقعها الاستراتيجي، فهي تمثل حلقة وصل بين الوجهتين البحرية والصحراوية من خلال شبكة كبيرة من طرق القوافل التجارية، والمراكز المهمة (زويلة، ورقلان، سجماسة) فضلاً عن عدد من الموانئ المهمة (بجاية، الجزائر، جيجل نموذجاً) كما تنتشر الأسواق في مدنها بشكل أفقي.

وينقسم النشاط الاقتصادي التجاري إلى تجارة صحراوية تنشط مع حركة القوافل التجارية، ويُعتقد أن القبائل البدوية قد قامت بدور رئيسي في تفعيل هذا النشاط مع منطقة السودان، حيث يأتي الذهب والرقيق على رأس قائمة السلع المتاجر بها، وتكمن أهمية هاتين السلعتين في مد المنطقة بالذهب بهدف سك النقود للتعامل بها داخل السوق، فضلاً عن الرقيق الذين يمثلون الأيدي العاملة الرخيصة والمرغوبة في كثير من المناطق، لاسيما والعالم في تلك الفترة التي ازدهرت بها تجارة الرقيق يشهد تحولات مهمة قائمة على الاهتمام بالتعمير واستخدام الأيدي العاملة في الزراعة، والعمل العسكري، والخدمة داخل البيوت.

وتتمثل التجارة المستقرة في المعاملات التجارية داخل المدن والقرى، والتي تتميز بالاستقرار، والاهتمام بتلبية حاجة الأهالي للسلع التجارية المختلفة، والتي على رأسها السلع اليومية من المنتجات الزراعية كالفاكهة والخضروات واللحوم والألبان والعسل وغيرها، ثم السلع الحرفية التي تنتج داخل المنطقة أو خارجها.

وعلى الرغم من قلة المعلومات حول طبيعة السوق المحلي وشريحة التجار إلا أنه يمكن التكهن بأن طبقة واسعة من سكان المنطقة قد اهتمت بالنشاط التجاري، إذ توجد أسواق ثابتة تحوي دكاكين فضلاً عن الأسواق الأسبوعية والمتنقلة، ويُعتقد وجود أسواق متخصصة لبعض السلع والمنتجات الصناعية (24).

أما عن شريحة التجار، فمن خلال الننف القليلة التعرف على بعض المشتغلين بالتجارة، ففي بعض الروايات نجد شرائح مختلفة من التجار منها:

- 1- بجاية يذكر بأن أهلها تاجر مياسير.
- 2- طنبه بها أخلاط من الناس، وبها صنائع وتجارات ولأهلها تصرف في ضروب من التجارات.
- 3- القلعة يفدها التجار من العراق والحجاز والشام ومصر وسائر بلاد المغرب.
- 4- قسنطينة: أهلها مياسير، وبها أسواق وتجار⁽²⁵⁾.
- 5- بونة: أكثر تجارها أندلسيون⁽²⁶⁾.
- 6- ويمكن من خلال الروايات السابقة الاستنتاج بوجود تنوع في شريحة التجار يشمل:
- 7- سكان المدن (بجاية، طنبه، قسنطينة).
- 8- تاجر أندلسيون (بونة).
- 9- تاجر وأفدون من العراق والشام ومصر والمغرب (القلعة).
- 10- أخلاط من الناس (طنبه).

والسؤال الذي يطرح نفسه ما الخلفية الاجتماعية للتجار المحليين في منطقة المغرب الأوسط في عهد بني حماد؟ إن الإجابة عن هذا السؤال قد تكون صعبة نظرا لقلّة المعلومات التي توردها المصادر المطلاع عليها، وحتى المعلومات الموجودة في مجملها تتناول منطقة إفريقية، واهتمامها يكاد ينحصر في الإمارة الأغلبية والإمارة الفاطمية، إذ تعتقد بعض الدراسات أن فئة المتوطنين اللاحقين من المشاركة قد شكلت قوة اجتماعية اقتصادية جديدة عملت في التجارة، وأصبح لها ثقل في عهد الدولة الأغلبية⁽²⁷⁾، ولئن كان هذا الرأي ينطبق على منطقة إفريقية، إلا أنه يمكن أن ينسحب على منطقة المغرب الأوسط.

إن وجود عدد كبير من الفنادق يدل على توسع النشاط التجاري، ويميل إلى التخصصات، فكلمة فندق وفق ما ذكره المقرئزي حول مصر تعني المكان المخصص لبيع سلعة معينة مثل فندق دار التفاح الذي تخزن فيه الفواكه وتباع أو لتخزين أموال التجار والأغنياء مثل فندق بلال المغيبي⁽²⁸⁾، فيما يذكر الغبريني الأسواق المتخصصة مثل سوق الصوف في بجاية⁽²⁹⁾.

لقد تنوعت الضرائب المفروضة على السلع التجارية، ولعل أهم هذه الضرائب هي الضريبة الجمركية، والرسوم على البضائع المرسلّة إلى المدن، والضرائب التي تفرض على السلع عند بيعها في الأسواق كما يدفع التجار ضريبة الخفارة أو مال الحراسة، وهي مبالغ مالية تدفع للقبائل التي تقوم بحراسة القوافل التجارية أثناء مرورها بها⁽³⁰⁾.

أما الأسعار فلا توجد معلومات كافية حول هذه الجزئية باستثناء بعض الننف فضلا عما تذكره المصادر حول رخص الأسعار في بعض المناطق مثل سطيف ومليانة وتدلّس ومرسى الدجاج وقلعة بنى حماد وقسنطينة والمسيلة وغيرها، ومعظم هذه المعلومات مستمدة من ابن حوقل (من جغرافي القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي)، والحميري (من جغرافي القرن العاشر الهجري / الخامس عشر الميلادي)، والذي كان قد نقل عن سبقه من رحالة وجغرافيين، والملاحظة الجديرة بالذكر أن الروايات قد كتبت قبل دخول قبائل بني هلال وبني سليم المنطقة، إذ ربما تكون الأوضاع قد اختلفت أثر ذلك لاسيما بعد تقلص رقعة الأرض الزراعية و تأثر حركة القوافل التجارية.

ثالثا: الصناعة والحرف: .

إن المعلومات الموجودة والتي قدمتها الكتب الجغرافية المطلع عليها أشارت إلى وجود حرف قائمة على المنتجات المعدنية والزراعية، ولعل مهنة البناء التي قامت نتيجة للاهتمام بالتعمير تعد واحدة من أهم الأنشطة الحرفية حيث تورد المصادر معلومات حول بناء قصور مختلفة مثل قصر الملك والمنار والكوكب والسلام في قلعة بنى حماد، وقصر اللؤلؤة اميمون في بجاية⁽³¹⁾ والذي زين بالنقوش، وشبابيك الحديد والأبواب المخزومة المحلاة، والمجالس المقرنصة المبنية حيطانها بالرخام الأبيض، والتي نقش عليها كتابات بالذهب واللازورد، ونقشت عليها صور مختلفة⁽³²⁾، فضلا عن بناء الصهاريج والمواجل والنواعير ما يدل على وجود مهندسين متخصصين، وحرفيين مهرة في الحدادة والنجارة والنقش والبناء.

كما تخصصت بعض المدن بصناعات معينة، والتي عرفت بها مثل الأكسية القلعية المطرزة بالذهب، ومدينة مجانة التي تنتج الطواحين حتى عرفت بمجانة المطاحن⁽³³⁾، وصناعة السفن التي يتم إنتاجها في مدينة بجاية، والتي تجلب لها الأخشاب من الجبال المجاورة لها، والتي يوجد بها الحديد والزفت⁽³⁴⁾

ويلاحظ ارتباط الصنائع بنشاط المدن فقد اضطر عدد كبير من الحرفيين للانتقال إلى قلعة بنى حماد بعد تخريب مدينة القيروان على يد قبائل بني هلال، الأمر الذي أهلها لتصبح عاصمة الإقليم⁽³⁵⁾

وعلى الرغم مما سبق عرضه عن النشاط الحرفي في المنطقة إلا أن المعلومات عن وضع شريحة الحرفيين وحقوقها نادرة، باستثناء بعض الإشارات عن الضرائب التي تدفعها عدة شرائح وتعرف بالمكوس، وهي ضرائب تُفرض بناء على حاجة الدولة للأموال، ويعتقد أن الحرفيين من بين الشرائح التي تدفع مثل هذا النوع من الضرائب.

بعض المؤسسات الاقتصادية في منطقة المغرب الأوسط:

نوهت المدارس الاستشرافية لاسيما الفرنسية منها إلى فرضية مفادها أن الوجود العربي الإسلامي في المنطقة لم يسهم في تكوين مؤسسات اقتصادية جديدة، وإنما عمل على الاستفادة من المؤسسات البيزنطية حيث عملوا على إحيائها، والاستفادة منها مثل نظم الري، وأساليب جمع الضرائب وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

إلا أن المتتبع للمصادر الجغرافية والتاريخية يخلص إلى أن المنطقة شهدت ظهور بعض المؤسسات التي يعتقد أنها مؤسسات محلية أعيد إحيائها لنتناسب مع ما جاء به الإسلام من مؤسسات، وهي النتيجة التي خلصت إليها بعض الدراسات والتي منها مؤسسة القصر التي ظهرت في منطقة طرابلس وإفريقية على المناطق الساحلية، وارتبط دورها بالجانب الجهادي مثل القصر الكبير في المنستير، وقصور حسان في طرابلس، وعلى الرغم من أهمية الدور الرباطي الجهادي لها إلا أنها قامت بدور آخر يشبه نظام الأهرام الموجود في مصر، وقد تم إنشاؤها في مناطق قريبة من الضياع والغابات (36).

فيما توجد مسميات أخرى في منطقة المغرب الأوسط بعضها يتشابه مع ما كان موجودا في منطقة إفريقية، وهي مسميات تذكرها المصادر الجغرافية مثل القصبية والأرباض والفحص والحصون والقصر، والتي يُعتقد أن بعضها مؤسسات محلية، وسأركز في الدراسة على الفحص والقبالة ثم الرض والعلاقة بين تأسيس المدن.

أولا: الفحص:

تشير المصادر الجغرافية إلى مؤسسة الفحص في مناطق عديدة في المغرب الأوسط، ويمكن عرض بعض هذه الروايات حيث ترد الإشارة إلى الفحص عند الحديث عن مدينة بجاية، إذ أنها كانت مطلة على فحص قد أحاطت به جبال وتسقيه أنهار وعيون، وفيه أكثر البساتين، بونة وهي مدينة على ساحل البحر في نشز من الأرض مشرف على البحر، وعلى فحوصها وقرها، أما جزائر بني مزغناي فهي تطل على فحص متيجة، وهو فحص عظيم كثير الخصب والقرى والعمائر تشقه الأنهار، وقسنطينة مدينة مطلة على فحوص ومزارع. (37)

وتورد بعض الروايات تفصيلات عن الفحوص مثل المعلومات المذكورة عن فحص موجود بمدينة طبة يعادل ثلثي المدينة بناء عمرو بن حفص هازرمرد، وفحص شلف في مدينة مليانة الذي يقيم به بنو واريغن وغيرهم، وفحص سيرات الذي يبلغ طوله أربعين ميلا يقع على نهر سيرات، وفحص بني باغاية تسكنه قبائل مزاتة وخريسة (38).

ويمكن من خلال الروايات السابقة الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

1- أنه منطقة محصنة تحوي على بساتين وقرى.

2- قد تحوي المدينة على أكثر من فحوص.

وعن طريق ربط الملاحظات السابقة ببعض النصوص التي تناولت الملكيات الزراعية في المنطقة، والتي أشارت إلى أن بعض الملكيات الخاصة قد تحوي قرى وضياح كثيرة، لذا يمكن أن يكون الفحص ملكية خاصة لأفراد أو لقبائل يحتوي على عدة قرى محصنة وبساتين، وهي بذلك تتشابه مع مؤسسة القصور التي وجدت في طرابلس وإفريقية.

ثانيا: الأرياض:

يعرف ابن منظور الرض: بأنه الفضاء حول المدينة⁽³⁹⁾، ويرد ذكر الرض أو الأرياض عند الحديث عن مدن وقرى المغرب الأوسط من خلال ما ذكره ابن حوقل والبكري والإدرسي وصاحب الاستبصار والحموي والحميري: حيث يرد ذكرها عند الحديث عن مدينة بسكرة "وحول بسكرة أرياض خارجة عن الخندق"⁽⁴⁰⁾، كما توصف طبنة بأنها "مدينة كبيرة، ولها حصن قديم عليه سور من حجر جليل متقن البناء، ولها أرياض واسعة"⁽⁴¹⁾، وتوصف بأنها "قصر وأرياض"⁽⁴²⁾.

ويمكن من خلال استقراء الروايات من المصادر المطلع عليها محاولة الوصول إلى فهم النمط المعيشي للمنطقة من خلال دراسة المدن وأقسامها، فالمدينة في منطقة المغرب الأوسط تتكون من قلعة حصينة يحيط بها سور يحميها من الاعتداءات الخارجية والنزاعات الداخلية، وتوجد بها قصور الأسرة الحاكمة أو بيوت ولاية الأقاليم وكبار الموظفين وأمراء الجند، أما خلف السور فيحتوي على القصبة التي تمثل مركز المدينة، وبها أهم الأنشطة الاقتصادية وعلى رأسها الأسواق فضلا عن الفنادق والحمامات، فيما توجد البساتين والمزارع والفحوص في المناطق المحيطة بالمدينة، والتي يطلق عليها الأرياض، وهي تمثل منطقة الريف الملاصقة للمدينة، والمتداخلة معها، ويُعتقد أنها هي المنطقة التي توصف بالبادية في بعض الروايات، كالرواية التي وصفت مدينة بونة بأنها مدينة حصينة مقتدرة كثيرة الرخص والفواكه والبساتين وأكثر فاكهتها من باديتها⁽⁴³⁾، وهي تختلف عن نمط معيشة القبائل البدوية الموعلة في الصحراء⁽⁴⁴⁾، والتي تعني المنطقة الريفية أو البادية بمصطلح تلك الفترة⁽⁴⁵⁾.

ثالثا: القبالة (الالتزام):

تم التعامل بنظام القبالة في الجناح الشرقي للدولة العربية الإسلامية حيث يرد ذكر القبالة في بعض الكتب الفقهية وكتب الخراج مثل الخراج للفاضي أبي يوسف، ويبدو أن اهتمام أبي يوسف بالقبالة جاء بناء على طلب من الخليفة هارون الرشيد في محاولة لإعطاء نظام القبالة بُعدا شرعياً⁽⁴⁶⁾.

تُعرف القبالة لغويا: الكفيل والعريف، وقد قبل به، ويقبل وتقبل قبالة، كفه، ونحن في قبالته أي في عرافته، قال أبو نصر: اقبلي مع معناه: كوني أنت قبيلة، قال اللحياني: ومن ذلك قيل كتبت عليهم القبالة، ويقال: قبلت العامل تقبيلًا والاسم قبالة⁽⁴⁷⁾.

وفي المعنى الاصطلاحي تعرف القبالة بأنها: نظام لجمع الضرائب يتولى فيه شخص مسئولية وحدة ضريبية (أيا كان تحديدها)، ويوافق على جمع ودفع ما يقدر من ضرائب، وعن طريقها يتحصل المتقبل على جزء من قيمة الضريبة تخصص لمصروفاته مع تحديدها مسؤوليته عن منطقة معينة، وفي فترة زمنية محددة⁽⁴⁸⁾.

ترى بعض الدراسات الحديثة أن نظام القبالة أو التجزئة - كما تصفه - قد طبق في فترة الخلافة العباسية في منطقة المغرب، وساهم ذلك في عودة انقسام المنطقة إلى مغرب ساحل ومغرب داخل، وذلك بعد الاندماج الذي تم إثر تأسيس القيروان (51-55 هـ / 671-674 م)، والذي لم يستمر طويلا حيث تم مع نهاية العهد الأغلبي عودة النظام الاقتصادي المغربي إلى الانقسام، وظهر اقتصاد التجزئة الذي ارتبط بنظام الإقطاع الذي يغذي نظام القبالة⁽⁴⁹⁾.

ويبدو أن عدم التعامل بنظام القبالة قد ظل ساريا حتى المراحل الأولى من العهد الفاطمي حيث يذكر ابن حوقل عدم وجود نظام القبالة في تلك المرحلة حتى تقبلت برقة⁽⁵⁰⁾، غير أن الرواية تحجم عن ذكر نوعية الضرائب التي سرى فيها نظام القبالة.

وعلى الرغم من تأكيد ابن حوقل على عدم وجود نظام قبالة في المنطقة إلا أنه توجد إشارة إلى وظيفة ملتزم للسوق، وهو المكلف بتحصيل مكوس السوق، كما يرد ذكر قبالات في العهد الفاطمي على التراب (أي الطين) والملح والسمك وغيرها من المواد الغذائية⁽⁵¹⁾، ويمكن التوصل إلى معالجة للنصين بقبول أن القبالة قد تكون ظلت نظاما متبعا خلال العهد الفاطمي، ولكنها اقتصررت على جباية المكوس، وليس على الجزية والخراج التي اقتصررت جبايتها على أجهزة الدولة.

أما في منطقة المغرب الأوسط خلال الفترة قيد الدراسة فلم يتم العثور على روايات تنفي استخدام نظام القبالة، لاسيما بوجود رواية متأخرة تذكر أن عبد المؤمن قد وعد أهل قسنطينة بإلغاء القبالات والمكوس⁽⁵²⁾ ما يدل على وجودها.

إن الروايات لا تسعف مرة أخرى في معرفة ما إذا كان نظام القبالة قد طبق في المنطقة كلها أو اقتصر تطبيقه على مناطق محددة، كما لا توجد معلومات حول نوعية النظام والمدة الزمنية وشريحة المتقبلين.

رابعا: العلاقة بين تأسيس المدن:

يحاول أحد الباحثين المهتمين بتاريخ المغرب في العصر الوسيط دراسة العلاقة بين المدينة والريف من منطلق التأثير والتأثر حيث يشير إلى وجود مجتمعات وأنماط إنتاجية مختلفة

وغير متشابهة داخل المنطقة⁽⁵³⁾، وقد كنت أشرت فيما سبق لنظام الأرياض أو الريف المتداخل مع المدينة، وغير المتشابه معها، وعلى الرغم من أن هذه الإشكالية لازالت بحاجة إلى دراسة إلا أنني سأكتفي بالإشارة إلى إشكالية أخرى لا تقل أهمية عنها، وهي إشكالية تعمير المدن وتدميرها وتهجير السكان وتأثير ذلك على أنماطهم الإنتاجية.

ويمكن لنا معالجة هذه الإشكالية من خلال نموذج مدينة القلعة أو قلعة بنى حماد، فالروايات المطلع عليها تشير إلى أن القلعة قد بنيت على أنقاض قلعة أخرى عرفت بقلعة أبي طويل التي تملكها بنى حماد، ويعتقد أن تغيير الاسم من قلعة أبي طويل إلى قلعة بنى حماد قد جاء بعد أن أصبحت القلعة مركزاً للإمارة الحمادية، إلا أن ما يهم في هذه الرواية هو التأكيد على أن تعمير القلعة لم يتم إلا بخراب مدينة القيروان⁽⁵⁴⁾ على يد الهلاليين، وفي ذلك ربط بين تدمير مدينة (القيروان)، وتعمير أخرى (القلعة)، وهى التي ستُهجّر بعد تأسيس مدينة بجاية⁽⁵⁵⁾، ثم المهم في هذه الروايات العلاقة الجدلية بين تعمير واحدة وتخريب أخرى، وارتباط ذلك بمعاش الناس الذين يسكنون هذه المدن وعلى رأسهم شريحتي التجار والحرفيين.

يصف الحموي قلعة حماد بقوله: "ليس لها منظر ولا رواء حسن، إنما اختطها حماد للتحصن والامتناع"، ثم يسهب في وصف المناطق المحيطة بالقلعة مبينا أهم محاصيلها ومنتجاتها الصناعية⁽⁵⁶⁾.

أما ابن خلدون الذي يركز في نظريته للأحداث على الرواية الشمولية، فهو يربط بين الأهمية الاقتصادية والعمرانية للمدينة مع أهميتها السياسية، فعند حديثه عن القلعة ذكر أنها "استكثر فيها من المساجد والفنادق... ورحل إليها... طلاب العلوم وأرباب الصنائع لنفاق أسواق المعارف والحرف والصنائع بها"⁽⁵⁷⁾، وهى ملاحظة شديدة الدقة والأهمية قائمة على أن العمران، وما يمثله من صنائع وحرف وتعمير واهتمام بالعلوم بحاجة إلى مساندة الفئة الحاكمة نظرا لتقديرها واهتمامها بهذه الأنشطة الاقتصادية والعلمية، ورغبتها بجعل عاصمتها متميزة فريدة.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة الإلمام بالأنشطة الاقتصادية في منطقة المغرب الأوسط خلال حكم الإمارة الحمادية (395-547 هـ / 1004-1152 م) بهدف التعرف على الخصائص التي ميزت المنطقة، وأهم المؤسسات الاقتصادية بها.

ومن خلال استقراء الروايات لاسيما التي أوردها الجغرافيون تبين أن طبيعة المنطقة الجغرافية، وإمكانياتها الاقتصادية انعكست على وضعها الاقتصادي حيث ساهم الموقع الجغرافي

في اهتمام سكان المنطقة بالنشاط الزراعي لتوفر مقوماته من أرض خصبة ومياه متوفرة. لذا تنوعت المحاصيل الزراعية بها.

أما النشاط التجاري المتمثل في التجارة الصحراوية مع منطقة السودان والمناطق الأخرى المجاورة فضلا عن التجارة المستقرة داخل المدن، والتي ساهمت في ظهور شريحة كبيرة من التجار من أهل البلد أو الوافدين إليها من المناطق الأخرى، فهو يعد من بين أهم الأنشطة الاقتصادية التي ميزت المنطقة كذلك.

كان للنشاط الزراعي دوره في تنشيط الحركة التجارية والصناعية حيث إن بعض المنتجات الزراعية مثل الزيت والصوف والحريز والخشب والقمح والشعير، ساهمت في مد النشاط التجاري بالسلع التي تمت المتاجرة بها مثل القمح والشعير، كما عملت على توفير المواد الخام اللازمة لظهور صناعات مثل صناعة السفن والمنسوجات.

وعلى الرغم من تأثر منطقة المغرب الأوسط ببعض المؤسسات الاقتصادية التي أوجدها البيزنطيون في المنطقة، إلا أنها قامت بإعطاء بعض المؤسسات المحلية بعدا عمليا مثل الفحوص فضلا عن ظهور بعض الأنماط المعيشية مثل الأرباض التي ساهمت في حدوث الاندماج بين المدينة والريف (البادية)، ومؤسسة القبالة التي هي نظام لجباية الضرائب التي عرفت بالمكوس، كما شهدت المنطقة علاقة جدلية بين تأسيس المدن وخرابها، فقد لوحظ أن تأسيس المدن جاء في بعض الحالات على أنقاض مدن أخرى، ولعل ذلك يرجع إلى عدم الاستقرار الذي شهدته المنطقة.

وعلى الرغم من حدوث تكاملية بين الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، إلا أن النشاط الزراعي ظل يمثل النشاط الرئيس لسكان المغرب الأوسط حيث عمل على مد النشاطين التجاري والصناعي بالمنتجات التي تمت مبادلتها مع المناطق الأخرى أو باعتبارها مواداً خاماً انتجت منها صناعات ميزت الحرف الموجودة بالمدن.

هوامش البحث:

- (1) محمد بن أبي دينار القيرواني، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، ط 3، (دار المسيرة، بيروت، 1993م)، ص 31.
- (2) يمكن مقارنة روايات كل من ابن حوقل والبكري والإدريسي وصاحب الاستبصار والحموي والحميري.
- (3) نلاحظ التداخل في بعض الدراسات مثل دراسة: الهادي روجيه إدريس، **الدولة الصنهاجية، تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12 م**، ترجمة: حمادي الساحلي، ط1، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992 م)،
- (4) توجد دراسات عديدة اهتمت بتاريخ المغرب بصفة شمولية منها: الحبيب الجحاني، **دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي**، ط 1، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 م)؛ محمود أحمد أبو صوة، **مقدمة في تاريخ المغرب الاجتماعي والاقتصادي**، (Elga، مالطا، 1997م)؛ ح، ف، ب، هوبكنز، **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى**، ترجمة: أمين الطيبي، (الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1980 م).
- (6) ينظر مثلاً ما ذكره: أبو عبد الله محمد الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، ط 1، (عالم الكتب، بيروت، 1989م)، ج 1، ص 254، 255، 258، 260، 263، 266، 291.
- (7) أبو العباس أحمد بن علي المقرئ، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ب. ت)، ج 1، ص 100، 101.
- (8) الإدريسي، مصدر سابق، ج 1، ص 265؛ محمد بن عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس، ط 2، (مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980م)، ص 480 - 481.
- (9) عن طرق إنتاج الزيت في المنطقة ينظر: الهادي روجيه إدريس، مرجع سابق، ج 2، ص 240 - 241.
- (9) أبو عبيد البكري، **المسالك والممالك**، تحقيق: أدريان فان ليفون، إندري فيري، (الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1992 م)، ج 2، ص 713، 741.
- (10) أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق: نبيل عبد الرحمن حياوي، (دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ب ت)، ص 270.
- (11) عبد الرحمن ابن خلدون، **التاريخ**، ط 1، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1992 م)، ج 6، ص 138 - 139.
- (12) المصدر نفسه، ج 6، ص 205، 208.
- (13) محمود أحمد أبو صوة، **ملاك الأرض بإفريقية منذ الفتح حتى أواسط القرن الرابع للإسلام**، مدخل لدراسة **نظام إفريقية الاقتصادي السياسي**، (Elga، مالطا، 2001 م)، ص 99 - 121.
- (14) الحبيب الجحاني، مرجع سابق، ص 122 - 126.
- (15) المرجع نفسه، ص 127.
- (16) سبق تقديم أمثلة ذكرها ابن خلدون.
- (17) ابن خلدون، مصدر سابق، ج 6، ص 19، 24.
- (18) يذكر هوبكنز أن عبد المؤمن قام بإلغاء بعض الضرائب المفروضة على أهل قسنطينة، مرجع سابق، ص 62؛ ما يدل على استمرار نشاطهم الزراعي حتى مراحل تالية

(**) القنطرة هي أزج بينى بالآجر والحجارة على الماء يعبر إليه، الماثل: الذي فيه ماء فإذا بزغ خرج منه الماء، ومن هذا قيل لمستنقع الماء ماثل، الناعورة: الدولاب، والناعور دلو يستقى بها، والناعور: واحد النواعير التي يستقى بها يديرها الماء ولها صوت، أبو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، ط 3، (دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 1999 م). مادة (نعر)، ج 14، ص 201، مادة (قنطر) ج 11، ص 320؛ مادة (مجل)، ج 13، ص 32

(19) الحميري، مصدر سابق، ص 480؛ ينظر كذلك: مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار: تعليق: سعد زغلول عبد الحميد، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ب ت)، ص 130، 172.

(20) يراجع الماوردي، مصدر سابق، ص ص 220 . 231.

(21) أبو القاسم بن حوقل، صورة الأرض، (مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، ب. ت)، ص 94.

(22) ابن خلدون، مصدر سابق، ج 6، ص 183 . 184.

(23) تم إعادة مسح الأرض في عهد عبد المؤمن، ينظر: هوبكنز، مرجع سابق، ص 81.

(24) يذكر الهادي روجي إدريس عن الغبريني وجود أسواق أسبوعية، وسوق للصوافين في بجاية، مرجع سابق، ج 2، ص 111.

(25) الحميري، مصدر سابق، ص ص 81، 81، 115، 387، 470، 480.

(26) البكري، مصدر سابق، ج 2، ص 717.

(27) محمود أحمد أبو صوة، المقدمة، ص 278 . 282.

(28) المقرئ، مصدر سابق، ج 2، ص 92 . 93.

(29) الهادي روجي إدريس، مرجع سابق، ج 2، ص 111.

(30) عن الخفارة ينظر: ابن حوقل، مصدر سابق، ص 99؛ ابن خلدون، مصدر سابق، ج 6، ص 188، 190؛ هوبكنز، مرجع سابق، ص 92، 94، 96.

(31) ابن خلدون، مصدر سابق، ج 6، ص 207.

(32) الحميري، مصدر سابق، ص 81 . 82.

(33) ياقوت الحموي، معجم البلدان، (دار صادر، بيروت، 1977 م)، ج 4، ص 390؛ الحميري، مصدر سابق، ص 470.

(34) المصدر نفسه، ص 81.

(35) البكري، مصدر سابق، ج 2، ص 710؛ ابن خلدون، مصدر سابق، ج 6، ص 202.

(36) للاستزادة ينظر، محمود أبو صوة، ملاك الأرض، ص 90 . 98.

(37) مجهول، مصدر سابق، ص 130، 132، 160؛ الحميري، مصدر سابق، ص 81، 115، 163.

(38) البكري، مصدر سابق، ج 2، ص 712، 737، 831.

(39) ابن منظور، مصدر سابق، مادة (ريض)، ج 5، ص 111.

(40) البكري، مصدر سابق، ج 2، ص 713؛ الحميري، مصدر سابق، ص 114.

(41) المصدر نفسه، ص 387.

(42) الحموي، مصدر سابق، ج 4، ص 21.

- (43) ابن حوقل، مصدر سابق، ص 77؛ الحموي، مصدر سابق، ج 1، ص 512.
- (44) يراجع نص ابن حوقل عن وضع سكان الصحارى ونمط معيشتهم، مصدر سابق، ص 84.
- (45) أبو العباس أحمد بن محمد بن عذارى، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: إ. ليفي بروفنسال، ج. س. كولان، (دار الثقافة، بيروت، ب ت)، ج 1، ص 245.
- (46) يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف، الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، (المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1999 م)، ص 119 . 120.
- (47) ابن منظور، مصدر سابق، مادة (قبل)، ج 11، ص 24.
- (48) جوان فونشر كنج، معجم تاريخ مصر، ترجمة: عنان على الشهاوى، عاصم الدسوقي، ط 1، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003 م)، ص 560.
- (49) محمود أبو صوة، ملاك الأرض، ص 221 . 235.
- (50) ابن حوقل، مصدر سابق، ص 94.
- (51) الهادي روجي إدريس، مرجع سابق، ج 2، ص 226 . 227.
- (52) المرجع نفسه، ص 232.
- (53) يراجع الحبيب الجنحاني، مرجع سابق، ص 205 . 221.
- (54) البكرى، مصدر سابق، ج 2، ص 710.
- (55) الإدريسي، مصدر سابق، ص 260 . 261.
- (56) الحموي، مصدر سابق، ج 4، ص 390.
- (57) المصدر نفسه، ج 6، ص 202.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

- 1- ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم (ت 1110 هـ / 1698 م)، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، ط 3، (دار المسيرة، بيروت، 1993 م).
- 2- ابن حوقل، أبو القاسم (ت 367 هـ / 977 م)، صورة الأرض، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، ب ت.
- 3- ابن خلدون، عبد الرحمن (ت 808 هـ / 1405 م)، التاريخ، ط 1، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1992 م).
- 4- ابن عذارى، أبو العباس أحمد بن محمد (ت 712 هـ / 1312 م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: إ. ليفي بروفنسال، ج. س. كولان، (دار الثقافة، بيروت، ب ت).
- 5- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711 هـ / 1311 م)، لسان العرب، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، ط 3، (دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 1999 م).
- 6- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت 182 هـ / 798 م)، الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، (المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1999 م).

- 7- الإدريسي، أبي عبد الله محمد (ت 560 هـ / 1164 م)، *نزهة المشتاق في اختراق الآفاق*، ط 1، (عالم الكتب، بيروت، 1989 م).
- 8- البكري، أبي عبيد (ت 487 هـ / 1094 م)، *المسالك والممالك*، تحقيق: أدريان فان ليوفن، أندري فيري، (الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1992 م).
- 9- الحموي، ياقوت، (ت 626 هـ / 1228 م) *معجم البلدان*، (دار صادر، بيروت، 1977 م).
- 10- الحميري، محمد عبد المنعم (ت 900 هـ / 1494 م)، *الروض المعطار في خبر الأقطار*، تحقيق: إحسان عباس، ط 2، (مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980 م).
- 11- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، (ت 450 هـ / 1058 م)، *الأحكام السلطانية والولايات الدينية*، تحقيق: نبيل عبد الرحمن حياوي، (دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ب ت).
- 12- مجهول (من القرن 6 هـ / 12 م)، *الاستبصار في عجائب الأمصار*، تعليق: سعد زغلول عبد الحميد، (دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ب ت).
- 13- المقرئ، أبو العباس أحمد بن علي (ت 854 هـ / 1450 م)، *المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار*، (مكتبة المثنى، بغداد، ب ت).

ثانياً: المراجع:

- 1- أبو صوة، محمود أحمد، *مقدمة في تاريخ المغرب الاجتماعي والاقتصادي*، (Elga، مالطا، 1997 م).
- 2- _____، *ملاك الأراضي بإفريقية منذ الفتح حتى أواسط القرن الرابع للإسلام*، مدخل لدراسة نظام إفريقية الاقتصادية السياسي، (Elga، مالطا، 2001 م).
- 3- إدريس، الهادي روجي، *الدولة الصنهاجية، تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 م إلى القرن 12 م*، ترجمة: حمادي الساحلي، ط 1، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992 م).
- 4- الجنحاني، الحبيب، *دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي*، ط 1، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985 م).
- 5- كنج، جوان فوتشر، *معجم تاريخ مصر*، ترجمة: عنان علي الشهاوي، مراجعة: عاصم الدسوقي، ط 1، (المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003 م).
- 6- هوبكنز، ح، ف، ب، *النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى*، ترجمة: أمين الطيبي، (الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1980 م).

نحو تصميم سوسيولوجي للبحوث الاستشرافية المستقبلية

د. علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي

كلية الآداب بني وليد – قسم علم الاجتماع

د. عويدات حسين بالحاج

كلية الآداب بني وليد – قسم علم الاجتماع

نحو تصميم سوسيولوجي للبحوث الاستشرافية المستقبلية

د. علي عبد الكاظم كامل الفتلاوي

د. عويدات حسين بالحاج

كلية الآداب بني وليد - قسم علم الاجتماع

كلية الآداب بني وليد - قسم علم الاجتماع

تمهيد:

في الممارسة الحياتية اليومية، يتجه الإنسان تلقائيًا في أفعاله قصدًا نحو المستقبل؛ فهو يفكر بالزواج، فيتزوج وينشئ أسرته ومن ثم يسعى لإنجاب الأطفال ليكبروا رجالًا ونساءً، وكل ذلك بدأ فكرةً نحو المستقبل فتحقق واقعًا؛ أو أنه يدرس في مراحل دراسية متعددة ليحصل بعد سنين على شهادةٍ تمكنه لاحقًا من كفاف أو رفاهية اقتصادية ومكانة اجتماعية؛ وهو يحرق الأرض وينثر البذور أو يغرس الأشجار فيها، ليحصد أو يجني في نهاية الموسم الزراعي طعامه أو دخلًا ماليًا منها، وغير ذلك من الأمثلة التي تبين، أن الإنسان يقصد المستقبل بأعماله، ومن ثم؛ فإن المستقبل حاضر في حياته من حيث أنه يوجه أفعاله بإزائه، مما يعني أن قصد الإنسان في حياته نحو المستقبل هو نزوع فطري لا يعتمد فيه على المنهج العلمي ضرورةً، تفاعلًا تواصليًا مع المستقبل دون أن يسميه اصطلاحًا؛ ويؤكد ذلك أن التفكير في المستقبل عند الإنسان لازمه حتى في تقييده للغة عندما قسم الفعل زمنيًا إلى ماضٍ وحاضرٍ ومستقبل.

بل، إن الإنسان حاول منذ قديم وجوده أن يتشوف معرفةً لمصيره باستدعاء المستقبل من خلال وسائل بدئية أولاً وهو يلجأ إلى التنجيم والتكهن والعرافة والاستخارة، وفي كل الحضارات.

لقد شغلت قضية المستقبل اهتمام المفكرين منذ وقت مبكر في تاريخ الفكر الإنساني، وتنوعت تحليلاتهم لهذه القضية، وتعددت الرؤى والتصورات، بين بعضها الفلسفي وغيرها الأدبي والعلمي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والطبيعي؛ بمعنى أن سؤال المستقبل حاضر في البنية الذهنية عامة؛ إلا أن المفارقة المحيرة؛ وعلى الرغم من بيان أن المستقبل يقود حياتنا - أدركنا ذلك أم لم ندرك - أن نمط التفكير الذي يغلب على البنية الذهنية في الثقافة العربية والاسلامية المعاشة هو نمط تهيمن عليه القطيعة مع سؤال المستقبل فكرًا وبحثًا، سيما في المرحلة الحالية وما تشهده من استحضار للماضي تفكيرًا ودعوات، وكأن ثقافتنا وإنسانها يتلبسهما عصابةً نوستولوجيًا - الشوق والحنين إلى الماضي - وتلك مفارقة صادمة؛ إذ يكون

عقلنا ومزاجنا ماضوياً، أما أقدامنا فإنها تأخذ بنا ضرورة ولزوماً نحو المستقبل مطلباً وظيفياً، لنعيش تناشراً غريباً.

وربما هو المشهد ذاته الذي يطبع مؤسساتنا الأكاديمية والبحثية - باستثناءات ضعيفة - التي لم تتمكن من تحقيق نقله نوعية في الاهتمام بقضية المستقبل إلا مع حلول الستينيات من القرن العشرين، حيث عرف الباحثون نمطاً جديداً من البحث في المستقبل، تحت مفهوم استشراف المستقبل، وتبلورت معه أساليب نظرية ومنهجية جديدة تتفق وهذا النمط في البحث، انطلاقاً من الحاجة لمواكبة المجتمعات المتقدمة صناعياً، أو تأكيداً لأحد أهداف العلم - طبيعياً كان أم اجتماعياً - بسعيه نحو الاستشراف والتنبؤ.

فعلى الرغم من أن ميدان الدراسات الاستشرافية المستقبلية شهد تطورات متلاحقة في منهجيته وأساليبه وتطبيقاته وأخذ مكانته بين سائر ميادين المعرفة، وحصل على شرعيته علماً من العلوم الاجتماعية أو منهجاً من مناهجها أو فناً في صناعة مشاهدتها الاستشرافية، ولكن حظ مجتمعاتنا العربية الإسلامية مازال يسيراً للغاية، والإقبال عليه ضئيل، ولذلك مازالت مساهمة هذه الدراسات في عمليات التخطيط وصناعة القرارات ضعيفة، إن لم تكن غائبة كلية عند صانع القرار التخطيطي أو التنفيذي، بل ما زالت أغلب الجامعات العربية تغيب عنها المقررات الدراسية ذات المنحى المستقبلي، فضلاً عن غياب المنهج الاستشرافي المستقبلي عن مفردات مناهج البحث وتصميماته.

إن تطور الوعي بالدراسات والبحوث الاستشرافية المستقبلية، علمياً ومجتمعياً، يساهم في فهم نوعي لمشكلاتنا وأزماتنا وسبل تجاوز المخاطر التي تحيط بمجتمعاتنا، على أسس منهجية ونظرية تحليلية علمية، وليس في ضوء أحكام أو مسلمات مسبقة.

ومن هنا، تظهر أهمية التعرف على منطلقات هذا المنهج / العلم الاستشرافي، وتفصيل دائرة المعرفة بهذا النوع من البحوث والدراسات، محاولةً، من خلال التعريف به، وأهميته وأهدافه، ومتطلباته النظرية والمنهجية، وجدواه العلمية والمجتمعية، والصعوبات التي تعترضه، ومتطلبات تصاميمه البحثية، وهو ما تحاول الصفحات التالية بعرضها للقضايا الآتية:

- 1- مفهوم الاستشراف المستقبلي.
- 2- نشأة البحوث الاستشرافية وتطورها.
- 3- أهمية البحوث الاستشرافية المستقبلية.
- 4- أهداف البحوث الاستشرافية المستقبلية.
- 5- الجدوى العلمية والمجتمعية للبحوث الاستشرافية.
- 6- في علمية البحوث الاستشرافية المستقبلية.

- 7- بحوث الاستشراف المستقبلي وعلاقتها بالبحوث الاجتماعية الأخرى.
- 8- الدراسة السوسولوجية الاستشرافية المستقبلية.
- 9- أنماط البحوث الاستشرافية المستقبلية.
- 10- الموجهات النظرية والأساليب المنهجية للبحوث الاستشرافية المستقبلية.
- 11- مستقبل البحوث الاستشرافية المستقبلية.
- 12- صعوبات منهجية تعترض انتشار ثقافة البحوث الاستشرافية المستقبلية.

1- مفهوم الاستشراف المستقبلي:

يعد التجذير لمصطلح والتأسيس لمفهوم في أي بحث علمي ضرورة معرفية ومنهجية، وهدفًا رئيسيًا يعمد إليه الباحث في رصد المعالم التي يبين في ضوئها ماهية ما سيشغل عليه، بوصفه المحدد الرئيسي للأطر التي يستند إليها البحث، الضابط لمساره نحو ما يروم. وللتوصل إلى تعريف مناسب لمصطلح الاستشراف تقتضي المنهجية العودة إلى المعاجم والقواميس اللسانية العربية أولاً للتعامل مع المفردة كما وردت فيها، لما لذلك من أهمية في التمكين من الوقوف على دلالاتها على النحو الذي قد رسمته الدلالات المعممة اجتماعياً وثقافياً، قبل تتبع مسارها الدلالي الذي تطورت عبره، وما باتت تعنيه في رحلتها التطورية في غيرها من الاستخدامات، والتي إن نأت فيها عن استخداماتها الأولى لن تبتعد عن وجه من الأوجه الدلالية التي رسمها لها المعجم العربي في أول عهد له بها¹.

يدور معنى الاستشراف في اللغة حول العلو، والمكان العالي والمجد والحسب، والاستقبال، "فالشين والراء والفاء أصل يدل على علو وارتفاع. فالشرف: العلو، ويقال استشرفت الشيء إذا رفعت بصرك تنظر إليه"².

وفي تعقبه المعجمي لكلمة الاستشراف بجذرها اللغوي واشتقاقاته المختلفة، يوجز (بن صافية) القول بأن:

أ- الاستشراف فعلٌ يَطْلُبُ به المُسْتَشْرِفُ معرفة شيء قائم حاضراً، لم يستبينه على حقيقته بعد، ولم يستقر في ذهنه يقيناً، والقول بالطلب يؤسسه الفعل استشرف " كفعل ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف (الألف والسين والتاء)، على وزن اسْتَفْعَلَ، الوزن الذي يفيد الطلب أول ما يفيد"⁽³⁾، نحو الاستغفار (استغفر) والاستفهام (استفهم).

¹ عبد الله بن صافية، الاستشراف في الرواية العربية: مقارنة سردية في نماذج نصية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأدب العربي، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2012-2013م، ص7.

² أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001، ص5.

ب- وبأنه فعل لا تقوم قائمته إلا باتخاذ السبب؛ كوضع اليد على الجبين تحديداً لمجال الرؤية وتدقيقاً لها أو باعتلاء شيء لمد البصر أكثر، والاستشراف بهذا يستدعي فعلاً سابقاً عن التبصر يدعمه ويؤسس له.

ج- كما أنها مفردة تحيل إلى ما يخالغ النفس من توقع لمآلات ما نستبصره، ومن هنا يأخذ المصطلح دلالاته الزمنية بما لم تدركه الذات ولم تخبره سابقاً، فهو فعل يستدعي الما - بعد والغائب الذي نبتغي معرفته، وعليه فالاستشراف من هذه الناحية مرتبط بالنفس وزمنها الأمر الذي أشار إليه "ابن منظور" بالقول (حديث النفس وتوقعه)؛ أي ما تستبقه الذات معرفة قبل أن تتيقن منه¹.

ولقد اتسع مدلول الاستشراف ليشمل كل ما له علاقة بإدراك الغائب واللاحق من المعرفة - مع ما تشير إليه لفظة "اللاحق" من دلالة زمنية - أي الذي لم تدركه الذات ولم تخبره بعد، وتبعاً لذلك استبدلت تجارب تنتظره الذات وتعلق عليه آمالها كمقابل للمتحقق وللمعرفة الجاهزة، فإن المصطلح وصل نفسه بالمستقبل من كل شيء؛ فدل على الفكر المتجه نحو الفعل المآلي، حيث تنصب الرغبة أو الإرادة، بالتعارض مع الاسترجاع²، ليتصل المصطلح بعدها بالاستشرافية كبديل لمصطلح علم المستقبل أو المستقبلات³.

وفي ضوئه يعقب (حسن الشريف) الذي قام بترجمة كتاب (إدوارد كورنيش) المعنون: الاستشراف: لا يهدف الاستشراف على التكهن بتفاصيل أحداث المستقبل لكل فرد منا، ولا حتى للمجتمع وللإنسانية ككل؛ فهذا مجال لـ "التنجيم وقراءة الكف"، لكن الاستشراف هو مهارة عملية تهدف لاستقراء التوجهات العامة في الحياة البشرية، التي تؤثر بطريقة أو بأخرى في مسارات كل فرد وكل مجتمع⁴.

ومثل هذا الاستقراء يسهل على الفرد - وعلى المجتمعات والأمم - أن يتهيأ بشكل أفضل لما سيأتي وإن يأخذ من القرارات ما يمكن أن يجعل المستقبل المتوقع أفضل. وإذا كنا غير قادرين من استشراف تفاصيل القادم من الأحداث؛ فإن ما يمكن استقراءه عن مجريات الحياة البشرية يدعو للقيام بما يمكن إعداداً لما سيأتي؛ فالمستقبل ليس قدراً "يحدث"، بغض النظر عن ما نقوم به، ولكن ما نقوم به يكون له التأثير المباشر على جعل إمكانات إمساكنا

¹ عبد الله بن صفية، المرجع السابق، ص 8-9.

² أندريه لالاند، الموسوعة الفلسفية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ترجمة: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، 2001، ص 1062.

³ عبد الله بن صفية، المرجع نفسه، ص 9.

⁴ أنظر: إدوارد كورنيش، الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل، ترجمة: د. حسن الشريف، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص 12 مقدمة المترجم.

بمسارات حياتنا افضل¹، وهو مقصود الدراسات والبحوث الاستشرافية؛ مما يعني أن الاستشراف لا يعني ضمان وقوع المستقبل بقدر ما أنه يعطي قراءات تساعد في التحسب والتوقع Anticipation، وهو بذلك يستند إلى أحداث الحاضر وتفاعلاته، ويستخلص جزءاً كبيراً من افتراضاته من طرق محسوبة ونظريات لها بعدها الرقمي، كنظرية الاحتمالات، والتنبؤات الإحصائية، وفيزياء الكم وغيرها.

وقد أُصطلح على تعريف الاستشراف المستقبلي من خلال هذه المعاني والدلالات بعد أن ربط بدراسات مستقبلية مشروطة لقضية ما، سواء قامت بها مراكز أبحاث أم مجموعات متخصصة أم شخص مطلع في هذا المجال²؛ ولذلك يعرف (الدجاني) الاستشراف اصطلاحاً بأنه بشكل ما: الدراية بالممكنات المرتبطة بمعطيات التاريخ والواقع الراهن والسنن والقوانين النفسية والاجتماعية والكونية³.

ويلحظ (محمد بريش) أن المصطلحات تعددت حديثاً عند الخبراء العرب للدلالة على دراسة المستقبل، شأنه شأن العديد من الفنون والعلوم الوافدة من الغرب أو المنقولة عنه، وأصبحت فنون الإعداد للغد تنعت بأسماء عدة: استشراف المستقبل، التنبؤ بالمستقبل، صور المستقبل البديلة، التخطيط المستقبلي، عالم الغد، وهلم جرا.. إلا أن تزايد الدراسات والبحوث عربياً - ولو ببطء - في هذا الميدان، جعل المصطلحات الثلاثة: استشراف المستقبل، المستقبلية، وعلوم المستقبل، أكثر انتشاراً واستعمالاً من غيرها. وإن كان المصطلح الأول يكاد يكون سائداً اليوم في مختلف الأدبيات والأبحاث والدراسات التي تناولت بالدراسة والتحليل آفاق المستقبل في العالم العربي⁴.

ويعقب (بريش): أن هذا التعدد في التسمية لتتويع الألفاظ الأجنبية الدالة على هذا العلم عند أهله؛ فالناطقون بالإنجليزية يستعملون المصطلحات الآتية⁵: (Futurology) وترجم

¹ المرجع نفسه، ص.ص 13-14.

² محمود احمد عبد السلام، الاستشراف المستقبلي في القرآن الكريم، رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا في الجامعة الوطنية لنيل درجة الدكتوراه، الجامعة الوطنية للغات الحديثة في إسلام آباد، باكستان، 2003، ص.ص 19-20.

³ احمد صدقي الدجاني، عن المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة، دار البشير، عمان - الأردن، 1992، ص.4.

⁴ محمد بريش، حاجتنا الى علوم المستقبل، مجلة المسلم المعاصر، العدد 61، 1991، ص.ص 51-53.

⁵ حول الجدل الذي يثار حول مصطلح المستقبل والاستشراف المستقبلي ومرجعيات الاختلاف حوله ومسوغاته، انظر: هاني عبد المنعم خلاف، المستقبلية والمجتمع المصري، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ابريل 1986، ص.ص 8-24. وأمينه الجميل، ماهية الدراسات المستقبلية، مكتبة الاسكندرية - وحدة الدراسات المستقبلية، الاسكندرية - مصر، 2011، ص.ص 26-33.

بالمستقبلية أو علم المستقبل، (Discipline of studying the future) وترجم بعلم دراسة المستقبل و(futurism) وهو مصطلح استعمله العالم الأمريكي ألفين توفلر (Alvin Toffler) في كتابه الشهير "صدمة المستقبل" إلا أن هذا المصطلح يختلف مدلوله المتداول عن مدلول مصطلح (Futurology) لأن الأخير يرمز إلى علم المستقبل بيد أن الأول في الاصطلاح الجمالي، يدل على حركة فنية واتجاه فني مفرط في معاداته لكل ما هو تقليدي مألوف وفي اللغة العربية ترجم المصطلحان المشار إليهما بلفظ ومصطلح واحد: "المستقبلية" مع أن الاتجاه الفني الذي يرمز المصطلح إليه يرفض المستقبل، ويهاب السرعة والآلة، ويمجد الروح الوطنية ونزعة الحرب. أما الناطقون بالفرنسية فيستعملون مصطلح (Futurologie) وهو قليل التداول عند المهتمين بالدراسات المستقبلية ويقابل مصطلح (Futurology) عند الإنجليز، وترجم بعلم المستقبل أو المستقبلية ومصطلح (Prospective) الذي ابتدعه رائد علم المستقبل بفرنسا غاستون برجر (Gaston Berger) وهو المصطلح الشائع في اللغة الفرنسية، مشتق من فعل (Prospecter) أي نقب وفحص بتدقيق وانتظام وفاعله (Prospecteur) أي منقب ومكتشف ومن هنا كان مصطلح "الاستشراف" العربي أقرب إلى التعبير الفرنسي، لتوصيف عملية التنقيب والاستكشاف¹.

ولذلك يميل البحث الحالي إلى الذين عبروا عن هذا المنهج والعلم بمفهوم "استشراف المستقبل" لما تحمله لفظة الاستشراف من دلالة في اللغة العربية، تعبر عن المراد فعلاً من اكتشاف آفاق المستقبل، والتطلع لسبر أغواره، ومن هنا كان استشراف المستقبل، هو النظر إلى الزمن القادم بغية تصور الواقع المقبل، انطلاقاً من شرفة الواقع الحاضر، واستيعاباً لعبر الواقع الراحل.

ولما كان هدف الورقة الحالية هو التوصيف التعريفي وليس موازنة الآراء والاتجاهات حول الاستشراف المستقبلي يمكن الإيجاز معنى²، على أن الاستشراف المستقبلي هو: تخصص

¹ محمد بريش، المرجع نفسه، ص.ص 53-55.

² والمحاولة البحثية الحالية غير معنية بمحاورة عدد آخر من المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة؛ إلا أنه من المحبذ تقديم خلاصة تفيد المعنيين بهدف الموازنة والتمييز، كالتخطيط والنبوءات والاسقاطات: فمصطلح التخطيط عبارة عن تدخل واع لإعادة صياغة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة والمتاحة لسلطة مركزية تملك إمكانيات التطبيق الفعلي من متابعة وإدارة وتنفيذ. ولذلك فإن التخطيط طويل المدى لا يوجد إلا في النظم أو الدول الاشتراكية التي تمارس قدراً من الإشراف المركزي على الحياة الاقتصادية يسمح لها برسم السياسات والبرامج ذات التخطيط الطويل أو المتوسط المدى. والحقيقة أن بحوث المستقبل عبارة عن استقراء للمستقبل أكثر منها تخطيطاً له.

علمي ومنهج بحثي، يهتم بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات الفعل الإنساني، والغرض من هذا التخصص مساعدة متخذي القرارات أن يختاروا بحكمة من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين¹.

إلا أن الورقة البحثية الحالية؛ تتبنى الصياغة الآتية لاستشراف المستقبل، بأنه يعني: اجتهداً علمياً منظماً يرمي إلى صوغ مجموعة من التوقعات المشروطة التي تشمل المعالم الرئيسية لمجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات عبر فترة زمنية مستقبلية. وهو جهد علمي لا علاقة به بالرجم والتكهن، يعتمد على أساليب الاستشراف العلمي التي تقوم على فهم للماضي والحاضر والعوامل المختلفة التي أدت إليها. ولذلك فإن الاستشراف العلمي لأبعاد المستقبل يتوقف على كم ونوع المعرفة العلمية المتوافرة عن الواقع².

وبتضح، أن بحوث الاستشراف المستقبلي لا تتضمن فقط دراسة معلومات الماضي والحاضر والاهتمام بها، ولكنها تتضمن أيضاً استحضار واستشراف المستقبلات البديلة الممكنة والمحتملة واختيار المرغوب منها، ومن ثم التخطيط والعمل على تحقيقها، وهي مسألة تحتاج إلى محمولات معرفية واسعة وجهد مكثف من الباحثين المعنيين بهذا الميدان.

2- نشأة البحوث الاستشرافية وتطورها:

تعددت سبل توجه الإنسان بفكره نحو المستقبل على مدار الفترات المتعاقبة تاريخياً، وذلك من حيث الكيفية التي ينظر بها الأفراد إلى مستقبلهم من ناحية، ومن ناحية أخرى من حيث تأثير القيم المعاصرة في كل زمان على وجهات النظر التي تسعى إلى تقديم إطار ما

أما النبوءات فهي تستند إلى الفكرة القائلة بأن المستقبل أمر محدد مسبقاً والمطلوب هو الكشف عنه فقط، وهنا نلاحظ أن النبوءات أقرب إلى مجال الممارسات الفردية منها إلى مجال التجمعات البشرية الكبرى مثل الدولة أو مجموعات الدول. وكنا قد أكدنا في السابق أن بحوث المستقبل عملاً جماعياً لا يقوم على جهد فردي.

أما مفهوم الإسقاط Projection فهو يستخدم للإشارة إلى الدراسات التي تركز على المدى القصير لاستخلاص الاتجاهات العامة والعلاقات الكمية المستقاة من متابعة ماضي الظاهرة المدروسة، وذلك مثل الإسقاطات السكانية. وإذا كانت بحوث المستقبل ليست بتخطيط طويل المدى أو نبوءات أو إسقاطات، فذلك لأنها تأخذ بمفهوم استشراف المستقبل. أنظر: علي عبد الرزاق جلبي، استراتيجيات دراسة المستقبل: الأسس المعرفية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2007، ص 117-121.

¹ يعتمد هذا التعريف الدلالي على ما اقتبس: ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم - أساليب - تطبيقات، مركز الكتاب للنشر - المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، 2004، ص 51.

² اعتمدت هذه الصياغة على: عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية "الاشكاليات والآفاق"، عالم الفكر، الكويت، المجلد 18، 1988، العدد الرابع، ص 968.

لتفسير المستقبل. فعلى سبيل المثال: قدم أفلاطون رؤيته نحو ما يجب أن يكون عليه المجتمع مستقبلاً مستنداً على فكرة العدالة، فالدولة الفاضلة لدى أفلاطون وصفت من وجهة نظر فيلسوف يتعامل مع سياق اجتماعي وسياسي وحضاري معين، هذه الدولة شكلت بناءً على قوام سياسي معين - وبشكل ما - على الماضي الذي انتقد في العصر بموت سقراط وبكل المناقشات والحوارات التي أجراها مع نظرائه والتي حاولوا فيها بناء دولة مثالية. مفهومه عن المستقبل تمثل في شيء ما قد يحدث في المستقبل لكنه ليس بالحاضر في زمانه.

وكان أفلاطون يعتبر المستقبل رؤية لحياة أفضل؛ فكما كتب كورنيس "لقد طور أفلاطون مفهوم المجتمع المثالي لتحقيق العدالة المثلى، والتي نطلق عليها نحن الآن اليوتوبيا، ولكن أفلاطون هو من طورها من قبل أن يكون لها اسم يطلق عليها ولا مصطلح يمثلها".

بينما مدينة الرب عند القديس أوغسطين هي مجتمع يقوم على الحب ويحرض على مجتمع الأفراد القائم على التفاخر. وإن كان أفلاطون رأى أن مدينته لا يمكن قيامها في حاضره؛ فقد أكد أوغسطين أن مجتمعه المثالي يمكن أن يتحقق واقعياً من خلال القيام بتغييرات هيكلية للمجتمع الذي يعيش فيه.

أما الفيلسوف الإنكليزي توماس مور في كتابه (يوتوبيا) الذي نشر في العام 1516م، فقد صور المجتمع المستقبلي الذي تتحقق فيه المثالية بالمجتمع الذي يتبع فيه الأفراد مجتمعاتهم، وتبلورت أفكاره حول ملكية الأفراد المشتركة لموارد المجتمع. اليوتوبيا لديه تمثلت في جزيرة تخيلية تقوم على التسامح وروح التواصل، وهي قيم ومفاهيم شديدة الاختلاف عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي عاصره وعاش فيه.

أما كتاب الفيلسوف الفرنسي فرانسيس بيكون "أطلنيس الجديدة" الذي نشر العام 1672م، فإنه وضع فيه تصوراً لمجتمع مثالي معتمداً على قيمة عظمة الإنسان، وهو بذلك يعارض رؤية توماس مور التي تجعل من الفرد مجرد تابع للمجتمع، فبيكون يعتمد بشكل كلي على الفرد والتطور العلمي الذي يحقق حالة مستمرة غير منتهية من التقدم. ويعد هذا الكتاب نموذجاً للاستشراف العلمي - في التفكير المستقبلي - الذي يمكن أن يرى على أنه كان الملهم لكل نماذج استقراء المستقبل العلمية والتكنولوجية في القرن التاسع عشر¹.

وإذا مضينا قدماً سنجد أن كارل ماركس قد قدم نموذجاً متكاملًا يضع فيه الحلول المثالية لكل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي واجهت الأفراد في عصره، ناظرًا إلى مستقبل مثالي يتحقق من خلال إصلاحات اجتماعية تقوم على حتمية الصراع وانتصار الطبقة العاملة؛

¹ حول هذه المرحلة التي تعنون بالمرحلة اليوتوبية الممهدة للدراسات الاستشرافية المستقبلية، أنظر للتفصيل: إدوارد كورنيس، مرجع سابق، ص.ص 247-251.

من خلال ماديته (العلمية) أساساً لعلم المستقبل منهجاً وتصوراً كونياً مرتكزاً إلى صراع الطبقات دافعاً بحركة التاريخ نحو المستقبل حيث المجتمع الشيوعي، مجتمعاً مثالياً بتصوره.

هؤلاء الكتاب وغيرهم ممن وضعوا تصور عن الشكل المثالي للمستقبل، لم يسعوا بحثاً وراء وضع تعريفات قاطعة حادة لما يقوم به من أنشطة، ولما يضعوه من أفكار تصيغ شكل المستقبل، فالحاجة لوضع مصطلحات ومفاهيم في أزمانهم لم تكن بالأهمية التي برزت فيما بعد، وإنما كانت رؤيتهم تركز بشكل مباشر على الاتصال بثقافتهم وبالتالي مجتمعاتهم؛ فقد خرجت هذه الرؤى المختلفة للمستقبل المرجو من التكوينات والبنى الاجتماعية التي عاشوا فيها، وربطت باحتياجات وآمال الأفراد في ذلك الوقت.

فيما بعد اختلفت نظرة الأفراد نحو المستقبل؛ فانتحوا بعيداً عن التصورات المثالية التي غالباً ما اتسمت بالخيال ولم تستطع أن تقف على أرض الواقع وأن تستمر في تحقيق أفكارها إلى النهاية، إلى مستقبل آخر لا يعتمد على التصورات والأحكام ولكن على الاختيارات والبناء.

في الأربعينيات وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، سعت البشرية إلى معالجة التغيرات السريعة والمترابطة التي تفاجئ العالم بشكل مستمر، وكان سبيلها لذلك محاولة تلمس الأبعاد المستقبلية التي سيؤول إليها المجتمع بشكل خاص والعالم بشكل عام نتيجة للأفعال والسياسات الحالية، من أجل تجنب العالم أن يسحق من دون وعي تحت وطأة الأحداث المفاجئة، ومن هنا جاءت الحاجة الكبرى لدراسات تهتم في المقام الأول بوضع رؤية لمستقبل آمن ينعم بالسلام.

طورت فكرة السعي لتوقع الأحداث خلال تحليل علمي لاتجاهات ومؤشرات التغيير في البداية في الولايات المتحدة الأميركية في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها مباشرة. لحق بهم فيما بعد برتراند دو جوفونيل وآخرون في أوروبا، محاولين معالجة الأبعاد الفلسفية والاجتماعية للدراسات المستقبلية، ومؤكدين على أهمية وضع بدائل ممكنة للمستقبل بجانب وضع توقعات مفصلة للنتائج البعيدة المدى لأفعال وسياسات معينة. وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، درس باحثو الدراسات المستقبلية الفرنسيون الأبعاد السياسية والعلمية من منظور الدراسات المستقبلية.

في النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، أنشأ جاستون بيرغر مركزاً لدراسات المستقبل المحتمل، بدأ هذا المصطلح في الانتشار في أوروبا في ذلك الوقت وعرفه بيرغر على أنه "اتخاذ القرارات بالاعتماد لا على الاحتياجات الفورية فحسب، ولكن كذلك على النتائج الطويلة المدى". بعد موت بيرغر، أكمل الاقتصادي بيير ماس مجهودات بيرغر في هذا المجال، وكمفوض عام للخطة التنموية القومية الفرنسية، سعى ماس لبروز نموذج المستقبل المحتمل في التفكير، مما قاد إلى تبني هذا النموذج في الخطة التنموية القومية لفرنسا العام 1985.

في الفترة عينها، قوى بيرتراند دو جوفونيل من مكانة الدراسات المستقبلية من خلال

استخدامها في تحليل أنماط القوى، ومناهج الحكم، والاختيارات السياسية. وكانت الركيزة الأساسية التي تقوم عليها كل أفكاره هي قيمة الوقت ببعده الكلي - الماضي، والحاضر، والمستقبل - والذي في وسعه منفرداً أن يمكن الفرد من تأدية دور أساسي في الحياة السياسية. استمر دو جوفونيل في العمل على مجاله البحثي حتى أنشأ في النهاية الجمعية العالمية للمستقبلات التي أدت دوراً واضحاً في تبني وإنماء أبحاث المستقبلات.

قدمت العديد من الدول الأوروبية إسهامات كبيرة وهامة ساعدت على تطور حقل الدراسات المستقبلية، وخاصة تكوين قاعدة فلسفية له. ففي هولندا، قدم عالم الاجتماع فرد بوليك في كتبه صورة المستقبل، ونظرة إلى ميلاد الأبحاث المستقبلية منبثقة من منظور علم المعرفة بين العامين 1966م و1972م، حيث سيطر الجانب السياسي على معظم اهتمامات الدراسات المستقبلية في هولندا.

ويمكن القول إن أعمال جان تيمبرجن ومجموعته البحثية مثلت نقلة في تاريخ تطور أبحاث المستقبلات، خاصة التقرير الذي جهز لنادي روما المعروف بتقرير ريو. ففي 15 يونيو 1968م تأسس نادي روما من أجل معالجة معضلة سيادة التفكير القصير المدى في الشؤون الدولية، وخاصة المخاوف المتزايدة في شأن الاستهلاك غير المحدود للموارد في ظل عالم يزداد ترابطاً. وفي هذا الإطار؛ قدم جان تيمبرجن تقرير ريو، الذي وضع فيه رؤيته حول "التنظيم العالمي الجديد".

وفي بريطانيا؛ تبنت وحدة أبحاث علم السياسات في جامعة سيكس حقل أبحاث المستقبلات، وأضفت على البعد التنبؤي أهمية بالغة في معظم توجهاتها البحثية، ما أعطى لهذا الحقل الناشئ دوراً ريادياً في تلك الفترة، خاصة عند تقديم نماذج نقدية للأنظمة الدولية؛ كما حاولت الوحدة خلق نظرية لأبحاث المستقبلات قائمة بذاتها من خلال مساهمات فريق ينتمي كل فرد فيه إلى الانضباط مغاير عن الآخر.

وقد ساهمت الدول الاسكندنافية كذلك في تطور حقل الدراسات المستقبلية، وقدمت المعاهد والمنظمات البحثية نتائج أبحاثها للحكومات في محاولة لرفع درجة الاهتمام بمثل هذه الأبحاث تدريجياً وبمرور الوقت. في لوكسمبورغ في النمسا، قام المعهد الدولي لتحليل الأنظمة بدور ريادي في مجال أبحاث المستقبلات في أوروبا كاملة؛ فهذا المعهد الذي كان قد أنشئ بالتعاون العلمي والمالي مع عدد كبير من الأكاديميات الوطنية - خاصة أكاديمية الولايات المتحدة للفنون والعلوم، وأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفياتي (قبل انحلاله عام 1991) - سعى لتحليل الأنظمة من خلال أبحاث المستقبلات وأدخل البعد التنبؤي على مختلف المجالات البحثية، وقد برز في دراسة قطاع الطاقة مستخدماً الدراسات المستقبلية.

وقد لفتت الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية انتباه الباحثين في هذا المجال

لمجهوداتها ذات الثقل لتطوير الدراسات المستقبلية. المصطلح المستخدم في هذه الدول قبل سقوط حائط برلين كان التكهّنات، والذي اعتبر الدراسات المستقبلية عملية مصيرية تسبق وضع عملية السياسات والخطط. مؤسسات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي في دول الكتلة الشرقية وجهت سياستها وفقاً للتنظيمات والعمليات التكنولوجية العلمية الحديثة. وهذا الارتباط كان جلياً بين التقليد الوضعي وأفكار لينين التي جعلت من مبادئ الشيوعية العلمية قاعدة للتخطيط. فوفقاً لمدرسته الفكرية، التوقع مرحلة لها أولويتها في التخطيط، والتوقع والتخطيط يحتلان مستويات مختلفة من الموضوعية والتعقيد، ولكنهما بالضرورة مرتبطان. الدول الاشتراكية ركزت على تحليل العملية العلمية والتكنولوجية، وعلى نتائجها بوصفها عناصر للتطور الاجتماعي لما يحمله المستقبل بداخله من قدر كبير من الإبداع. هذا التوجه تمّ التخلي عنه نهائياً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وإن كانت أهميته التاريخية لا يمكن تجاهلها.

أجريت أولى الدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة الأميركية لتقديم الاستشارات للوكالات الحكومية والشركات التجارية. ثم انتقلت مثل هذه الدراسات إلى الجامعات والمراكز البحثية المتخصصة بواسطة أفراد مثل جون ماكهيل الذي أجرى مثل هذا النوع من الأبحاث في مركز الدراسات التكاملية الذي كان يديره في جامعة هيوستن، وفي مركز سوني/ بافلو بواسطة مَعْدَا ماكهيل. وتجرى الدراسات المستقبلية للأنظمة حالياً بواسطة هارولد لينستون في بورتلاند وبواسطة جميس دايتور في هاواي، وهو الذي أشرك المواطنين المحللين في أبحاثه من خلال تضمين مجهوداتهم في تصميم مستقبلهم الخاص. ويتنوع وتعدد باحثي الدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة وكندا، يمكن تقسيم توجهاتهم بشكل مبدئي كما يلي¹:

- توجه تكنولوجي: ممثلو هذا التوجه هم هيرمان كان وأولاف هيلمير وتيودور جوردان، وغيرهم ممن يقومون بإجراء دراسات مستقبلية في مجال التحديث والتطور التكنولوجي.
- توجه سوسيولوجي: ورؤاد هذا المجال هم ألفن توفلر وجايمس دايتور ودانيال بيل وجون

¹ أعتمد العرض التتبعي التاريخي للفكر والمنهج الاستشرافي المستقبلي وأبرز الفعاليات المعرفية والعلمية في هذا المجال على: عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص.ص 961-992، وأمينه الجميل، مرجع سابق، ص.ص 12-25. أما بخصوص المساهمات العربية في مجال الدراسات الاستشرافية المستقبلية - إذ لا مجال لعرضها الآن، وهي قد أتت لاحقة للمساهمات العالمية التي أشير إليها؛ أنظر: محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل "نظرة تقويمية"، عالم الفكر، الكويت، المجلد 18، العدد الرابع، 1988، ص.ص 1005-1026. وأيضاً: إبراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص.ص 26-31. أما بخصوص المساهمة الليبية في مجال الاستشراف، أنظر: مركز البحوث والاستشارات، ليبيا 2025 رؤية استشرافية (مسودة التقرير النهائي)، جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا، يونيو 2008.

ماكهيل في الولايات المتحدة، وكيمون فالاسكاكس في كندا.

- توجه علمي تكاملي: هذه المجموعة تضم باحثي الدراسات المستقبلية الذين قدموا المشاريع المختلفة لنادي روما مثل دينيس دونيلا مادوز وميهاجو ميساروفيتش، وهم ممن اشتركوا في جماعة التنظيم العالمي في نيويورك، التي يديرها سول ميندولفيتس.

أما واقع الدراسات الاستشرافية المستقبلية في العالم العربي والإسلامي، يشخص المختصون، مازال الإدراك بضرورة النهوض بهذا النوع من الدراسات ضئيلاً للغاية، في الوقت الذي يفترض فيه أن الحاجة لهذا الحقل باتت أكثر من ضرورية، نظراً لطبيعة الظروف والأوضاع التي تحيط بهذه المجتمعات في ظل ثورة المعلومات وانفجار المعرفة، ومع تحديات العولمة الأحادية الاتجاه، وتعاضم التغيرات العالمية التي لا تستطيع الموانع الطبيعية والجغرافية أن تحد من تأثيرها.

يقول (المهدي المنجرة) رائد الدراسات المستقبلية العربية: بدأنا في العالم العربي إجراء بعض الدراسات المستقبلية منذ عقد الثمانينات في القرن العشرين، وانتهينا إلى معرفة أهميتها؛ إلا أنها لم تصل إلى ما نرجوه.. وأدى غياب الدراسات المستقبلية في المرحلة الماضية إلى تعاملنا مع الأحداث كردة فعل، في حين أن العالم العربي يعد الاحتمالات المختلفة لكيفية التصرف تجاه الكوارث الطبيعية لتجنب آثارها المدمرة اقتصادياً وبشرياً واجتماعياً.. ي حين أن العالم العربي يتغلب على المشاكل بتأجيلها إلى المستقبل¹.

وأول دراسة مستقبلية شملت المنطقة العربية قامت بها، كما يقول المنجرة، "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" في باريس، وخرجت بنماذج وسناريوهات خاصة بالقرن الواحد والعشرين، وتمت هذه الدراسة من دون أية مشاركة عربية.

وفي عام 2002م، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، تقريراً نهائياً لمشروع "استشراف مستقبل الوطن العربي" يقوم على عدد من الدراسات التي تبناها المركز منذ ثمانينات القرن العشرين* الذي اختير له أن يكون بعنوان مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات؛ وهو يمثل أول جهد علمي عربي جماعي كبير من نوعه للتعرف على إمكانات الوطن العربي وقدرات الأمة حاضراً ومستقبلاً، في إطار المتغيرات العديدة التي تحكم النظامين الإقليمي والدولي خلال العقود الثلاثة اللاحقة على تاريخ صدوره.

¹ نقلاً عن: زكي الميلاد، المسألة الحضارية: كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير؟، الطبعة الثانية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2008، ص.ص 202-203.

* تدرج ضمن هذه الدراسات: صورة المستقبل العربي 1982، مشروع استشراف الوطن العربي 1988، العقد العربي القادم - المستقبلات البديلة 1988.

ويتبنى هذا التقرير النهائي ثلاثة مشاهد (سناريوهات) رئيسية محتملة للمستقبل العربي: الأول: مشهد التجزئة، والثاني: مشهد التعاون والتنسيق الإقليمي، والثالث: مشهد الوحدة العربية الاتحادية. ويحاول التقرير أن يجتهد، بكل ما أوتي الفريق المركزي الذي أعده من معرفة، في استجلاء هذه الاحتمالات الممكنة، وشروط كل احتمال فيها، وما ينطوي عليه كل احتمال من آليات وتداعيات، وما يترتب عليه من نتائج.

وقد نوه التقرير إلى ما وصفهما، حقيقتين مهمتين: أولاًهما: حقيقة أن الوضع العربي القائم هو وضع مترد للغاية ولدرجة ربما لم يسبق لها مثيل منذ أن حصلت الدولة القطرية على استقلالها. ثانيهما: إن هناك إمكانات واقعية لتغيير هذا الوضع إلى ما هو أفضل قبل أن يتحول إلى ما هو أسوأ، خلال العقود الثلاثة من تاريخ صدور التقرير.

وبين التقرير: أن الوعي بهاتين الحقيقتين والإجماع عليهما، هو شرط ضروري لتغيير الوضع القائم إلى ما هو أفضل، ولكنه شرط غير كاف. إن شرط الكفاية هو الإرادة على كل مستوياتها، إرادتنا كأفراد وجماعات، وكتنظيمات وأحزاب ومؤسسات وكشعوب وحكومات وبلدان عربية، والوعي يسبق الإرادة وهو ضروري لها ولكنه ليس بديلاً عنها.

وأوصى هذا التقرير - آنذاك - إلى أن المهمة الأولى والعاجلة هي أن تنتقل طلائع القوى الحية في الوطن العربي من قراءة نتائج هذا المشروع في تقريره النهائي، إلى بلورة مشروع حضاري سياسي عملي، يكون حده الأدنى هو المشهد الثاني، وحده الأعلى هو المشهد الثالث¹.

وقد ظهرت لاحقاً عدد من الجمعيات التي تُعنى بالدراسات المستقبلية، بعدما شرعت الجهات الحكومية والخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين تقريباً في إنشاء المراكز المعنية بالدراسات الاستشرافية والمستقبلية، ولعل من أبرزها:

- مركز البحوث والدراسات المستقبلية، لبنان.
- المركز الإسلامي للدراسات المستقبلية، لبنان.
- مركز الدراسات المستقبلية، صنعاء.
- المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة.
- معهد الخليج للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، الكويت.
- المركز العربي للدراسات المستقبلية، العراق.
- المركز العراقي للدراسات المستقبلية، العراق.
- جمعية الدراسات المستقبلية، المغرب.

¹ أنظر: خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

- مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط - مصر.

- مركز البحوث والدراسات المستقبلية، جامعة القاهرة.

ولكون المجال لا يتسع للمتابعة التطورية التاريخية التفصيلية لهذا الميدان، يمكن إيجاز القول بصياغة شمولية، أن الدراسات والبحوث الاستشرافية المستقبلية التي اعتمدت المقاربات المنهجية العلمية قد سارت باتجاهين¹:

1- اتجاه المؤسسات ومراكز الأبحاث والدوريات العلمية في هذا الجانب، نحو دراسات مستقبلية ذات توجه عالمي أكثر منها إقليمي أو لدول معينة، وذات طابع شمولي أكثر منها التخصص في قطاع معين دون غيره، ويتضح ذلك في أن في أوروبا حالياً 124 هيئة تعمل في مجال الدراسات المستقبلية. لكن الملفت للنظر في هذا الجانب أن 67% من الدراسات المستقبلية تقوم بها الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات العسكرية، كما أن 97% من هذا الإنفاق على الدراسات المستقبلية يتم في الدول المتطورة.

2- الاتجاه المنهجي في الدراسات المستقبلية: إذا أفترضنا أن دراسة العالم الفرنسي كوندرسيه Sketch for a Historical Picture of the Progress of the Human Mind عام 1793 أول محاولة للنظر في الدراسات المستقبلية على أسس منهجية علمية على أسس منهجية علمية فإن تطور الدراسات المستقبلية في هذا الجانب مرت بالمراحل الآتية²:

1- تغليب منهج الإسقاط والحدس والمنظور التجزيئي في المرحلة الأولى.

2- تطوير المناهج الكمية والاستقرائية، مثل المصفوفات الرياضية والدوايب والسيناريوهات، ونظرية الاحتمالات والثلاثيات والمسافة واللعب والمحاكاة...الخ من التقنيات.

3- بدأت المرحلة الثالثة بالميل التدريجي نحو المنظور الكلي على أساس أن الكل أكبر من مجموع أجزائه، وترتب على ذلك سلسلة من النتائج:

4- التحول من مفهوم القوة على أساس الكم إلى القوة على أساس النتيجة المترتبة عليها.

5- التحول بمفهوم ميزان القوى على أساس الثقل المعادل الذي عبر عنه جنتز في القرن التاسع عشر إلى مفهوم الترابط.

6- التحول التدريجي للنظر للعلاقات الدولية من علاقات دولية صفرية إلى علاقات دولية غير صفرية مع كل ما يترتب على هذا التحول من نتائج.

¹ وليد عبد الحي، دراسات المستقبلية - النشأة والتطور والأهمية، التسامح (مجلة)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - سلطنة عمان، العدد الثالث، صيف 2003، ص76-77.

² سحر صبري ونعمة زهران، التفكير النظامي في الدراسات المستقبلية "من التحليل إلى التعقيد والتركيب والنمذجة"، وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الاسكندرية، الاسكندرية - مصر، 2012، ص. ص10-11.

3- أهمية الدراسات الاستشرافية المستقبلية:

إذا كانت دراسة المستقبل تشكل الآن مجالاً نامياً وواعداً من مجالات البحث والاهتمام بين المفكرين الذين ينتمون إلى نظم فكرية متباينة، حقق مكانة لا بأس بها على مستويات مختلفة، أهمها مستوى التطبيق والصعيد المرتبط باتخاذ القرار وصنع السياسة، فإن المتابع لهذا المجال يلاحظ تنوع وتعدد الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، وتشكل مشاغل واهتمامات الباحثين المعنيين بدراسة المستقبل. ولذلك نحاول التعرف على أهداف دراسة المستقبل وبحث استشرافاته، فضلاً عن الإحاطة بها، والإجابة على سؤال: ماهي الأهداف المتفق عليها بين المهتمين بدراسة الاستشراف المستقبلي، وتبين شغلهم في هذا الصدد؟:

1- أن اجتهاد علماء المستقبل بمحاوله تحقيق هذه الأهداف، كان لابد أن يصاحبه اهتمام مواز ببلوره مجموعه أدوات تصوريه وأخرى منهجية تسهل عليهم هذه المهمة، ولذلك يلاحظ كل من يتابع تراث البحث في دراسة المستقبل نمو نظريات عديدة استعان بها الباحثون في تصوراتهم للمستقبل أمكن حصرها في الوضعية وما بعد الوضعية والواقعية النقدية؛ مما يعني مساهمة هذا النمط البحثي في تطور الطرق والأساليب المنهجية في البحوث العلمية، علاوة على تصميم أطر نظرية تحليلية وتفسيرية تساهم في فهم الماضي والحاضر، تقدمة للاستشراف المستقبلي.

2- لا يزال ميدان الدراسات المستقبلية يشهد تطورات متلاحقة في منهجياته وأساليبه وتطبيقاته حتى صارت له مكانة مرموقة بين سائر ميادين المعرفة، ولم يعد ثمة حرج في الإشارة إلى هذا الميدان باعتباره علماً من العلوم الاجتماعية، هو علم المستقبليات أو علم الاستشراف المستقبلي¹.

3- تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة (Forces Driving)، والقوى والفواعل المحركة للأحداث.

4- بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عمليات المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع خيار منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج، ويترتب على ذلك المساعدة على توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الاختيارات المناسبة.

5- تساعد الدراسات الاستشرافية المستقبلية على التخفيف من الأزمات عن طريق توقعها قبل حدوثها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادأة للتعامل مع المشكلات

¹ انظر: علي عبد الرازق جليبي، مرجع سابق، ص 75.

قبل أن تصبح مخاطر وكوارث.

6- تعدّ الدراسات الاستشرافية المستقبلية مدخلاً مهماً ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي.

7- الاستشراف المستقبلي سيصبح أكثر أهمية مما هو عليه اليوم، حيث يجب أن نفكر في التأثيرات المعقّدة لتحديات مستقبلية ذات طابع جماعي، من أمثلتها، التهديد النووي بفناء الحضارة الإنسانية ووقوع السلاح النووي في أيدي غير عاقلة أو رشيدة، والتغيرات المناخية وما سيصاحبها من ظواهر الغرق والتصحر والجفاف، والضعف الهيكلي والانحازي للاقتصادات الوطنية وزيادة معدلات الفقر بسبب التفاوت الحاد بين المراكز والأطراف الدولية.

8- ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار، واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحلّ المشكلات، وزيادة درجة حرية الاختيار وصياغة الأهداف، وابتكار الوسائل لبلوغها، وتحسين قدرة صانع القرار على التأثير في المستقبل.

9- زيادة المشاركة المجتمعية في صنع المستقبل وصياغة سيناريواته، والتخطيط له، فالدراسات الاستشرافية مجال مفتوح لتخصّصات متنوعة، وميدان لاستخدام الأساليب التشاركية وعمل الفريق، بمعنى إنجاز الدراسة المستقبلية عن طريق فريق عمل متفاهم ومتعاون ومتكامل¹.

ومن هنا، تظهر أهمية التعرف على منطلقات هذا العلم الاستشرافي، وتوسيع دائرة المعرفة بهذا النوع من الدراسات المستقبلية في مجتمعاتنا ومؤسساتنا الأكاديمية والبحثية، بما تهدف إلى تحقيقه من أغراض، وبما تتبّعه من منهجيات وأساليب للبحث في المستقبل، وبصلتها بعمليات التنمية والتخطيط في سياق السعي للخروج من التخلف وتحقيق التنمية المستدامة.

4- أهداف البحوث الاستشرافية المستقبلية

تتمثل الأهداف الأكثر عمومية للدراسات المستقبلية في الحفاظ على فاعلية الإنسان ورفاهيته، والمساعدة على جعل العالم مكاناً أفضل للحياة لصالح البشر وكافة الكائنات الحية، والحفاظ على الحياة على الأرض، من منظور إنساني مستدام.

وهناك عدد من المهام الأساسية للدراسات المستقبلية قد لا تحظى باهتمام متساوٍ من

¹ محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطئتها عربياً، ورقة قُدمت إلى ورشة العمل حول الدراسات المستقبلية ضمن فعاليات منتدى الجزيرة السابع، بالعاصمة القطرية الدوحة، مارس 2013، ص.ص 5-6.

جانب المهتمين بدراسة المستقبل، تتمثل في دراسة المستقبل الممكن والمستقبل المحتمل ودراسة صور المستقبل والأسس المعرفية والأخلاقية لدراسات المستقبل وتأويل الماضي وتوجيه الحاضر، والتكامل بين المعرفة والقيم في سبيل تصميم الفعل الاجتماعي وزيادة المشاركة المجتمعية ونقل صورة معينة للمستقبل وترويجها ودور الاستشراف في دراسة المستقبل، يُعرض لها باختصار فيما يلي:

1- دراسة المستقبل الممكن: تنطوي على محاوله النظر إلى الحاضر بطرق جديدة ومختلفة عن التفكير المحافظ والتقليدي، وتبني وجهات نظر غير عادية، قد تكون غير منتشرة. وتتطلب هذه الدراسة تفكيراً مبدعاً من أجل رؤية الحقائق التي لا يراها الآخرون، كما تتضمن التفكير في المشكلات الآتية باعتبارها فرصاً، والعقبات الحالية باعتبارها قابلة للتجاوز. ويشمل هذا ليس فقط التساؤل حول ما هو حادث وإنما أيضاً ماذا يمكن أن يحدث؟ ويتضمن كذلك ما هو أهم أو توسيع نطاق الاختيار الإنساني. وعند دراسة المستقبل الممكن قد يتجه علماء المستقبل إلى بناء صور للمستقبل - للأفراد والمؤسسات والمجتمعات بأكملها - تؤول العالم بأشكال جديدة وتوجه الجهد البشري في اتجاهات جديدة. وبالتالي فإن أحد مهام باحث المستقبل هو دراسة امكانات المستقبل مهما كانت غير معترف بها أو غير محتملة عن طريق إعلام المجتمع أو الجمهور عموماً بالنتائج، بهدف توسيع نطاق الاختيار الفردي والمجمعي.

2- دراسة المستقبل المحتمل: إذ تركز هذه المهمة على المستقبل الأكثر احتمالاً لبعض الظواهر المحددة خلال فتره زمنية وفي ظل تكرارات محدده، مثل حجم الجريمة أو العنف في الشارع أو نوع الرعاية الصحية في بلد ما، أو جوده نظام التعليم أو حجم السكان أو تلوث مناطق أو بحار معينه... الخ، لتوجه نحو السؤال المهم: ما المستقبل المحتمل لظاهرة محددة إذا ما استمرت الأشياء على ما هي عليه؟، أو: ما هو المستقبل المحتمل إذا استمر الإنسان في السلوك الذي يفعله حالياً؟ والإجابة على مثل هذه التساؤلات تجعل البحث عن المستقبل الأكثر احتمالاً عملاً أكثر صعوبة، حيث نحتاج إلى معلومات أكثر لمعرفة أكثر الافتراضات ملائمة.

3- دراسة صور الاستشراف المستقبلي: تشكل هذه الدراسة اهتماماً رئيسياً للمعنيين بهذا المجال، وهم يستفيدون في هذا من مختلف نظريات التغير الاجتماعي، ويشتركون في التزامهم بنظريات ومنظورات مختلفة في صياغة صور المستقبل. ويستعينون في ذلك بتحليل مضمون مصادر متنوعة من المعطيات الخمسية والعشرية للدولة، ومضمون التشريع؛ فضلاً عن مصادر أخرى متوافرة، عن مقابلات شخصيه مع الزعماء أو

الأشخاص العاديين، وملاحظه سلوكه¹.

4- كيف تتشكل صور المستقبل: قد يدرس بعض باحثي المستقبل كيفية تشمله، ويهتمون بالكشف عن العوامل النفسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدد وتؤثر، وبالتالي تنتج صوراً معينة للمستقبل لدى شعوب أو ثقافات معينة، وفي زمن بعينه. وأكدت الدراسات والبحوث السوسيولوجية الحديثة، الآثار المفيدة للصورة الإيجابية للمستقبل، وأوضحت أن الصور المتفائلة للمستقبل حتى ولو بدت متخيلة قد تساعد الناس على السيطرة على محيطهم والتغلب على ما قد يعترضهم من ظروف غير مواتية أو تتجاوز مع أهدافهم على المدى الطويل ولذلك كان من بين أهداف الدراسات المستقبلية، دراسة صور المستقبل ذاتها وأسبابها ونتائجها².

5- دراسة الأسس المعرفية لبحوث المستقبل، أو محاولة الكشف عن أسس المعرفة التي تنتجها دراسة المستقبل، وأية إجراءات منهجية يستفاد منها في مجال المستقبل. وإذا كان باحثو المستقبل قد أنفقوا كثيراً من وقتهم في بناء أدوات منهجية من أجل البحث المنظم في بدائل المستقبل، وأنجزوا عديداً من البحوث الامبيريقية التي استخدمت فيها هذه الأدوات المنهجية، واهتموا بنقد مناهج بحوث المستقبل ابتداء من منهج دلفي وحتى بحوث اثنوجرافيا المستقبل، ونماذج الحاسب الآلي حتى ممارسات المستقبل. إلا أن المهنيين درساً وبحناً في هذا المجال قد حققوا انجازاً أقل بكثير في وضع بعض الأسس الفلسفية لتأكيداتهم عن المستقبل الممكن والمحتمل أو المفضل (صور المستقبل). ولذلك تشكل دراسة الأسس المعرفية لبحوث المستقبل هدفاً آخر من أهداف هذا المجال.

6- دراسة الأسس الأخلاقية لبحوث المستقبل: ويرتبط هذا الهدف بالهدف القائم على استكشاف المستقبل المفضل (صور المستقبل) خاصة وأنه لتقييم أفضليه مستقبل بديل، لذلك كانت دراسة المستقبل، تهتم بتوضيح للقيم والأهداف التي يتبنّاها الأفراد، سواء أكانوا زعماء أم خبراء أم مواطنين عاديين، وكذلك تتضمن محاوله استكشاف الأحكام القيمية التي تصاحب تصورات الناس عن المجتمع الصالح.

7- تأويل الماضي وتوجيه الحاضر: تميل المشاهد المختلفة للمستقبل إلى استدعاء صور مختلفة من الماضي. ومن ناحية أخرى فإن علماء المستقبل لا يهتمون بالحاضر، لأنهم

¹ أنظر: عبد الباسط عبد المعطي، الدراسة المستقبلية: المتطلبات والجداول العلمية والاجتماعية، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة - قطر، 1992، ص 60.

² سعد حافظ، حول منهج الدراسات المستقبلية: رؤية نقدية، في: جورج طعمة وسعد حافظ، الدراسات المستقبلية وتحديات العصر: عرض نقدي تحليلي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1988، ص 75-76.

يوجهون بحوثهم المستقبلية نحو إجراء تغيير في الحاضر، ولأن التفكير في المستقبل يدور في جزء كبير منه حول قرار الفعل في الحاضر، ومن هنا تساعد الدراسات المستقبلية في تأويل الماضي وتعمل على توجيه أفعال الحاضر، فضلاً عن أنها تساعد على تنمية قدراتها على تحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر في مواجه متطلبات المستقبل¹.

8- الجمع بين المعرفة والقيم من أجل تخطيط الفعل الاجتماعي: يفترض بباحثي المستقبل الاهتمام بتنظيم مجموعة كبيره من المعارف المبعثرة وتناول العديد من القيم المختلفة ذات الصلة بالفعل الاجتماعي وإعمال النقد والتحليل فيها، ولذلك فإنه من أجل تصميم سياسة أو إضفاء الفعالية على برامج عمل معينه، فإنه يمكن لباحث المستقبل أن يتجه نحو المعرفة ذات الصلة بطبيعة المشكلة التي يتعامل معها، ومع أهداف السياسة والسياق الاجتماعي والوسائل التكنولوجية التي يستخدمها.

9- وهنا يتحول باحث المستقبل في تصميمه للأفعال الاجتماعية (سياسة، برامج) من ملاحظ سلبي إلى مشارك نشط في عمليات صنع السياسة، ويصبح مركب للمعرفة من جانب ومشكل للسياسة من جانب آخر، أي يتحول إلى مهندس اجتماعي.

10- زيادة المشاركة المجتمعية في تصور المستقبل والتخطيط له: يضع معظم باحثو المستقبل ضمن أهداف دراسات المستقبل، هدف زيادة المشاركة المجتمعية في عمليات وضع تصورات المستقبل وتصميمه المنهجية ومشاهدته المحتملة؛ إذ يتاح للجماهير العادية المشاركة في اقتراح وتقييم استشرافاتهم وتصوراتهم، لأنها صور تتعلق بحياتهم، وقد يدعى الجمهور إلى المشاركة في ابداء الرأي وتصميم البرامج التنموية. ومع أن البعض قد يرى أن مثل هذه المشاركة قد تتصف بالبطيء إلا أنها تساهم في الاتجاه نحو تحسين الظروف الإنسانية.

11- توصيل تصورات معينه من المستقبل والدفاع عنها: لكي تصبح صور المستقبل والتخطيط للسياسة التي تنتج عن ورش عمل أساسا للفعل الاجتماعي، إذ غالباً ما ينظم المشاركون في ورش العمل هذه أنفسهم، وبعد انتهائهم للقيام بعمل جماعي والعمل على تحويل خططهم إلى واقع عملي. لأنهم يأملون في تجاوز حدود اللحظة الآنية والفهم الحالي، ووضع رؤية لتغيير اجتماعي شامل. ومن هنا يعتبر باحثو المستقبل أن من أهم أهداف دراساتهم، نشر صور معينة عن المستقبل، وتقييمها باعتبارها مرغوباً فيها، أو حتى غير مرغوب فيها، والترويج بشكل واضح أو مستتر لأفعال اجتماعية معينة يمكن أن تتحقق في الواقع.

12- الاستشراف والتنبؤ ودراسات المستقبل: مادامت أهداف دراسة المستقبل تتمثل في استكشاف

¹ علي عبد الرازق جليبي، مرجع سابق، ص.ص 76-79.

المستقبل الممكن والمحتمل والمفضل، فمن البديهي أن يوافق باحثو المستقبل على أن التنبؤ يمثل أحد أهدافهم، لأن التنبؤ تقرير عن المستقبل. وإذا كان هناك خلاف بين باحثي المستقبل حول دور التنبؤ في مجال دراسات المستقبل، فهو خلاف ظاهري وليس حقيقياً؛ لأنه إذا كان بعضهم يرى أن المستقبل لا يمكن التنبؤ به، فإنه يكفي في نظر البعض الآخر من الباحثين القاء الضوء على احتمالات بدائل المستقبل وليس على التنبؤ بمستقبل بعينه؛ ولذلك فإن ما يشكل عمل باحث المستقبل هو الاستشرافات والتنبؤات الخاصة بمستقبل محدد، والتنبؤات المتعلقة ببدايل مستقبلية تتفاوت احتمالها في ضوء افتراضات وشروط محدده. ولذلك فإن بناء بدائل المستقبل من خلال وضع سيناريوهات مختلفة يتضمن نوع من التنبؤ. وهكذا فإن التنبؤ يلعب دوراً هاماً في عمل الباحث في مجال الاستشراف المستقبلي¹.

5- الجدوى العلمية والمجتمعية للدراسات والبحوث المستقبلية:

يمكن للمتابع لتطورات الدراسات المستقبلية والمتأمل في فلسفة نتائجها وما توحى به، ملاحظة أن هذه الدراسات قد غيرت عدداً من المسلمات الفكرية والعلمية، في العلوم الانسانية والطبيعية على السواء بشأن الانسان والطبيعة والمجتمع، ويتضح ذلك من الآتي:

أ- بينت الدراسات المستقبلية بمتابعتها الدؤوبة للإنجازات ومصاحبات التطور التقني على أن قدرات الانسان غير محدودة، وما عرفناه عن هذه القدرات ليس إلا حلقة أولية في سلسلة طويلة لا نعرف عنها بحكم ما أوتينا من علم وهو قليل، إلا القليل. ولعل من أهم ما برز في رحاب فهم هذه القدرات ما يتعلق بالطبيعة الانسانية.

فالإنسان أكثر المخلوقات قدرة على تغيير ما تعود به وما درج عليه، خاصة عندما يستشعر الاخطار التي عملت الدراسات المستقبلية على قرع نواقيسها ومن ثم غير من أهداف صراعاته وأساليبها سواء مع الطبيعة أو مع البشر. ويدلل على هذا تبلور فلسفة جديدة في التعامل مع البيئة الطبيعية، عملاً على الحفاظ عليها وضماناً لتجدها.

ب- بالنسبة للموقف من البيئة، لقد هيمنت فيما سبق، أفكار تدعم ضرورة السيطرة على الطبيعة وإخضاعها للإنسان، وكان هذا الموقف شبه كلي في حضوره، حتى بين النظم الاقتصادية الاجتماعية المتباينة في ركائزها الايديولوجية، وبغض النظر عن إعلان هذا الموقف والتصريح به كما حدث في الفلسفات المادية بأنواعها، أو كان موارد تكشفه تصرفاته واستثماراته وغاية الريح كغاية عليا فيه كما في النظم الرأسمالية. وسارت التقنية أشواطاً

¹ علي عبد الرازق جليبي، مرجع سابق، ص 76-79.

بعيدة، أوقعت الانسان في اختيارات متناقضة. فمن ناحية جعلت التقنية المتجددة موارد الطبيعة أكثر راحة، ومن ناحية أخرى أفضت إلى اعتداء صارخ عليها وهدر كثير من إمكاناتها. وكان للدراسات المستقبلية دورها البارز في ترجيح الاختيار والمطالبة المتكررة بترشيد توظيف إمكانات الطبيعة، والعمل على الحفاظ عليها، وكان من نتائج تكرار المحاولة، التأثير في عدد من المقولات والرؤى الاقتصادية.

ت- تأثير الدراسات المستقبلية في بعض الأفكار والمقولات السائدة حول المجتمع الانساني وتغييره، وبعض منهجيات وفلسفات دراسته: لعل ما يلفت النظر هو تبلور موقف جديد من دراسة التغير الاجتماعي بعد أن أشيع بين الباحثين أن دراسة التغير يأتي بعد حدوثه!؛ أما الدراسات المستقبلية فقد زادت من الاهتمام بضرورة دراسة التغير المستقبلي، أي دراسة التغير قبل حدوثه، تحسبا لآثار غير مرغوبة يمكن تداركها ومحاصرتها. وترتب على هذه النقلة في دراسة التغير سعياً نحو إبداع منهجيات ورؤى نظرية ملائمة لمطلب التغير المستقبلي. كما أكد هذا النوع من الدراسات أن المجتمع الانساني لا يسير في تطوره في شكل مسار خطي، وأن ليس له مستقبل واحد، وأن مسألة الحتمية في تطور المجتمع كما طرحتها توجهات نظرية، مسألة غير علمية، فالتطور نسبي والمستقبل نسبي، يمكن أن يسلك عدة مسارات، وانكسارات وانعطافات، وأنه يمكن ان يكون للمجتمع أكثر من مستقبل، مما يمكن للإنسان أن يحقق ما يرغبه منها، حال توظيفه للعقل والارادة الانسانيتين في إطار قيم إنسانية ما انفك الفكر الانساني يركز عليها ويدعم جدواها لمسيرة المجتمع وفاعلية الانسان فيه ألا وهي قيم الحق والعدل والخير والحرية والأمانة¹.

وعلى الصعيد النظري المنهجي للعلوم بعامة، والانسانية خاصة، فتحت الدراسات المستقبلية آفاقاً أمام تطوير هذه العلوم وما بينها من علاقات، وفي الوقت نفسه تأكيد الحاجة العلمية لمناقشة ماعد بالأمس القريب مسلمات. ولأن الأمثلة على هذا غير قليلة، سننتقي بعضاً منها:

الأول: يتمثل في إعادة تقييم الحواجز الأكاديمية بين العلوم بدعوى التخصص، والدعوة إلى عبور هذه الحواجز في اتجاه التعاون والتكامل بين العلوم المختلفة وخاصة علوم الانسان والمجتمع.

الثاني: يتمثل في إثبات إفلاس أنماط من الدراسات والبحوث الاجتماعية التي سيطرت فترة غير قصيرة من الزمن، وهي الدراسات التجزئية والامبريقية (الخبروية) المجتزأة غير الموجهة، والتي كثيراً ما نبه أنصار التيار النقدي في العلوم الاجتماعية بعامة وعلم الاجتماع خاصة إلى آنية

¹ عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 64-68.

جدواها ومحدوديتها¹.

الثالث: الفهم الجديد "لمقولة الزمن" ومضامينها، وبدء تشكل فلسفة جديدة لدراسة التاريخ، وإعادة تركيب وقائعه ومعطياته². إن فهم التاريخ في ضوء المستقبل، واعتبار الحاضر حاضنة للمستقبل، يتطلب قراءة مغايرة للتطور التاريخي للمجتمعات، وتحقيب هذا التطور، والتفتيش فيه عن ممارسات ونشاطات وعلاقات، توارت في زحام التحليل النفعي السياسي، والتورخة المعتمدة على سنوات صفرية مفترضة بدأت بولادة الرموز الاجتماعية ووفاتها أو بولادة دول وانهارها أو حوادث سميت كبرى كالحروب والانقلابات³.

لقد حققت الدراسات والبحوث المستقبلية إنجازات وفوائد ملموسة على مستويات قطاعية: الجيش وشؤون الحرب والصحة والتعليم والاقتصاد وخاصة التخطيط المستقبلي للإنتاج كما ونوعاً. فضلاً عن توقع أحداث إقليمية ودولية قبل وقوعها، ومن ثم اتخاذ القرارات الملائمة قبل أن يسبق السيف العزل، أضف إلى ذلك مساهمتها في ضبط التغير والتطور الاجتماعي، ومساهمتها في بناء عمليات صناعة القرارات السياسية والاستراتيجية وفق قاعدة من البيانات والبدائل والتوقعات ذات الصلة بالمستقبل السياسي لمجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات⁴. فإذا كانت مشكلات اليوم نتاجاً لقرارات تم اتخاذها بالأمس؛ فإن الدراسات الاستشرافية يمكن على الأقل أن ترشد قرارات اليوم للتأثير المرغوب في مشكلات الغد ومخاطره، فضلاً عن فوائدها الأخرى في تحديد الاستراتيجيات والخطط والسياسات العامة والقطاعية⁵.

6- في علمية البحوث الاستشرافية المستقبلية

تتطلب الدراسات والبحوث الأكاديمية والعلمية في العلوم الاجتماعية من الباحث مساراً فكرياً ومنهجاً محكماً في البحث، كما أن عليه أن يستحضر مفهوم العلم في تصوراتهِ وتصميماته البحثية، والذي لا يخرج عن ثلاث خاصيات أساسية: **الخاصية الأولى**، أن العلم نسق معرفي ومنهجي مركب بمعنى أنه تصور سببي وموضوعي

¹ أنظر للتفصيل: رايت ميلز، الخيال العلمي الاجتماعي، ترجمة: عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية - مصر، 1987.

² للتفصيل حول إدراك البعد الفلسفي للزمن وعلاقته بتصور التاريخ والمستقبل، ومن ثم الاستشراف في المنظورات الفلسفية والفكرية العربية الإسلامية، انظر: وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 67-68.

³ إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص.ص 24-25.

⁴ عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 60-64.

⁵ طارق عامر، أساليب الدراسات المستقبلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 64.

للواقع، فربط الأسباب بالمسببات مسألة مصيرية في مجال العلوم أيًا كانت والالتزام بالموضوعية والحيادية أمر ضروري، لتكون النتائج نتائج قابلة للتطبيق والتعميم، فالعالم أو الباحث في هذا المجال يتحرك في إطار ثلاثية الفهم والشرح والتنظير، وبما يساهم في تعميم النتائج. والخاصية الثانية، هي أن نتائج العلوم أيًا كانت يمكن أن تفقد، إذ لا يمكن لنتيجة علمية أن يدعي صاحبها أنها الحقيقة المطلقة أو أنها تحتكر تلك الحقيقة. أما الخاصية الثالثة، فهي أن العلم هو نشاط إنشائي تكويني، بمعنى أن الهدف الأول والأخير لأي علم هو تنمية المجتمع والسعي الدؤوب لتطويره وتحقيق تقدمه.

أما بالنسبة للدراسات الاستشرافية المستقبلية، فالباحث في هذا المجال ينطلق من مفهوم العلم هذا، ومن المرحلة الأخيرة التي يصل إليها الباحث، بمعنى أن تكون له القدرة على فهم وتحليل علمي للظاهرة المجتمعية قبل أن يسبر أغوار المستقبل، ولكن من خلال مرتكزات أساسية:

- 1- التحكم في المجالات التي توجه البحث مثل: التوازن البيئي، صياغة قوة دفاعية ردعية، التأثير على مجريات الأحداث الاستباقية دون الدخول في الحروب، ضمان استقرار التماسك الاجتماعي، تفادي الأزمات الاقتصادية.
- 2- تحديد البدائل المستقبلية انطلاقًا من الحاضر، وبالضبط انطلاقًا من نتائج الباحثين في العلوم الاجتماعية، لتأخذ الطابع النظري والمثالي.
- 3- اختيار بديل من البدائل المستقبلية كحل ناجع لمعضلة من المعضلات الممكنة، أو لتحسين حالة من الحالات أو البدء في التأثير على مجريات الأحداث التي لولاها لوصل المجتمع إلى حالة أسوأ.
- 4- يكون الهدف من البحث المستقبلي هو المساهمة في تطور الإنسانية وخدمة المجتمع، تمامًا كما هو شأن العلوم الاجتماعية، إلا أنه في هذا الجانب، موضوع البحث، يكون الهدف الإضافي هو تفادي المعوقات التي قد تمنع من تحقيق مستقبل أفضل وبلورة الحلول لعيش أرغد.

كما تتوزع الآراء حول مفهوم هذا النوع من الدراسات بين من يراها "علمًا" وهناك أيضًا من يراها "فناً" وهناك من يراها وسطًا بين العلم والفن، أو بحسب ما لخص ذلك الكاتب محمد إبراهيم منصور فيما يلي:

- 1- على صعيد العلم، ثمة إجماع بين دارسي المستقبلات على أن هيربرت جورج ويلز أشهر كتاب روايات الخيال العلمي والاستشراف المستقبلي قدم إضافات عميقة في تأصيل الاهتمام العلمي بالمستقبل، وهو أول من صك مصطلح الدراسات المستقبلية.
- 2- يؤكد برتراند دي جوفنال في كتابه (فن التكهن) The Art of Conjecture على ظهور

علم للمستقبل، وقد تصور أن دراسته هي فن من الفنون، ولا يمكن أن تكون علماً، لأن المستقبل ليس من عالم اليقين، بل من عالم الاحتمالات، والمستقبل ليس محددًا يقينًا فكيف يكون موضوع علم من العلوم؟، فوصفه فرعًا جديدًا ناتجًا عن الدراسات البيئية.

3- ويصنف اتجاه ثالث الدراسة العلمية للمستقبل ضمن حدوث تفاعل بين تخصص أو أكثر مترابطين أو غير مترابطين، وتتم عملية التفاعل من خلال برامج التعليم والبحث بهدف تكوين هذا التخصص¹. ويؤكد المفكر المغربي المهدي المنجرة أن الدراسة العلمية للمستقبل تسلك دوماً سبيلاً مفتوحاً يعتمد التفكير فيه على دراسة خيارات وبدائل، كما أنها شاملة ومنهجها متعدد التخصصات².

وعلى العموم؛ فقد أوجزت الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية أربعة عناصر لتوصيف هذه الدراسات بالعلمية، وهي³:

- 1- اعتماد هذه الدراسات على الطرق العلمية لإظهار ظواهر كامنة أو خفية لم تقع أو تتجسد بعد، وهناك احتمال كبير لوقوعها مستقبلاً.
- 2- احتياج هذه الدراسات إلى رؤية فلسفية ونشاطات إبداعية.
- 3- أنها لا تتعامل مع أسقاط مفردة محددة في المستقبل كما في الإسقاطات والتنبؤات الإحصائية التي تركز على مسار شبه خطي، وإنما تركز على بدائل ممكنة مستقبلاً.
- 4- أنها في تطورها واستشرافها للبدائل الممكنة تتحدد بآماد زمنية تتراوح ما بين خمسة أعوام وخمسين عاماً.

وينوه ما سبق، أن تطور الوعي بالدراسات والبحوث الاستشرافية المستقبلية، علمياً ومجتمعياً، يساهم في فهم نوعي لعلاقتنا بكل آخر، على أسس علمية، وليس في ضوء أحكام مسبقة، علاوة على أنها تمهد لفهم مقومات ثقافتنا وإمكاناتنا الماضية والمهددة والحاضرة المهملة، والمستقبلية التي لا نبالي بشأن إمكاناتها، وكل ذلك، من حيث أن الدراسات والبحوث الاستشرافية تستدعي التاريخ، حركة وإطاراً.

7- بحوث الاستشراف المستقبلي وعلاقتها بالبحوث الاجتماعية الأخرى

يمكن بعد المقدمات التي وردت في الصفحات السابقة، بيان العلاقة بين هذا النوع من

¹ عبد الحق عزوزي، الدراسات الاستشرافية والمنهجية العلمية، المركز العربي للبحوث والدراسات، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت): <http://www.acrseg.org/print.aspx?37864>

² للتفصيل حول هذا الجدل العلمي، انظر: المهدي المنجرة، من أجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية، عالم الفكر، الكويت، المجلد 18، العدد الرابع، 1988، ص.ص 957-960.

³ عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص.ص 56-58.

البحوث الاستشرافية وبين غيرها من أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى، سواء أكانت بحوثاً استطلاعية أو وصفية أو تاريخية أو تجريبية أو حتى بحوثاً للمشروعات أو بحوثاً تقييمية أو بحوثاً للجدوى الاجتماعية.

إن العلاقة بين بحوث استشراف المستقبل وبين هذه المجموعة من الأنواع المختلفة للبحوث الاجتماعية هي علاقة تفاعلية تبادلية، تتقاطع فيها دائرة اهتمام بحوث المستقبل مع دوائر البحوث الاجتماعية الأخرى وذلك إذا وافقنا على النظر إلى البحوث الاجتماعية باعتباره سلسلة متصلة الحلقات.

وإذا كانت بحوث المستقبل في حاجة إلى ذخيرة من المعرفة حول الماضي والحاضر لتستند إليها في جهودها المنظم نحو استشراف المستقبل. فإنها تعتبر من المتطلبات اللازمة للشروع في هذا الاستشراف أن تنهض على جهود سابقة بذلها باحثون في إجراء دراسات وبحوث استطلاعية ووصفية وتاريخية وتقييمية وللموضوعات التي تنوي بحوث المستقبل إجراء الاستشراف حولها.

وقد نجد تشابهاً بين البحوث الاستطلاعية وبين بحوث استشراف المستقبل يتمثل في أن كل منهما يهدف إلى الكشف عن وضع مجهول بالنسبة لنا، غير أن الوضع الذي تدرسه البحوث الاستطلاعية هو وضع قائم بالفعل، بينما تهتم بحوث استشراف المستقبل بوضع محتمل الحدوث في المستقبل وضع غير متيقن منه، وربما كان أوضح فارق بين البحوث الاستطلاعية وبحوث استشراف المستقبل يتمثل في أن البحوث الاستطلاعية تعتبر بمثابة حلقة أولى في سلسلة البحوث الاجتماعية المتباينة أو هي أول درجة في سلم هذه البحوث وهي التي تمهد لبقية هذه البحوث جميعاً، بينما تحتل بحوث المستقبل مرتبة متقدمة في هذا السلم لأنها تعتمد على ما أنجز قبلها من بحوث اجتماعية متباينة، وهذا نستطيع أن نلمس أهمية البحوث الوصفية (التي تصف الوضع الراهن) وكذلك البحوث التاريخية التي تتبع القوى الاجتماعية والعوامل التاريخية التي أسهمت في تشكيل ظواهر في الحاضر. نستطيع أن ندرك أهمية هذه الأنواع من البحوث الاجتماعية وغيرها، طالما كانت بحوث استشراف المستقبل تحتاج كما أشرنا سلفاً إلى معرفة عن الحاضر واستيعاباً لتجربة الماضي.

وكذلك قد تتشابه بحوث استشراف المستقبل مع حدوث الجدوى الاجتماعية من حيث أن كل منهما يسعى إلى تصور احتمالات إيجابية وسلبية مستقبلية، وإن كل منهما يبحث عن قيم اجتماعية مفضلة. غير أن بحوث الجدوى الاجتماعية شأنها شأن بحوث التقييم وبحوث المشروعات تحاول أن تكشف عما يترتب على اتخاذ قرار معين أو إقامة مشروع محدد أو اتخاذ سياسة ما من إيجابيات وسلبيات، بمعنى أن بحوث الجدوى الاجتماعية تتناول بالدراسة ما نتوقه من وراء تصرفات أو أفعال متصورة سواء أوسع أو ضاق نطاق الوحدات المدروسة. بينما

تهتم بحوث المستقبل بدراسة المسارات المحتملة التي ستؤول إليها اتجاهات الواقع الراهن. ومن هنا فإن دراسات الجدوى الاجتماعية تسهم مع غيرها من دراسات اجتماعية أخرى في توفير المادة العلمية التي تعتمد عليها بحوث المستقبل خاصة كلما تقاربت وحدات الدراسة في الحجم والزمن.

8- الدراسة السوسيولوجية الاستشرافية المستقبلية:

وكما تعتمد بحوث استشراف المستقبل على توافر بحوث اجتماعية متنوعة في إثراء وتقرير قاعدة المعلومات والبيانات التي تتطلبها عن الحاضر أو الماضي، فإن البحوث الاجتماعية الأخرى قد تستفيد من بحوث استشراف المستقبل، طالما كان من المحتمل أن توجه بحوث المستقبل انظار الباحثين إلى قضايا ومشكلات لم يسبق أن تطرقوا إليها في دراساتهم الوصفية والتاريخية السابقة بما يكفي لتجليه أبعادها وتناولها من جوانب كانت مهمة¹.

ويلحظ (محمد الجوهري) تحول الاستشراف المستقبلي إلى ميدان مستقل محدد المعالم مهمته التنبؤ بالتغيرات الاجتماعية التي ستحدث في المستقبل، وبالتالي وضع الخطط الملائمة لمواجهة تلك المتغيرات، مثلما يهتم بالرؤية نفسها العلوم الأخرى التي انضم إليها علماء الاجتماع في مرحلة مبكرة من بحوثهم، وأقبلوا دون توانٍ على القيام بمثل هذا النوع من الدراسات. وبدا واضحا أن كافة العلماء المهتمين بدراسة المستقبل Futurologists على استعداد أكثر من غيرهم للاستماع إلى وجهة نظر المتخصصين في علم الاجتماع حول مشكلات التنبؤ بالمستقبل، ووضعها محل الاعتبار في مجالات تخصصهم.

ويلحظ (الجوهري) من ناحية أخرى، أن عالم الاجتماع الجاد والواثق من علمه يعرف أكثر من أي إنسان آخر مدى خطورة إسقاط النتائج المستخلصة من تحليلات الوضع القائم على الأوضاع في المستقبل.

إن الدرس الذي تعلمه علماء الاجتماع منذ أيام الآباء المؤسسين لهذا العلم، هو ضرورة اختبار الأحكام والقضايا التي ينتهي إليها على محك الواقع. هذا الدرس مستحيل التنفيذ إذا كانت تلك الأحكام والقضايا خاصة بالمستقبل، فالمستقبل لم يصبح واقعا بعد، فكيف نختبر صحة قضايانا وأحكامنا وإذا التزم عالم الاجتماع خطوات المنهج العلمي التزاماً صارماً ووضع في حسابه كافة الاحتمالات الممكنة².

وقد لمع في هذا المجال اسم العالم الأمريكي "دانييل بيل" أستاذ علم الاجتماع بجامعة كولومبيا بنيويورك، الذي شارك في عدد من الدراسات الرائدة، أبرزها كتاب محرر يحوي عددا

¹ علي عبد الرازق جليبي، مرجع سابق، ص 119-121.

² محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، الطبعة الثانية، د. ن، القاهرة، 2007، ص. 384-385.

من المقالات والبحوث بعنوان سنة 2000. ولا تهدف مثل هذه الدراسات الى تخفيف قيود الضبط الاجتماعي في المستقبل. ولكنها تهدف في المقام الأول إلى زيادة حرية الإنسان والمجتمع في اتخاذ القرار. ويقول "بيل" في مقدمة كتاب "سنة 2000" ان هذه الدراسات تحاول: التعرف على النتائج المتوقعة في المستقبل للقرارات التي تتخذ اليوم، والمشكلات التي ستواجهنا في المستقبل، ووضع خطط. الحلول المختلفة الممكنة لتلك المشكلات، وذلك بهدف أتاحه الفرصة للمجتمع لكي يختار بحرية ويتخذ القرار القائم على أسس أخلاقية قديمة، بدلا من أن يضطربنا سير الأحداث التلقائي الى اتخاذ قرارات معينة رغما عنا، كما هو الشأن الآن في أغلب المواقف، حيث تتفجر المشكلات فجأة بشكل غير متوقع، وتفرض علينا التصرف السريع والتدخل العاجل¹.

ويرى أغلب العلماء المتخصصين في دراسة المستقبل أن التطور العلمي والتكنولوجي سوف يضطرب وسوف يزداد سرعة. ولكن علماء سوسيولوجيا المستقبل يتفقون على أي حال على أن ذلك لن يؤدي إلى تغير كيفي حاسم في نوع الحياة البشرية. وأن العامل الحاسم في رضاء الناس عندما يحدث في المستقبل أو عدم رضائهم هو قدرتنا على مواجهة المشكلات الاجتماعية التي سوف تظهر في مجتمع الغد والناجمة عن التغيرات التكنولوجية السريعة. وهناك إرهابات موجودة فعلا لكثير من تلك المشكلات يمكن أن نلمسها بوضوح: تخطيط الأحياء السكنية في المدن على النحو الذي لا يقضى على سلطانها، توسيع وتطوير نظام التعليم والمؤسسات التعليمية - وكذلك سائر النظم الاجتماعية - بحيث تستطيع أن تلبي أعداد السكان المتزايدة والتي تنمو طموحاتها باضطراب أيضا، وتهيئه أماكن يمكن أن يستمتع فيها الإنسان بالهدوء والخصوصية، خلق المؤسسات السياسية التي تسمح بالتصرف السريع، والتي تتيح الفرصة لكل المواطنين للمشاركة في صنع القرار السياسي².

وقد أصبح بوسع علماء الاجتماع أن يضعوا قائمة بالمشكلات التي تتطلب البحث عن حلول، ويوضحوا مدى معلوماتنا عن هذا الموضوع أو ذاك، وما هي المعلومات التي تعوزنا هنا أو هناك، لكي نحدد بالضبط الإمكانيات المتاحة لنا والمدى الذي نستطيع أن نبلغه في تخطيطنا للمستقبل.

9- أنماط البحوث الاستشرافية المستقبلية

يتقرر تحديد نمط الدراسات الاستشرافية المستقبلية في ضوء المدخل أو المقاربة التي يتبناها الباحث في هذا المجال بما يصور رؤية الباحث الى المستقبل ونطاق خبرته العلمية؛

¹ المرجع نفسه، ص.ص 384-385.

² المرجع نفسه، ص.ص 386-389.

لذلك يمكن التمييز بين نمطين أساسيين من الدراسات الاستشرافية المستقبلية وهما¹:

أ- **النمط الاستطلاعي أو الاستكشافي Exploratory / الاستقرائي**: وهو الذي يهدف أساساً إلى استكشاف صورة المستقبل المتوقع أو المحتمل probable future، أو المستقبل الممكن تحقيقه possible future الذي يبدأ من الموقف أو الوضع الحاضر أخذاً في الحسبان المعطيات التاريخية ويسعى إلى صياغة البدائل المستقبلية المحتملة².

ب- **النمط المعياري Normative Type / الاستهدافي**: وفيه يتخطى الباحث المستقبل المتوقع والممكن تحقيقه إلى رسم صورة المستقبل المرغوب في تحقيقه Desirable Future الذي يستقرئ الآثار المستقبلية للتغيرات المرغوبة التي يمكن إحداثها في مختلف مراحل النماذج المختلفة للواقع الذي يُدرس. ويتجه هذا النمط في الدراسات المعاصرة إلى تخطي التنبؤ الحدسي الذي يكتفي برسم صورة المستقبل إلى التشكيل الواعي للمستقبل المرغوب في تحقيقه عن طريق وضع معايير وأهداف، ومحاولة الوصول إلى أفضل الأساليب للعمل على تحقيق الصورة المعيارية لهذا المستقبل، ويغلب على هذا النمط ما بات يُعرف باسم أسلوب دلفي.

والفرق بين النمطين هو فرق في الخطوات المنهجية في كل منهما، فبينما تبدأ الدراسة في البحوث الاستطلاعية من الحاضر، ومنه تستطيع أن تشكل وتصوغ صورة المستقبل المتوقعة أو الممكن تحقيقها، نجد في البحوث المعيارية، تبدأ الدراسة أولاً برسم صورة المستقبل المرغوب في تحقيقه ومنها تنتقل إلى الحاضر، ولذلك فإن كل نمط من هذه الأنماط له أساليب وتقنيات بحث خاصة به، وسوف نوضح ذلك عند الحديث عن أساليب وتقنيات الدراسات المستقبلية.

10- الموجّهات النظرية والأساليب المنهجية للبحوث الاستشرافية المستقبلية

يرى المهدي المنجرة، إن تقدم المناهج والتقنيات في الدراسات والبحوث الاستشرافية المستقبلية أصبح امرًا غير منازع فيه، وإذا حدثت أحيانًا مبالغاة في استعمال بعضها، كالنمذجة الرياضية مثلاً، فالخطأ لا يرجع إلى المنهج، بل إلى كيفية استخدامه بدون مراعاة حدوده³.

¹ للتفصيل، انظر: ناهد صالح، المنهج في البحوث المستقبلية، عالم الفكر، المجلد 14، 1984، العدد الرابع، ص.ص 204-208. أما عبد الباسط عبد المعطي (مرجع سابق، ص.ص 58-59)؛ فإنه يعرض إلى ثلاثة أنماط: الاستكشافي، والإبداع، والتحليل المستقبلي؛ وقد مال الباحثان إلى التقسيم الذي عرضت له ناهد صالح بوصفه أكثر حضوراً في الأدبيات التي عرضت للأنماط، وما أضافه (عبد المعطي) إنما هو تقريع عن النمطين المشار إليهما.

² راشد الدوراري وآخرون، وثيقة منهجية حول الدراسات الاستشرافية، قسم الدراسات الاستشرافية والمقارنة، المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية، تونس، أكتوبر 2011، ص 7.

³ المهدي المنجرة، مرجع سابق، ص 957.

ومن هذه الأخطاء، هي نظرة الباحث في هذا المجال لمفهوم الزمن والمستقبل، من حيث انه ليس من السهل التفكير في المستقبل، فالفكرة المجردة لمحاولة معرفة كيف ستبدو الأشياء بعد 20، 50، 100 عام من الان شاقة للغاية. وتتضاعف الصعوبة بحقيقة أن المستقبل لا يوجد في الواقع: فهو دائما الوقت الذي لم نصل إليه بعد. علاوة على هذا، إن المستقبل لا يوجد حتى في المستقبل؛ إذ عندما يأتي هذا المستقبل يصبح هو الحاضر فيتوقف عن أن يكون مستقبلا. ولأن هذا المستقبل لا يوجد بالفعل، فيجب أن يتم اختراعه، بكلمات أخرى، يجب أن بتولد الأفكار نحو المستقبل وأن يتم دراستها. هذه الأفكار المستقبلية في غاية الأهمية؛ إذ إن أفكارنا وأفعالنا تتأثر ليس فقط بمفهومنا عما حدث في الماضي، ولكن أيضا بتصوراتنا عما قد يحدث في المستقبل. ومن ثم، في الوقت الذي يكون فيه المستقبل مراوفا وغير يقيني، فهو أيضا مجال نستطيع أن نمارس فيه شيئا من تأثيرنا/ قوتنا. فنحن لا نستطيع تغيير الماضي، فلا نملك إزاء التاريخ إلا التأويل وإعادة التأويل. ولا نستطيع تغيير الحاضر الآني؛ إذ إن هذا يتطلب تغييرا فوريا، وهو في عداد المستحيل. ولكننا نستطيع موازنة عجزنا عن امتلاك معرفة تامة عن المستقبل بقدرتنا على صياغة أفكار حوله. وهذا إحدى القدرات المتاحة للأفراد والمجتمعات أن يشكلوا مستقبلهم¹.

إن التفكير الواعي والعقلاني المنهجي العلمي والعمل نحو المستقبلات المرغوب فيها يتضمن تطوير الشعور بالاتجاه؛ أي التصرف مقدما، بما معناه أن المجتمع الذي يملك شعورا بالاتجاه يتحرك نحو المستقبل المخطط له بالأهداف المرجوة والرؤى القابلة للتحقيق، ويتوقع كل البدائل الممكنة بما في ذلك المستقبلات غير المرغوبة التي قد يواجهها في مساره. على النقيض من هذا، المجتمع الذي لا يملك أهدافا يندفع من مستقبل غير مرغوب إلى آخر، وهو مجتمع يقوم بردة الفعل دائما فقط على كل تغير يواجهه، وموقف يتحرك من أزمة إلى أخرى حتى يصل إلى أزمة لن يجد من دونها مخرجا.

على الجانب الآخر، إن المجتمع الذي يمتلك شعورا بالاتجاه يرى المستقبل كمحيط كبير، تتعدد فيها الوجهات الممكنة وتتعدد فيه الطرق البديلة لهذه الوجهات. والملاح الجيد يستفيد من المسار الرئيسي للتغيير ويكيف مساره تبعا له، ويقوم بمراقبة حذرة لكل التغيرات والأعاصير وظروف الطقس، ويتحرك بحرص عبر الضباب وعبر المياه المجهولة، ومن ثم يصل آمنا إلى مقاصده المبتغاة².

¹ ضياء الدين ساردار، ماذا نعني بالمستقبلات الإسلامية؟، ترجمة: محمد العربي، مكتبة الاسكندرية، مصر،

2014، ص26.

² المرجع نفسه، ص27-28.

ولذلك؛ فإنه عند التفكير في المستقبلات البديلة، فإننا نقوم بالتفكير طبقاً لخمس آفاق زمنية رئيسية¹:

المستقبل الحالي: وهو أفق عام واحد وإطار مخطط فإنه يقدم خيارات محدودة للغاية؛ إذ إنه محكوم بالماضي إلى حد بعيد. ولقرارات وأفعال الحاضر تأثير محدود أو معدوم على هذا الإطار، وحدها الأحداث الكبرى قد تحدث اضطرابات في هذا الإطار.

المستقبل القريب: وهو يتراوح بين سنة إلى خمس سنوات، وهو الإطار الزمني المختار لخطط التنمية المعهودة لدى معظم بلدان العالم الثالث. إن القرارات والأفعال التي تقوم بها الآن قد تحدث تحولات في مسار هذا الإطار. ومع ذلك، ليس من الممكن إحداث تغيير ثوري خلال هذا الأفق الزمني، فالمستقبل القريب يعمل جيداً في إطار الأهداف التطورية؛ فخطط التنمية تتجح في حال تراكم النجاح من خطة إلى أخرى.

مستقبل الجيل الواحد: هو في أفق 20 عاماً من الآن، ويتطلب هذا الوقت جيلاً واحداً ينمو وينضج. إن القرارات التي سنتخذها اليوم لن يغير العالم الذي سنحياه خلال 5 سنوات، ولكنها قد تغير العالم الذي سنحياه خلال 20 عاماً من الآن. سوف ينضج الجيل القادم بهذه الخبرات، ونستطيع فعل كل شيء تقريباً في هذا الإطار.

المستقبل متعدد الأجيال أو بعيد المدى: وهو يتراوح بين جيل واحد وعدة أجيال، ويمتد إلى 50 أو 60 عاماً، وعلى الرغم من أنه مستقبل مفتوح وغير متحكم فيه - اليوم - فمن الممكن أن نرى الفرص أو الأزمات قدما.

المستقبل الأقصى: وهو يمتد من 50 عاماً لما بعدها. وهو موضوع الخيال العلمي، ولا نملك حياله سوى التأمل أو التخمين. غير أن هذا الإطار الزمني ليس بهذا البعد الذي نتخيله، فكر في نفسك، آبائك، أجدادك. إنهم على بعد 100 عام على الأقل من تاريخك الشخصي. ثم فكر في نفسك، أبنائك، أحفادك. إنهم على بعد 100 عام؛ أخرى من تاريخك الشخصي. إن المرء منا يسير وهو محاط بـ 200 عام من الحاضر الممتد: السلسلة الأسرية.

أما البعد الآخر في موضوع الدراسات المستقبلية، فهو البدائل المختلفة لمسارات الظاهرة في تطورها.

فالزمن منقسم إلى مراحل ثلاث: الماضي وهو: كل سابق على الحال القائم، والحاضر بما هو قائم حالياً وفي حالة الحركة، والمستقبل وهو الآتي بعد الحاضر، والفرق بين المراحل الثلاث هو أن الماضي قد أصبح حقيقة غير ممكن تغييرها، ولا جدوى من تدخل الإرادة الإنسانية فيه، أما الحاضر فهو عملية متحركة لم تكتمل بعد ولن يكون للتدخل في مساره إلا

¹ المرجع نفسه، ص 28-30.

القدر النسبي من التأثير، بينما يُمثل المستقبل المجال الوحيد المتاح أمام الإرادة الإنسانية للتدخل فيه، غير أن عملية التدخل تتطلب من وعي كافة الاحتمالات التي قد تنطوي عليها الظاهرة موضوع الدراسة، وهو أمر لا بد له من منهج علمي دقيق ومتطور، وهو ما عمل الباحثون على توفيره من خلال ما يسمى بتقنيات الدراسات المستقبلية¹.

وتعد الموجهات النظرية والأساليب المنهجية من الركائز الهامة لهذا النوع من الدراسات؛ فمنها يكون الحد بين الدقة والمصادقية ومن ثم الثقة في نتائج الدراسات المستقبلية. ولهذا نالت قدرًا كبيرًا من اهتمام الباحثين والمنظرين فصار الرصيد منها كبيرًا نسبيًا، يصعب معه الاحاطة الكاملة الشاملة بكل ما كتب، حتى لو أفردت له دراسة خاصة.

ولا بد من التنويه، إلى أن منهجيات الدراسات الاستشرافية المستقبلية تتنوع بين منهجيات كمية وأخرى كيفية. كما يمكن استخدام الطرق الاستطلاعية لدراسة الاحتمالات المتوقعة، وكذلك استخدام الطرق الاستهدافية لدراسة المستقبلات المرغوبة، وتستخدم التقنية المناسبة وفقًا للقضايا موضوع الدراسة².

ومن ثم، أن الدراسات المستقبلية تستدعي مقاربات - مداخل - approaches - وأساليب وأدوات بحثية هي ثمرات نشاطات وممارسات بحثية لعلوم طبيعية وإنسانية غير قليلة: مثل الطبيعة وعلم الحياة والهندسة والايكولوجيا والاجتماع والاقتصاد والسياسة وعلم النفس والفلسفة والرياضيات والتاريخ، بالإضافة إلى الفنون والآداب وما تحمله من تصورات ورؤى حول الماضي والحاضر والمستقبل³.

1- الرؤى النظرية والمقولات التصورية:

من متابعة عدد من الدراسات والبحوث المستقبلية يمكن استخلاص خصائص شروط الرؤية النظرية الموجهة للدراسات المستقبلية وهي خصائص وشروط تقضي بأن تكون هذه الرؤية: تاريخية وشمولية ودينامية ومعيارية، تهدف تاريخيتها إلى أن تكون قادرة على تحقيق التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية، وتحديد عوامل هذا التطور وما تشتمل عليه من ثوابت ومتغيرات نسبية، بقصد الوصول إلى تعميمات تلقى الضوء على الحاضر، لفهمه. وتحمل معها-التعميمات-شواهد وبراهين حول مسارات التطور المستقبلي سواء المرغوب فيها، أو المرغوب عنها⁴. ويقصد بشموليتها، أن تكون قادرة على تصور العلاقات الاجتماعية المتشابكة

¹ وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص.ص 68-69.

² سحر صبري ونعمة زهران، مرجع سابق، ص.8.

³ عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص.ص 69-81.

⁴ إبراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص.ص 24-25.

والمعقدة، وتحليلها. وأن تقدم أسسا ومعايير لفهم العلاقات التبادلية بين الأجزاء والكل الذي ينظم وجودها وتفاعلاتها. ويتضمن هذا تعيينا لوحدات وموجهات التحليل، وموجهات منهجية للتجريد والعزل وإعادة تركيب المعطيات بما يساعد على تفسير حركة النسق واحتمالات تطوره المستقبلي في ضوء فرضيات عملية مدعمة في اختيارها وصياغتها بشواهد تاريخية ومعاصرة ويتوخى من ديناميتها أن تكون موازية لفهم العمليات والتفاعلات المجتمعية. وفهم أدوارها في تحديد حركة النسق ومساراته وتغيراته، ويتضمن هذا تعيين القوى الدافعة أو الكابحة. لمسار أو مسارات بعينها للنسق. وأما معياريتها فتعني بصور بديلة مرغوبة مستقبلا للنسق، تتضمن الأهداف المرحلية والمتجددة، كما تتضمن أساليب وآليات إنجاز هذه الأهداف.

ومما يستوجب الانتباه هنا، على ضرورة اعتماد الخصائص والشروط المشار إليها، ما دامت لم تتوفر بعد رؤية نظرية واحدة متاحة في ظل الحالة الراهنة للتنظير في العلوم عامة، والعلوم الاجتماعية خاصة. ولأن هذا الوضع النظري يمثل تحديا للدراسات المستقبلية ليستوجب تحركا نحو تقويم ما هو متاح والانفتاح على الرؤى النظرية المختلفة، للتركيب من بينها كمقدمة للإبداع النظري، الذي يقوم على إعادة تركيب من بين ما هو متاح، للوصول إلى جديد لم يكن مألوفاً¹.

2- أهم مقاربات الدراسات المستقبلية:

ثمة اجتهادات غير قليلة عنيت بتصنيف وتحديد مداخل أو مقاربات approaches الدراسات المستقبلية. منها مثلاً لا حصرًا التميز بين هذه المقاربات وفق أحد أبعاد العملية البحثية ومتطلباتها، ومن ثم القول بمدخل كمي مقابل الكيفي، وجزئي مقابل الكلي، وذاتي مقابل الموضوعي، وراديكالي مقابل المحافظ².

ومع أن مثل هذه المحاولات مفيدة في الحوار العلمي، فإنها بحاجة إلى إعادة تأمل ونظر، فقد اتخذت من كل مطلب من مطالب البحث المجتمعي معيارا لتصنيف المداخل؛ إذ ثمة معيار يتعلق بالرؤية النظرية، وآخر بأساليب التحليل ومستوياته وثالث بأسس الوصف والتفسير وهكذا. وفي تقدير عدد من المتخصصين، أن هذه المداخل يمكن أن تتسحب على أي ممارسة بحثية تمت ولا تزال في العلوم الاجتماعية عامة. ولذلك يمكن تتبع محاولات التصنيف من عدد محدد من المعايير يتم استنتاجها من الطبيعة النوعية للدراسات المستقبلية التي تميزها عن نشاطات بحثية أخرى. وفي ضوء الاستناد إلى الطابع العام لمسلك البحث المستقبلي ومراميه

¹ عبد الباسط عبد المعطي، المرجع السابق، ص 69-81.

² للاطلاع على هذه الاجتهادات المتباينة والموازنة بينها، انظر تفصيلاً: ناهد صالح، مرجع سابق، ص.ص 198-204.

يمكن القول بوجود ثلاث مقاربات للمستقبل على الأقل، يمكن زيادتها بالتركيب والتأليف من بينها. وهذه المقاربات الثلاثة تكاد تقابل أنماط أو أنواع الدراسات المستقبلية المشار إليها في فقرة سابقة. فمقاربة حصر المشكلات المتوقعة تكاد تقابل النمط الاستكشافي من الدراسات المستقبلية والذي يعد رد فعل نحو الواقع القائم. ومقاربة الاستراتيجية تكاد تقابل نمط التحليل المستقبلي المتجاوب مع احتياجات المجتمع في ضوء قرارات تتخذ الآن، في سعيها لإنجاز أهداف مستقبلية تتحدد باختيار أفضل المستقبلات الممكنة. وأما المقاربة الثالثة والتي يطلق عليها المقاربة المعيارية normative، فتقابل النمط الابداعي من الدراسات المستقبلية، التي تسعى إلى بناء مستقبل مرغوب فيه يتم العمل على تحقيقه في ضوء فهم الماضي والحاضر.

المقاربة الأولى: تركز على المشكلات التي يتوقع أن تكون أكثر خطورة في المستقبل، لكنها ليست شائعة الآن لأنها لا تزال ارهاصات جنينية في الحاضر، ومن ثم لا يلتفت إليها الدارسون التقليديون للمشكلات في العلوم الاجتماعية. وتسعى هذه المقاربة إلى تحديد هذه المشكلات وتعيين نشاطاتها، وأسبابها، وإحاحها المستقبلي، ومن ثم استدعاؤها إلى دائرة الاهتمام والضوء قصد العمل على ضبطها المستقبلي والسيطرة عليها. وهو عمل يبدأ التصرف بشأنه من اللحظة الحاضرة. ويمكن إيجاز الخطوط الرئيسية لهذه المقاربة على النحو التالي¹:

أ- **تحديد المشكلات وحصر أكثرها أهمية:** من أكثر المحاولات جدة وجدية لمسح المشكلات

المستقبلية محاولة بيتر تيج P. Teige. وويليس هرمان W. Harman وبيتر شارتر P. Schartz التي حددوا فيها المصادر التالية للتعرف على المشكلات.

المصدر الأول: اعداد قوائم بالمشكلات المستقبلية بالاعتماد على مسح التراث الخاص بالمشكلات ثم فرزها وغربلتها وفق معيارين هما: الأول الخطورة المتضمنة أو الكامنة فيها. والثاني: وجود أدلة على عدم إعطائها الاهتمام الكافي.

المصدر الثاني: حصر المشكلات التي تضمنتها دراسات المستقبلات البديلة.

المصدر الثالث: حصر المشكلات التي تضمنتها روايات الخيال العلمي.

المصدر الرابع: حصر المشكلات التي تضمنتها مسوح الرأي والتي أنجزتها التخصصات العلمية المختلفة بالمعاهد والمؤسسات البحثية.

المصدر الخامس: تحليل النماذج Paradigms النظرية المجتمعية للتوصل إلى المشكلات التي اهتمت بها أو توقعها هذا النموذج أو ذاك.

المصدر السادس: فحص الاتجاهات أو المناحي المجتمعية الرئيسية Societal Trends بحثاً عن الاتجاه المحجور أو الذي حجب، لتخيل المشكلات التي كان يمكن أن تظهر لو

¹ أنظر: عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص. 70-76.

قدر لهذا الاتجاه التجسد والاستمرار.

المصدر السابع: مقارنة التفسيرات المختلفة للمشكلات القائمة بالمستويات البنائية للمجتمع، والتي غدت خطيرة ويتوقع استمرارها مستقبلاً.

ب- تصفية قائمة المشكلات للانتقاء من بينها: من المؤكد أن المصادر السابقة ستوفر للباحث عددًا كبيرًا نسبيًا من المشكلات، قد تكون أكبر من المجال البحثي، ومن ثم يكون الباحث في حاجة إلى تصفيتها وصولاً إلى أكثرها أهمية.

وثمة عدد من المعايير تساعد الباحث في هذه التصفية يمكن إيجازها فيما يلي:

المعيار الأول: شدة مصاحبات المشكلة ونتائجها على أولئك الذين سيتأثرون بها لو أن المشكلة حدثت.

المعيار الثاني: مدى انتشار المصاحبات المترتبة على المشكلة، أي عدد الناس الذين يتوقع تأثرهم بها.

المعيار الثالث: المدى الزمني للتأثر بالمشكلة.

المعيار الرابع: المدى الزمني الذي يمكن أن تصبح فيه المشكلة حرجة وصعبة التناول (أي مدى تعقد المشكلة واستفحالها).

المعيار الخامس: علاقة المشكلة بغيرها من المشكلات من حيث إمكانات ارتباطها وتداخلها معها، أو فصلها عنها. لأن من شأن هذا خلق أو عدم خلق مضاعفات وآثار إضافية قد تساهم في تعقد واستفحال المشكلات الأخرى.

المعيار السادس: استعداد المجتمع للتحرك نحو حل المشكلة قبل استفحالها.

المعيار السابع: التقويم العلمي الكلي للمشكلة من حيث أهميتها والحاحها بالاعتماد على مؤشرات مجتمعية موضوعية وفي ضوء التراث النظري للمشكلات، وفي ضوء الخبرة التاريخية، وذلك لمحاصرة التقويمات الذاتية لها.

ج- التحديد النهائي للمشكلات:

يجب أن تقوم مخرجات المرحلة الثانية وفق أسئلة رئيسية، تفضي إلى مزيد من التصفية أو التنقية للقائمة المعدلة للمشكلات:

السؤال الأول: هل هناك اهتمام بالمشكلة في مجال العلم والتقنية؟ بمعنى إذا كنا بصدد مشكلة تتعلق بالمرض والدواء، فهل ثمة محاولات على طريق حلها؟ والأمر نفسه إذا كانت إنتاجية أو إدارية ... الخ.

السؤال الثاني: هل المشكلة قابلة لأن تبحث علمياً! أم أن ثمة معوقات عقائدية أو علمية أو فنية أو تتعلق بالمعلومات المتوفرة أو التي يمكن توفيرها، لبحثها؟.

السؤال الثالث: هل تثير المشكلة حساسية أو حرجاً سياسيين حال الاهتمام ببحثها وتسليط الأضواء عليها؟.

السؤال الرابع: هل الحكومة مهيأة للتحرك لحل المشكلة وما يرتبط بها من مشكلات وفق ما تقضي به نتائج بحثها ودراساتها؟.

السؤال الخامس: هل ثمة منطق وتبرير كافيين للاعتقاد بأن استدعاء المشكلة وبحثها سوف يسهم في إنتاج حلها؟.

على أنه مما يستوجب الاهتمام أن هذه الاسئلة ذات أهمية بالنسبة لترشيد الوقت والجهد. فقد تنتقى مشكلات لا يسمح السياق الاجتماعي والسياسي بمجرد طرحها، ولكن ألا يعني هذا تجاهل المشكلة؟! لأن من شأن الأسئلة السابقة المساهمة في تحديد: من يطرحها؟ (أحزاب - فئات اجتماعية - شرائح... الخ)، ومتى يطرحها؟ وكيف يطرحها؟ ولمن نتوجه بخطاب حلها؟.

المقاربة الثانية، التخطيط طويل المدى (المقاربة الاستراتيجية): يكاد يتشابه هذا المدخل مع نموذج التحليل المستقبلي المتجاوب، الذي يهتم بكل المسارات المستقبلية الممكنة، ويدرس التكلفة المجتمعية لكل منها ليختار أقلها تكلفة وأكثرها جدوى مجتمعية. وتكمن المشكلة المنهجية الأساسية في مقارنة التخطيط والاستراتيجية في سؤال: كيف نخطط لمستقبل نجهله؟. أن اجابة السؤال ترتبط بالملاءمة والتواء Adaptation أكثر منها، بتوقع المستقبل، وبالتالي تكون مهمة التخطيط في تصميم أنساق قادرة على مواءمة نفسها مع الظروف المتغيرة. لأن المواءمة تركز على البشر الفاعلين الذين يسعون إلى تحديد أهدافهم وإشباع حاجاتهم وبيحثون عن السلام في ظروف حاضرة يعيشونها وقد لا تكون مواتية لهذا السلام. وعليه يكون التخطيط لنسق قادر على انجاز هذه الأهداف وتغيير أساليبه وألياته ليكون أكثر كفاءة في إنجازها. هذا وتنهض هذه المقاربة على عدد من المسلمات الهامة لفهم مضمون ودلالة هذه المقاربة، وهذه المسلمات هي:

الاولى: أن العمل من أجل المستقبل ليس هدفه فقط التوقع والتكهن والاستشراف وإنما أيضاً وبالدرجة الأكبر من الاهتمام، السعي الجاد لتحديد الكيفية التي نختار بها المستقبل الاقرب إلى اهتماماتنا ومصالحنا من المستقبلات الممكنة الحدوث، وفي الوقت نفسه تحديد الكيفية التي سنؤثر بها بصورة مجدية في تحقيق الهدف الذي تم اختياره. ومنطلق هذا أنه من الصعب احتجاز المستقبل في سلسلة من التوقعات وعليه فمن الضروري العمل على بناء المستقبل بصورة مطردة بأعمال متعاقبة مصممة من أجل تحريك أشكال المستقبل الممكنة المرغوبة مما هو متاح، ومنع ولادة أشكال المستقبل الممكنة التي نخشاها ولا نرغبها. ومن ثم علينا اتخاذ قرارات عقلانية في ضوء المواقف والرؤى والاحتمالات المدروسة.

الثانية: أن الإرادة الانسانية والعقل (المنهج العلمي وتبعاته - المصالح الكلية والجوهرية

للمجتمع/الأمة) هما مفتاح اختيار المستقبل والتأثير في اتجاه تحقيق هذا الاختيار، حتى لا يصبح المستقبل مفروضا علينا إذا لم نستبقه في الوقت الملائم.

الثالثة: أن الأهداف تسبق الأعمال والأفكار تسبق الممارسات ومن ثم تكون ولادة التخطيط طويل الاجل ومتوسط الاجل والذي لا يصنع المستقبل وإنما يوجهه حسب احتمالات منطقية. على أنه نظرا لتعقد هذه الخطط وعلاقاتها الضمنية. فهي لا يمكن أن تكون محصلة دراسات ضيقة جزئية يقوم بها مجموعة من الباحثين التكنوقراط. ولهذا تتطلب هذه المقاربة استثارة ذوي الكفاءة والبصيرة والخيال العلمي على نحو ديموقراطي وعلمي.

الرابعة: يلعب استخلاص العوامل الكبرى للتطور وتداخلاتها دورا هاما في نجاح أو اخفاق هذه المقاربة. وهو أمر يتطلب استقراءً علمياً للماضي والحاضر ومعرفة أبعاد وعوامل الاتصال والانفصال النسبيين بين علاقتهما وعملياتهما من خلال ما يسمى بالجنوح الحاد أو الانحراف الثقيل للتطور.

متطلبات مقاربة الاستراتيجية: تحتاج هذه المقاربة أولاً إلى رؤية استراتيجية لها من الخصائص، ما يساعد على توجيه قراءة التاريخ والواقع، وتحديد الأهداف الاستراتيجية. وثانياً دراسة التطور الكلي للمجتمع بعزل بعض المراحل والعمليات قصد الفهم والتحليل، ثم التعميم والتجريد حول كل مراحلها. مع متابعة انكسارات واطرادات مسيرة التطور لفحصها واستقراء المطرد والطارئ فيها. وهذا ما يمكن إيجازه في دراسة الحالات التاريخية للحقب المحددة، وأعمال المقارنة العملية بينها. لقد اقترح "أندريه بوفر" دراسة مجموعة كبيرة من المكونات التي تمثل مدخلات المستقبلات الممكنة والتي سيكون واحد منها بالاختيار الارادي المستقبل الاستراتيجي وتشتمل هذه المكونات على صور بديلة ممكنة لكل من: المستقبل الجغرافي (الموارد والامكانات المتاحة والممكنة والمعطيات السياسية للموقع) -المستقبل السكاني (الزيادة والنقصان والخصائص) - المستقبل التقني (نوعية المخترعات المحتملة وتكلفتها المادية والاجتماعية وخطط العمل العلمي في مجالات الصحة والصناعة والفضاء والاتصالات والمعلومات... الخ) - المستقبل الاقتصادي (احتمالات التضخم ونتائجه-الاستثمارات-المجالات والقطاعات الاقتصادية... الخ) - المستقبل الاستراتيجي (السياسة العالمية - التحالفات والصراعات - الردع - الاساليب غير المباشرة للعمل السياسي - الجيش والقوات المسلحة... الخ) -المستقبل السياسي (السياسة الداخلية: السلطة والاجهزة والتنظيمات-القوى السياسية، السياسة الخارجية: اتجاهاتها وتفرعاتها العامة-الصراعات والتحالفات والمصالح المتغيرة). وتحتاج هذه المقاربة ثالثاً إلى تحديد دور الاحداث المختلفة وخصائصها من التطور كما ذهب "أندريه بوفر" وإن كنا نميل إلى تسميتها بالوقائع والظروف، وما تشتمل عليه من تناقضات، وضرورات وصدف. إن هذه الوقائع هي ما يمكن تسميته "مولدات التاريخ"، لأنها هي التي تجسد عمل عوامل التطور، وتسير بها هنا أو هناك. إن

التركيز على ما هو مطرد من التاريخ، بعملياته وعلاقاته كالثورات والحروب والاختراعات يمكن من توقعها. لكن هناك أحداثا تعود إلى المصادفة يصعب توقعها وإن كان الحدس يمكن أن يلعب دوراً في "التكهن" بها في ضوء ما يعرف "بموضوعية الصدفة" من خلال اختيار منطقية عدد من "الفرضيات".

إن مطلب استطلاع تيار التطور، وافترض الأحداث واقتاراتها، يساعدنا في تأليف عدد من المسارات للتطور. وبمناقشتها في ضوء تعميمات التاريخ، وما يحويه الحاضر من علاقات بين القوى، نتمكن من ترجيح الاحتمالات المستقبلية التي تقع في دائرة الامكان أكثر من غيرها، وبالتالي تحديد وسائل إنجاز أهداف أكثر المستقبلات قبولا. ثم يأتي دور التخطيط ليساعد في بلورة الوسائل الملائمة في كل مرحلة لتوجيه الأحداث ومن ثم صناعة التغيير Changing ويقتضي الأمر في الوقت نفسه التمييز بين الأحداث المواتية وتلك المقاومة لتيار التطور في اتجاه الأهداف التي تم اختيارها. ولا يقصد بالتمييز هنا إغفال الأحداث المقاومة للأهداف. إن جوهر هذه المقاربة هو العمل من خلال مكان معلوم وزمان مفترض، وفي إطارها يتحدد الممكن، ويتم التخطيط لبلوغه.

المقاربة الثالثة، وتسمى بالمعيارية: تكاد هذه المقاربة أن تكون أكثر ملاءمة لإنجاز البحث المستقبلي الابداعي وتنهض على مسلماته؛ فهي تصوغ صورة مستقبلية مرغوب فيها بشكل مثالي أو يكاد. وتتصاغ الأهداف المعيارية غالبا في ضوء الخبرة بالتاريخ المحدد للمجتمع المعين وفي ضوء حصاد فكر التنمية البديلة، وفي ضوء الخيال العلمي والابداع. ولعل الفارق الجوهرى بين هذه المقاربة ومقاربة الاستراتيجية، أن المقاربة المعيارية تسعى إلى الأمثل حتى وإن لم ينطلق من الحاضر، وبلاستناد على مسلمتين هما: أن الحاضر ليس إلا لحظة انتقالية، من المؤكد عبور المجتمع لها وتخطيها، وأن الحاضر آنى يصعب التعميم عليه. وأما المسلمة الثانية، فهي تنطلق إلى تجاوز الحاضر ومغايرته مادام هو حافل بالمشكلات ومثقل بالمعوقات. بإيجاز يعد هذا النموذج تحويلي في أهدافه وفي أساليب إنجاز هذه الأهداف. فهو يتصور تنظيمًا اجتماعيًا جديداً، وتقنية جديدة مغايرة لما هو مألوف. وأن الاعتماد على الخيال العلمي والابداع هو الذي سيعبر الفجوة بين المألوف في الحاضر والمأمول المجهول في المستقبل.

الأساليب والأدوات البحثية:

تشتمل هذه الأدوات على نمطين متكاملين هما: الأساليب والأدوات الكمية والأساليب والادوات الكيفية.

أولاً: الأساليب والأدوات الكمية:

يطلق عليها البعض أساليب التنبؤ؛ وهي تقوم على الاستنتاجات الاحتمالية المعتمدة على

الكم. ومن أساليبها السقاطات المختلفة للأبعاد القابلة للقياس الكمي في النسق المجتمعي. وكلما كانت آماذ الاسقاط قصيرة نسبياً زادت احتمالات صدقها ودقتها. وأما الأسلوب الثاني داخل هذا النمط من الأساليب فهو أسلوب النماذج Models والذي يكون سعى الباحث فيه تجريد الظاهرة أو الظواهر المدروسة لتبسيط الأضواء على أهم متغيراتها، قصد اكتشاف العلاقات الاحتمالية بين هذه المتغيرات. وبصفة عامة تعد التنبؤات الكمية عموماً أدوات مساعدة لتوفير قاعدة للمعلومات يحتاجها البحث المستقبلي. ولقد تجاوزت هذه الأساليب الظواهر ذات الأبعاد الكمية، إلى أخرى كيفية كما هو الحال في المجالات الاجتماعية والثقافية باستخدام مؤشرات غير مباشرة، وبعض البيانات الافتراضية¹.

ثانياً: الأساليب والأدوات الكيفية، ومن أبرزها:

أ- أسلوب السيناريو Scenario الذي تعد دراسة هرمان كان H. Khan وأنتوني وينر A. Wiener المعنونة: (العام 2000) اللذان نشرنا عام 1967 نموذجاً بارزاً له. ويقصد بالسيناريو تركيب مجموعة من المشاهد وفق منطق محدد، يعتمد فيه على التحليل التاريخي لجذور الظواهر والعمليات المجتمعية وتطوراتها وعلى التحليل البنائي الذي يهتم باستخلاص اتجاهات التطور وعواملها عبر مراحل أو حقب ونقاط زمنية محددة للبحث. وجمع أسلوب السيناريو بين التحليل الكلي للنسق من داخله في فترة محددة وهو ما يسمى بدراسة الحالة وبالاعتماد على عدد من المقولات والفرضيات، وبين انتقال النسق من حالة أو مرحلة إلى أخرى وبالاعتماد على مقولات وفرضيات الحركة. ويسير أسلوب السيناريو وفق عدد من الخطوات هي:

- 1- تحديد هدف السيناريو علمياً كان أو تطبيقياً أو لاتخاذ قرارات بعينها.
- 2- الحالة الأولى للنسق والتي تعد حالة مرجعية افتراضية تقاس عليها التغيرات بعد ذلك.
- 3- الحالات الافتراضية أو المحتملة للنسق، وتشمل نوعين من الحالات: الحالات المقصودة شبه النهائية، والحالات الانتقالية التي تصل بنا إلى الحالات المقصودة شبه النهائية.

4- التصورات والتخيلات المنطقية للأوضاع البديلة للنسق في الفترات والآماذ المختلفة، ويشحذ فيها الفكر والابداع لافتراض السيناريوهات المقصودة والمضادة وما يمكن أن

¹ للتفصيل حول النماذج والأساليب الرياضية والكمية والمحاكاة في الدراسات الاستشرافية المستقبلية، انظر: معتز خورشيد، النماذج الرياضية والمحاكاة في اتخاذ القرارات والدراسات المستقبلية، عالم الفكر، الكويت، المجلد 18، العدد 4، يناير 1998، ص.ص 73-114.

ينتج عن التأليف بينها من سيناريوهات فرعية.

5- المسارات التي تمثل الاختيارات المختلفة للانتقال من الحالة الأولى للنسق وهي غالبا غير المرغوب فيه كليا أو جزئيا إلى الحالة أو الحالات الافتراضية والتركيز على شروط الحركة والانتقال من حالة إلى أخرى.

ب- **أسلوب دلفي Delphi Method** وهو يعتمد على الاستشارة الذهنية والمفارقة لعدد من الخبراء في مجالات محددة يطلب منهم اعتمادا على خبرتهم وبصيرتهم تقديم توقعات مستقبلية لعدد من القطاعات التي لديهم خبرة بها. يتم التفاعل بينهم بطريق غير مباشر ومن خلال جولات وتتخلص خطواته فيما يلي.

1- يحدد فريق البحث المستقبلي أبعاد الموضوع المراد صياغة توقعات مستقبلية بشأنه من خلال أسئلة محددة.

2- يطلب من كل خبير على حده الاجابة على الأسئلة، ويطلب منه إضافة أية معلومات يرى أنها ضرورية لفهم الموضوع واستشراف أبعاده.

3- يستخلص فريق البحث آراء الخبراء، ثم يعاد طرحها على الخبراء مرة أخرى كل على حده لكي يفحص كل آرائه وإجاباته وإدخال أي تعديلات يراها في ضوء معرفته بالآخرين.

4- ويمكن أن تتكرر العملية في جولات أخرى، ثم يرسم فريق البحث صورة المستقبل في ضوء ما أسفرت عنه آراء الخبراء.

ج- **شمة أسلوب آخر يستخدم ضمن المدخل المعياري هو الأسلوب المسمى شجرة العائلة The Family Tree او شجرة الصلات The Relevance Tree** ويقوم على تحديد هدف معين يمثل قمة الشجرة ثم يصير الهبوط منه إلى الأفرع أي إلى الحاضر لبحث البدائل الممكنة لتحقيقه. وبعد ذلك تحدد المعايير التي في ضوئها تحدد درجات العناصر الواقعة على كل فرع من فروع الشجرة ثم تعطى أوزانا لهذه المعايير. ويتألف السيناريو المستقبلي من الأوزان والمعايير، حتى يتسنى تحديد أولويات الوسائل التي تصل إلى الأهداف من قاع الشجرة إلى قمته.

أساليب الدراسات المستقبلية:

كان من أهم الأساليب القديمة لدراسة المستقبل تصورات الفلاسفة في مدنهم الفاضلة مثل أفلاطون والفارابي وغيرهم، ولكن لم تعد مثل هذه الأساليب كافية لدراسة المستقبل، ومن ثم أجتهد علماء العصر في الوصول إلى طرق أكثر دقة للتنبؤ بالمستقبل.

إن تطور الدراسات المستقبلية مرّ بثلاثة مراحل أسلوبية: اتسمت المرحلة الأولى بتغليب

الإسقاط والحدس والمنظور التجزيئي. وفي المرحلة الثانية تم تطوير الأساليب الكمية والاستقرائية، مثل المصفوفات الرياضية والسيناريوهات ونظرية الاحتمالات والألعاب والمحاكاة وغيرها. وبدأت المرحلة الثالثة بالميل التدريجي نحو المنظور الكلي لبناء رؤية شاملة ومتكاملة لمستقبل الظواهر المدروسة¹.

ويوجد الآن في الدول المتقدمة منظمات عديدة تهتم بدراسة المستقبل منها منظمات حكومية ومنظمات البحوث والمؤسسات والتنبؤات الإحصائية المتعلقة بالسكان، وكذلك التنبؤات الاقتصادية التي أصبحت جزءاً هاماً من عمل كثير من رجال الاقتصاد... الخ.

وتنوعت أساليب البحث التي استخدمها الباحثون في دراسة المستقبل ويمكن إرجاع هذا التنوع من أساليب البحث إلى عوامل في مقدمتها طبيعة المادة العلمية المتوفرة لدى الباحث، كذلك نوعية التخصص العلمي للباحث ذاته، ثم الجانب - أو الجوانب التي يركز الباحث على استقراء المستقبل عليها باعتبارها مدخلاً لدراسته وهذا التعدد في الأساليب حقيقة واقعية توضحها الكتابات حول طرق الدراسات المستقبلية.

وتعتمد الدراسات العلمية للمستقبل عادة على العديد من الأساليب والتي من أهمها²:

1- أسلوب التنبؤ عن طريق التخمين الذكي: يعتمد هذا الأسلوب على الطرق الحدسية التي يستخدمها الفرد في تقدير بعض جوانب المستقبل ونظراً لأن هذه الطرق عادة ما تكون ضمنية أكثر منها صريحة؛ فإن نوعية هذه التنبؤات تتوقف على قدرة الفرد على الإلهام أو الاستبصار لأنه غالباً يعتمد على خبرته المتصلة بالموضوع ومن أمثلة هذه التنبؤات كتابات "ويلز" عن الرحلات على القمر والحرب البيولوجية وكذلك دراسات "راند" ويمكن القول بأن مثل هذه التنبؤات قد يصادفها الفشل أكثر من النجاح.

2- التنبؤ بأسلوب دلفاي: يقوم هذا الأسلوب البحثي على محاولة التنبؤ بعدد من المتغيرات المستقبلية المحتملة، بواسطة عدد من الخبراء Experts ويطلب من هؤلاء الخبراء أن يعيدوا المحاولة عدداً من المرات، يزودوا عقب كل محاولة بتغذية راجعة Feedback عن نتائج المرحلة السابقة، بغرض الحصول على إجماع أو أغلبية في الرأي حول صورة مستقبلية واحدة.

ويعتمد هذا الأسلوب على اتفاق في الرأي بين مجموعة من الخبراء في تصور المستقبل ويمكن أن تتم هذه الطريقة عن طريق اشتراك عدد من الخبراء في محاولات متعددة عن طريق وسيط وذلك:

¹ سحر صبري ونعمة زهران، مرجع سابق، 8-9.

² أنظر للتفصيل: د. طارق عامر، مرجع سابق، ص 77-85، وإبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص 16-20.

أ- توجيه عدد من الأسئلة إلى المشتركين عن المستقبل وليكن مثلا الزمن أو الموعد الذي يمكن أن يقع فيه حدث المستقبل.

ب- يتولى القائمون على التجربة مقارنة إجاباتهم وعمل تغذية راجعة.

ج- تبرير بعض الآراء المتطرفة التي أعربوا عنها في الجولة الأولى.

د- يتكرر العمل في جولات متتالية حيث يطلب من الخبراء إعادة تقويمهم لمواقفهم السابقة في ضوء مراقب باقي المشتركين.

وبهذا يضيق التشعب الأولي للآراء ويؤدي تحريك الوسيط مع سير عملية أخذ الاستبيانات إلى ظهور اتفاق عام في الرأي أو على الأقل تكون قد تبلورت الآراء المتباينة وأصبحت وجهات النظر واضحة.

3- أسلوب استقراء الاتجاهات: ويعتمد هذا الأسلوب على أن الاتجاهات التي ثبتت في التاريخ القريب سوف تستمر في المستقبل ويفترض هذا الأسلوب، أن القوى التي كانت تؤثر في تشكيل الاتجاه في الماضي سوف يستمر تأثيرها في المستقبل ويمكن أن نعطي هنا مثلا على ذلك إذا كان تعداد سكان العالم ينمو بمعدل 1.7% سنويا في فترة معينة فإننا يمكن أن نستدل من ذلك على أن سكان العالم سوف يتضاعف على الأقل في الأربعين سنة المقبلة ولو أن الديموغرافيين لا يوافقون تماما على قبول هذه الفكرة المبسطة لاتجاه نمو السكان، إلا أنها تعطينا على الأقل تصورا كليا قد لا يكون بعيدا تماما عن الواقع المستقبلي.

وتظهر نقطة الضعف في هذا الأسلوب السابق "استقراء الاتجاهات" في أنه يفترض أن القوى التي كانت تؤثر في الماضي سوف يستمر تأثيرها في المستقبل بنفس الدرجة. وللتغلب على نقطة الضعف السابقة أمكن ابتكار أساليب فنية جديدة لاستقراء الاتجاهات بكفاءة عالية عن طريق الطرق الإحصائية.

4- أسلوب الإسقاطات: وغالبا ما تعتمد طرق الإسقاط على استقراء الاتجاهات الماضية، كما أتضح في الأسلوب الثاني السابق، إلا أن طرق الإسقاط قد تعتمد في كثير من الأحيان على نموذج قياس يضم عددا من العلاقات أهمها:

- تعريفي Definition وهو الذي يعبر عن علاقات توازنية معينة بين المتغيرات.
- سلوكي behavioral وهو الذي يعكس السلوك المتوقع بين المدخلات والمخرجات المختلفة المتوقعة في نظام ما.
- فني Technical وهو الذي يعكس العلاقة بين المدخلات والمخرجات المختلفة المتوقعة في نظام ما.

وإذا أخذ مثلا إسقاط أعداد الطلاب المقيدون في مرحلة تعليمية معينة ولتكن

المرحلة الابتدائية التي تضم ستة صفوف، فإننا نلاحظ أن أعداد المقيدين بهذه المرحلة في المستقبل يتوقف على عدد من المتغيرات منها:

أ- أعداد الأطفال في سن التعليم الابتدائي 6-11 سنة في المستقبل وهو متغير خارجي يتوقف على محددات النمو السكاني.

ب- القدرة الاستيعابية للمدارس الابتدائية وهو متغير داخلي يمكن تحديده في ضوء نموذج الإسقاط ومعطيات أخرى متعددة منها الأبنية المدرسية والمعلمين والموارد المالية اللازمة.

ج- معدلات التدفق الطلاب داخل المرحلة Student flow.

5- التنبؤ بأسلوب اعتبار المستقبل امتداداً للماضي: ويقوم هذا الأسلوب على تحديد العناصر الأساسية في مجتمع ماضٍ ويكون تصور المستقبل باعتباره امتداداً لهذه العناصر.

6- أسلوب المحاكاة أو المماثلة: ويعتبر هذا الأسلوب امتداداً للإسقاط المبني على توافر نموذج ولكنه يتميز بجانبين:

أ- أن العلاقات التي نعتمد عليها متعددة، تقبل إضافة عدد كبير من العوامل ذات التأثير الهام في عملية التنبؤ.

ب- إمكانية إدخال أسلوب التحليل الاحتمالي في التنبؤ المستقبلي وهنا تقوم الآلات الحاسبة الإلكترونية المعاونة بدور هام في تقريب النموذج للواقع الفعلي.

7- أسلوب الحوارات المحسوبة أو السيناريوهات: ويعتبر هذا الأسلوب امتداداً لأسلوب المحاكاة أو مكملًا له حيث نستغل نموذج المحاكاة في اكتشاف النتائج أو التنبؤات المتوقعة تحت فروض معينة تكون حواراً أو سيناريو معين وفي الغالب تعتمد هذه الفروض على إدراك اتجاهات الغير ذات الأهمية في إصلاح التعليم وتطويره ويمكن دراسة فعالية كل سيناريو أو حوار بمتابعة الآثار المتوقعة على فروض هذا الحوار مع الزمن. وتعتمد السيناريوهات جزئياً في اختبار الاتجاهات ذات الأهمية وذلك في ضوء تحليلنا التاريخي لطبيعة التغيير، كما أنها تعتمد على تصوراتنا للمستقبل. ومن خلال هذه السيناريوهات يمكن ترشيد تصوراتنا للحركة المستقبلية للتعليم والعمل على دفع المسار التنموي في الاتجاه المرغوب ويقوم هذا الأسلوب على التعرف على المستحدثات الممكن توقعها ومن المفروض أن المستحدثات الكبرى سترتب عليها حدوث تغييرات لا يمكن توقعها من خلال الأسلوب الإسقاطي.

8- أسلوب تحديد مجالات الانتشار: ويقوم هذا الأسلوب على فكرة قوامها أن التغيرات الاجتماعية الرئيسية إنما تتجم عن الانتشار الواسع للتكنولوجيا والامتيازات القائمة وليست من المستحدثات الكبرى الجديدة ويعني هذا الأسلوب أن ما كان في يوم احتكاراً لقلّة يصبح

- متاحا للكثير مما يترتب عليه تغيرات واسعة في المجتمع.
- 9- **التنبؤ بأسلوب التسلسل الوصفي "السيناريو"**: وهذا أسلوب يعتمد على وصف المستقبل في سلسلة منظمة للأحداث وتربطها من نقطة بداية في الماضي إلى نقطة مستقبلية وربما يمكن اعتبار تطور الأحداث في العمل الدرامي في الأعمال الأدبية صورة قريبة إلى هذا الأسلوب المستخدم في وصف.
- 10- **التنبؤ بأسلوب التجزئة إلى المكونات الجزئية**: يعتمد هذا الأسلوب في بحث المستقبل على تجزئ Break Down مكونات الصورة المستقبلية الواحدة إلى أجزاء تسمح بمقارنة كل جزئية بالأخرى في شكلها المنفصل وفي تفاعلها المتحد مع غيرها.
- 11- **التنبؤ بأسلوب الخريطة الزمنية أو الفروع المتشابهة**: يقوم هذا الأسلوب على محاولة الباحث بتحديد صورة المستقبل على أساس بناء خرائط ومنية وبناء تنظيمي للمحتوى - الأحداث Events بما يمكن من رؤية العلاقة بين الحدث والزمن وتفاعلها معا ويمكن اعتبار أسلوب بيرت per Technique مثلا جيدا لهذا الأسلوب.
- 12- **التنبؤ بأسلوب احتذاء نموذج ما**: يعتمد هذا الأسلوب على محاولة الباحث التنبؤ بصورة مستقبلية يراها، كنموذج يعتمد على تهيئة الأحداث، ليكون المستقبل صورة مماثلة له أو قريبة منه.
- 13- **أسلوب مونت كارلو التحليلي في التنبؤ**: يقوم هذا الأسلوب في البحث على تتبع الباحث للأحداث التي لا يرى مفرا من وقوعها وبناء تصوره على أساس هذا الحدث:
- 14- **التنبؤ بأسلوب التشخيص**: تكون مشكلات الحاضر والمستقبل هي محور دراسة الباحث بتحليلها وبناء تصوره المستقبلي في ضوء تشخيصها ووضع الحلول المناسبة لها.
- 15- **أسلوب التنبؤ بتصميم صور مستقبلية كمتغيرات متوقعة**: أسلوب يعتمد على تعدد الصور التي يضعها الباحث كبداية مستقبلية.
- 16- **التنبؤ بالأسلوب الإحصائي**: يستخدم هذا الأسلوب المعلومات المتوافرة عن الواقع الحاضر وإعدادها ثم معالجتها إحصائيا وهو ما يعرف في علم الإحصاء الوصفي Statistical Description والإحصاء التفسيري Statistical Inferences.
- 17- **التنبؤ بأسلوب تحليل القوى**: يعتمد هذا الأسلوب على معالجة الباحث للقوى (أفراد، أحداث، طبقات اجتماعية... الخ) المختلفة التي تؤثر في الحاضر والتي يرى الباحث امتداد أثرها في تكوين صورة مستقبلية.
- 18- **التنبؤ بأسلوب الاحتمالات الرياضي عند ماركوف**: يستخدم هذا الأسلوب نموذجا رياضيا طوره ماركوف بغرض التنبؤ بصورة المستقبل على أساس من نظرية الاحتمالات الرياضية.
- 19- **التنبؤ بأسلوب الفروض**: يقوم هذا الأسلوب على وضع عدد من الفروض البحثية كتنبؤات

مستقبلية ودراستها من أجل التوصل إلى نموذج للتغير الذي يمكن أن يؤثر في صورة المستقبل.

وقد توصل بعض المختصين إلى أن تقسيم أساليب دراسة المستقبل إلى ثلاث أساليب

وهما:

أ- أساليب إسقاطيه (مد الاتجاهات - منحنى الظروف - الإسقاط بالقرينة) ويمكن استخدام تلك الأساليب في حالات مثل تغيير السياسة التعليمية للنظام التعليمي حيث يراد معرفة هل هذا التغيير سيجقق الأهداف الكمية للسياسة الموجودة؟

ب- الأساليب الحدسية (دلفاي - السيناريو - الاستشارة الفكرية ندوة الخبراء - المشابهة أو المغايرة) ويمكن استخدام تلك الأساليب في حالات مثل بناء خريطة للبحث العلمي التربوي حيث يحتاج ذلك إلى اجتهادات عدد من الخبراء في المجالات المختلفة والذين يجمعون بين الخبرة في الموضوع موضع البحث والقدرة على الاستبصار والتخيل الإبداعي.

ث- أساليب النمذجة (النماذج الإيكونومترية - نماذج البرمجة - نماذج المحاكاة) ويمكن استخدام تلك الأساليب في حالات مثل ترك النظام التعليمي ينمو بطريقة تلقائية دون تدخل مع حمايته من فقدان التوازن وتأمينه ضد المخاطر، حيث يستطيع النموذج وصف ذلك النظام وتقديم صورة حقيقية مبسطة عن تعقيداته مع بيان الروابط بين عناصر النظام بذلك يمكن اعتبار النموذج أساساً لتقييم البدائل المتاحة لتوجيه النظام في المسار الأمن.

وإيجازاً، في سياق تطور البحوث والدراسات الاستشرافية المستقبلية، برزت مجموعة من الخصائص المنهجية الواجب توفرها في هذا النمط من البحوث، من أبرزها¹:

- 1- الشمول والنظرة الكلية للأمور، فمن المهم أن تدرس العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها في تشابكها وتفاعلها مع بعضها البعض.
- 2- مراعاة التعقيد وتفاذي الاقراط في التبسيط والتجريد في الظاهرة محل البحث والدراسة.
- 3- التعمق في فهم ما يزخر به الواقع من علاقات وتشابكات، ولا يقين، وحركية.
- 4- القراءة الجيدة للماضي باتجاهاته العامة السائدة، والاتجاهات الراهنة، والاتجاهات المضادة التي تشكل مفاتيح جيدة لفهم الاتجاهات المحتملة في المستقبل.
- 5- القراءة الجيدة لتجارب الآخرين وخبراتهم التي تفيد - بمنطق المحاكاة - في فهم آليات التطور وتتابع المراحل، فضلاً عن التعرف على القيود على الحركة وإمكانات تجاوزها.

11- مستقبل الدراسات المستقبلية:

¹ سحر صبري ونعمة زهران، مرجع سابق، ص 9.

أحرزت الدراسات المستقبلية إنجازات علمية وتطبيقية في عدد محدد من العقود مقارنة بتاريخ الاهتمام بأنساق علمية وموضوعات بحثية أخرى. وقد ارتبط هذا بالتنامي المطرد للمؤسسات البحثية والجمعيات والدوريات العلمية والميزانيات التي خصصت لها. وزاد من أهميتها ومصداقيتها اعتماد كثير من رؤساء الدول الكبرى على مخرجات هذه الدراسات عند اتخاذهم قرارات هامة تعلقت بالسياستين الداخلية والخارجية لبلدانهم، سيما في الدول الصناعية المتقدمة. إذ تلعب الدراسات الاستشرافية المستقبلية، بشكلها العلمي والمنهجي دوراً بالغ الأهمية في عملية دعم صنع واتخاذ القرار؛ حيث تساعد على معرفة القدرات الداخلية ومحاولة توظيفها وتعظيمه، ومذلك معرفة التحديات والتهديدات الخارجية ومحاولة تقليصها، وكيفية تأثيرها على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل، وتسهم في صياغة السياسات اللازمة لمواجهتها؛ علاوةً علّا أنها تساعد على استشراف الآثار المستقبلية للسياسات والتشريعات الحالية، مما يساعد على التقليل من التكاليف الاجتماعية لسياسات معينة قد تترك آثاراً سلبية على المستقبل، وتقدم العديد من الخطط البديلة لاتخاذ قرارات موثوق فيها، وذات رؤية مستبصرة، وتساعد متخذي القرار على اقتراح وتطوير سياسات واستراتيجيات حديثة للتنمية من خلال الأخذ في الاعتبار التغيرات المتسارعة في كافة المجالات التقنية والمعرفية والاقتصادية والسياسية في سياقاتها المنظومية الثقافية والاجتماعية¹.

ومحاولة استشراف مستقبل هذه الدراسات، إن تألقاً وازدهاراً، أو وهناً وانكساراً يرتبط بعدد من الشروط والظروف الموضوعية التي تتعلق بالسياق الحضاري والقيم السائدة، المشكّلة للاتجاهات نحوها، كما تتعلق بالقدرة على حل بعض المشكلات المعرفية والمنهجية التي نوجز بعضها منها فيما يلي²:

1- يذهب بيتر جونز P. Jones إلى أن السياق الثقافي وبعض القيم السائدة سواء لدى من يحتمل توظيفهم لنتائج هذه الدراسات، كبعض الساسة ومتخذي القرارات الاقتصادية، أو لدى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، تعد من عقبات تطوير الاهتمام ودفع الباحثين نحو المغامرة العلمية المرغوبة. إن أصحاب النزعات العلمية اللاتاريخية والتجزئية والخبروية الفجة لا زالوا يقيمون هذه الدراسات، لأنها في نظرهم ليست ذات فوائد عملية مباشرة. وعليه فالحوار العلمي عبر الوسائط العلمية المختلفة مع هؤلاء حري بإزالة الشك واللبس الشائع بشأن هذه الدراسة.

2- بالنظر إلى متطلبات هذه الدراسات والتي من بينها ضرورة التعاون بين تخصصات وأنساق

¹ المرجع نفسه، ص.ص 10-11.

² عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 81-83.

عملية، طبيعية وإنسانية، فإن اطراد هذا التعاون يسهم في حل كثير من المشكلات المعرفية التي لا تزال تمثل عقبات أمام بلوغ نتائج هذه الدراسات، الدقة المنشودة، ولعل الاهتمام بالعمل الجماعي من خلال فرق بحثية تتاح للأجيال العلمية، خاصة الشابة منها، فرصا للمشاركة الفاعلة، من شأنه تنشئة الوعي العلمي بالدراسات المستقبلية من ناحية وترسيخ أسس التعاون العلمي بين التخصصات المختلفة من ناحية أخرى.

3- لقد بين أكثر من عمل مستقبلي ذي شأن، حاجة الدراسات المستقبلية إلى رؤية نظرية ذات مواصفات ليست سائدة كلها في الأعمال التنظيرية الكبرى المتاحة. ومن ثم كان اقتراح العمل لبلوغ ذلك على خطوات علمية يمكن أن تتكامل؛ فأولاً: نسج حوار علمي ملئزم بالموضوعية العلمية بين أنصار النظريات الكبرى grand theories بعيداً عن الادانات الايديولوجية المسبقة. ثانياً: إعادة قراءة تاريخ المجتمعات الانسانية على أسس مغايرة، تنقب عن محددات وموجهات فاعلية الانسان كصانع للتاريخ. وثالثاً: ضرورة الافادة من فكر التنمية البديلة الذي أسهم فيه باحثون من الشمال والجنوب ورابعاً: فتح باب إمكان احداث تركيب نظري من بين ما هو متاح من مسلمات ومقولات، شرط أن يفضي التأليف والتركيب إلى بناء متسق فلسفياً ومعرفياً.

4- مد الأفق البحثي نحو الأبعاد المجتمعية والحضارية باعتبارها الإطار المحدد لحركة مسارات المستقبل. وتأتي هذه المطالبة، نتيجة التركيز على ما هو اقتصادي وتقني وتجريدهما في أبعادهما المادية وحسب، دون اهتمام كاف بسياق أدائهما وتفاعلاتهما السياسية والحضارية. ولقد لقي هذا المطلب استجابة مرضية في المشروعات البحثية قيد الاعداد والانجاز.

5- ثمة إشكال ذو أبعاد وظلال سياسية، ربما لا يظهر متجسداً في المجتمعات ذات التقاليد والمعايير المجتمعية الراسخة وإن مثل تحدياً عظيماً أمام باحثي ومفكري العالم الثالث. يأتي هذا الاشكال من سؤال: من الذي يحدد الصور المستقبلية المرغوبة لمجتمع ما؟ ومن الذي يتخذ قرارات الاختيار بشأنها؟ المؤكد أن الهواجس والظنون والحوار المعوق تنحسر في النظم السياسية التي لها استراتيجيات كبرى متفق عليها تقريباً، ويكون دور القوى السياسية، خاصة الأحزاب، في إبداع أساليب الوصول إلى هذه الاستراتيجيات، حتى وأن أدخلت تعديلات عليها فهي صغرى. أما فيها عدا ذلك من نظم فالخلاف مطرد، تتسع فجوته بسبب التناهي الايديولوجي والسياسي بشأن المشروعات الحضارية التي على المجتمعات صياغتها وقبولها.

6- لا تزال كثير من الأساليب والطرائق البحثية الأكثر استخداماً في الدراسات المستقبلية: أساليب بناء السيناريوهات، أساليب مثل "دلفي" أو "شجرة العائلة" وغيرها من الأساليب

والأدوات المشار إلى أهمها في صفحات سابقات، لا تزال تعاني هذه الأساليب من تدخل الرؤى الذاتية والقيم الخاصة، مما يؤثر سلباً على موضوعية هذه الدراسات. ومع أن الموضوعية في بعض تحديداتها على الأقل هي الذاتية - الباحثة الواعية مجتمعيًا وتاريخيًا ونظريًا ومنهجيًا؛ فإن المعايير الحاسمة لصورة مثلي لهذا الوعي لم تتشكل بعد بشكل يجعل منها إطارًا مرجعيًا عند الاختلاف.

أما بخصوص الدراسات الاستشرافية في المنطقة العربية؛ فقد بين (زكي الميلاد) إلى أن النهوض بهذا النوع من الدراسات والبحوث لن يتحقق إلا بتوافر شرطين أساسيين متلازمين، هما¹:

- 1- ضرورة أن يرتفع العالم العربي والإسلامي بنفسه خطوات نحو التقدم العلمي؛ لأن الدراسات المستقبلية هي من ثمرات هذا التقدم، ولا تزدهر وتتطور وتعطي نتائجها الحيوية إلا في ظل أجواء علمية مناسبة. وهذا الحقل من الدراسات يستعين أساساً بعدد من العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبقدر ما تتقدم هذه العلوم بقدر ما تنهض فرص تقدم هذا الحقل من الدراسات.
- 2- إن الدراسات والبحوث الاستشرافية المستقبلية بحاجة على دعم مالي يلبي حاجات النهوض والتقدم بهذا الحقل ومتطلباته من أجل تحويله إلى نظام مؤسساتي فاعل، وهو مازال يفتقد هذا النوع من الاستعداد للدعم المالي الذي يؤهله للنهوض؛ فهذا الحقل لا يمثل في نظر صناع القرار - في منطقتنا - أولوية، ما يعني أنه سيكون ضحية بسبب ضيق الأفق.

12- صعوبات منهجية تعترض انتشار ثقافة البحوث الاستشرافية المستقبلية

على الرغم من مضي أكثر من سبعة عقود على نشأة البحوث والدراسات الاستشرافية المستقبلية إلا أنه يمكن النظر إليها، على أنها ما زالت في طور التكوين. ولعل أهم العوامل المسؤولة عن هذا التباطؤ، مرده إلى وجود إشكاليات متنوعة، نظرية ومنهجية، وقد بين (ضياء الدين زاهر) عددًا منها، وهي²:

- 1- المستقبل ليس له وجود كشيء مستقل؛ لذا لا يمكن دراسته، بل من الممكن دراسة أفكار عنه. وتقود هذه الإشكالية إلى نتيجتين مهمتين هما:
 - أ- تعقد موضوع البحث المستقبلي بين تعامله مع ظواهر اجتماعية بالغة التعقيد، والعوامل العديدة الكثيرة والمتشابكة التي تواجهه والتي يستحيل حصرها أو التحكم فيها في وقت واحد، كما أن التحقق التجريبي لنتائجه متعذر تمامًا.
 - ب- موضوعية الباحث المستقبلي أو عدمها، حيث يتعذر على الباحث المستقبلي

¹ زكي الميلاد، مرجع سابق، ص 204.

² ضياء الدين زاهر، مرجع سابق، ص.ص 65-70.

- تخليص نفسه من المعتقدات والآراء والتعصب أو التحامل المستحوز عليه عن طريق تعليمه وبيئته أو وسطه الذي خرج منه أو قراءاته أو خبراته.
- 2- ليس ثمة مستقبل واحد بل مستقبلات؛ وهذه المستقبلات، التي تراوح بين المحتمل والممكن والمرغوب، مشروطة بظروف وعوامل تاريخية مجتمعية وحضارية.
- 3- التعمد والتشابك (البينية)؛ فدراسة المستقبل لا يتسنى لها أن تصبح متكاملة إلا إذا نظرنا إلى هذا المستقبل من خلال عدسات مختلفة التخصصات، وأن تكون معانيته في فترات مختلفة من الزمن.
- 4- النظر إلى المستقبل يشوشه، تماماً كما أن النظر إلى الذرة يغيرها، والنظر إلى الإنسان يحولّه، وهذه مشكلة العلوم الاجتماعية والإنسانية عموماً.
- أما (محمد إبراهيم منصور)، فيحدد هذه الصعوبات بالآتي¹:
- 1- صعوبات ناجمة عن غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي، وطغيان النظرة السلبية إلى المستقبل في ثقافتنا العربية.
- 2- صعوبات ناجمة عن ضعف الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسات المستقبلية في التراث العربي. فالفكر العربي في صيغته التراثية الموروثة، وفي طبعاته المستجدة على السواء مفتون بإعادة إنتاج الماضي أكثر مما هو مهوم بقراءة المستقبل، أو مشغول بإنتاجه وصناعته.
- 3- صعوبات ناجمة عن غياب التقاليد الديمقراطية للبحث العلمي العربي، فالدراسات المستقبلية تعولّ بالأساس على تقاليد ديمقراطية في البحث والعمل العلمي تكاد تكون مفقودة حتى الآن في الثقافة العلمية العربية، وهي تقاليد الفريق والعمل الجماعي والحوار والتبادل المعرفي والتسامح الفكري والسياسي، وقبول التعدد والاختلاف.
- 4- صعوبات ناجمة عن قصور المعلومات والقيود المفروضة على تدفقها وتداولها، وحرية الوصول إليها، وغياب أنظمة قانونية وتشريعية منظمة لتداول المعلومات وحمايتها في الوقت الذي تحتاج الدراسات المستقبلية وبناء السيناريوهات إلى إيجاد قاعدة معلومات لا تعاني الحظر والقيود تحت أي سبب من الأسباب، وتؤمن للباحثين حقوقاً يقع على رأسها حق الوصول إلى المعلومات، وتحريم حجبها ومنع تدفقها.
- 5- غياب الأطر المؤسسية المتخصصة بالدراسات المستقبلية، وما هو موجود منها، على ندرته، مشغول بهوم "الحاضر" وقضاياها الضاغطة، عن "المستقبل" وقضاياها المؤجلة.
- 6- أن تلك الصعوبات والتحديات التي تعترض انتشار وتوسع ثقافة الدراسات المستقبلية في

¹ محمد إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص.ص 8-9.

الوطن العربي، لم تصدر تمامًا جهودًا قليلة في هذا القطر العربي أو ذاك يمكن البناء عليها، ولم تحجب مبادرات قام بها أفراد أو جهات هنا أو هناك، كما قدمت هذه الصعوبات دليلًا جديدًا على أن الوعي بأهمية استشراف المستقبل لم يعد يعني المختصين بالدراسات المستقبلية فحسب، ولكنه أصبح يعني كل من يؤمن بتقدم المجتمع العربي وتنميته ووحدته، وضمان استقراره وأمنه في الحاضر والمستقبل، أي أصبح يعني المختصين والمتقنين، والرجل العادي أيضًا.

خاتمة

- 1- الاستشراف المستقبلي بوصفه نشاطًا، هو ممارسة ذهنية وعملياتية حياتية يومية رافقت الإنسان منذ وجد بحاجاته ومتطلباته وأتيح له نشاطًا ذهنيًا معرفيًا استكشافيًا، وهو يسعى لاستقبال متطلبات إدامة وجوده واستدعاء حاجاته ومعرفة مصيره.
- 2- لم يكن الاستشراف المستقبلي في بداياته نشاطًا علميًا منهجيًا، فقد نشأ بين المفكرين مشاهد يوتوبية يأمل أن تتحقق لتفارق عيوب واقعه وما يعترضه من مشاكل.
- 3- عندما أخذ نمط التفكير الاستشرافي حركيته، فإنه حاول أن يسترشد النظرية والمنهج العلمي في الوصول إلى المستقبل، تخمينًا لا يقينًا، ومن أجله توجه المختصون إلى تطوير الأساليب الكيفية والكمية لهذه الغاية.
- 4- لا ينفصل المنهج العلمي وتصميماته في الممارسة البحثية الاستشرافية عما تعتمده العلوم الطبيعية والاجتماعية في مساراتها نحو الواقع، سعيًا لوصفه وتحليله وفهمه ومحاولة ضبطه والتنبؤ والاستشراف بمآلات الوقائع، طبيعية كانت أم إنسانية.
- 5- أن الدراسات المستقبلية حال التدقيق في اختيار موضوعاتها وصياغة خططها العلمية على أسس نظرية ومنهجية رصينة تحفل بفوائد عملية وعلمية غير هينة؛ فهي تسهم في بلورة التنظير السائد وتقنيته من كثير من الأخطاء والتجاوزات والانحيازات.
- 6- إن الدراسات الاستشرافية تيسر ممارسات بحثية تقوم على تكامل التخصصات المعرفية والعلمية وهو مسلك لايزال محدودًا في كثير من مؤسساتنا الأكاديمية والبحثية.
- 7- في تصميم البحث الاستشرافي المستقبلي، يعتمد على ذات الخطوات التي تعتمدها الدراسات والبحوث العلمية، وفق الإجراءات الآتية:
 - أ- التعريف بمشكلة البحث وتحديدّها.
 - ب- تحديد الأهداف وصياغة الفرضيات.
 - ج- استخدام المنهجية والطرق والأدوات التحليلية البحثية المناسبة.
 - د- جمع المعلومات وتحليلها.

هـ- تصور الاحتمالات والاستشرافات المستقبلية.

و- عرض النتائج وتحديد الخيارات ومناقشتها على شكل سيناريوهات أو مشاهد احتمالية.

8- أسهمت الدراسات المستقبلية - بجانب عوامل أخرى بالطبع - في تحريك حالة الفكر العالمي حول الانسان والمجتمع والطبيعة، وألحت في الدعوة إلى إعادة مناقشة وقراءة ما أعتبر مسلمات وبديهيات.

9- على الصعيد المجتمعي؛ إذا كانت مشكلات اليوم نتاجا لقرارات تم اتخاذها بالأمس، فإن الدراسات الاستشرافية المستقبلية يمكن ان تساهم في ترشيد قرارات اليوم للتأثير المرغوب في مشكلات الغد، فضلاً عن فوائدها الأخرى في تحديد الاستراتيجيات والخطط والسياسة العامة والقطاعية.

10- ومما تبين من أهمية وضرورة الفعل البحثي الاستشرافي المستقبلي؛ فإنه بات ملحا ولزوماً أن تتبنى الجامعات بتخصصاتها المتعددة، ومؤسسات الفكر والأبحاث إدخال المقررات الدراسية والمنهجية لكي تساهم في الإجابة عن السؤال الاستشرافي المستقبلي الذي لم يجد حظاً واسعاً في مكانته بين هذه المؤسسات، حتى أنه يشهد قطيعة مع مؤسسات التخطيط وصناعة القرار، وهي دعوة عسى ان تجد لها إجابة من القائمين على هذه المؤسسات والمناشط.

المصادر والمراجع:

- 1- إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.
- 2- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001.
- 3- أندريه لالاند، الموسوعة الفلسفية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ترجمة: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، 2001.
- 4- إبراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد 96، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000.
- 5- إدوارد كورنيس، الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل، ترجمة: د. حسن الشريف، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.
- 6- أمينة الجميل، ماهية الدراسات المستقبلية، مكتبة الاسكندرية - وحدة الدراسات المستقبلية، الاسكندرية - مصر، 2011.
- 7- خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- 8- راشد الدوراري وآخرون، وثيقة منهجية حول الدراسات الاستشرافية، المركز الوطني للتجديد البيداغوجي والبحوث التربوية، تونس، أكتوبر 2011.
- 9- رايت ميلز، الخيال العلمي الاجتماعي، ترجمة: عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية - مصر، 1987.
- 10- زكي الميلاد، لمسألة الحضارية: كيف نبكر مستقبلنا في عالم متغير؟، الطبعة الثانية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2008.
- 11- سحر صبري ونعمة زهران، التفكير النظمي في الدراسات المستقبلية "من التحليل إلى التعقيد والتركيب والنمذجة"، وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الاسكندرية، الاسكندرية - مصر، 2012.
- 12- سعد حافظ، حول منهج الدراسات المستقبلية: رؤية نقدية، في: جورج طعمة وسعد حافظ، الدراسات المستقبلية وتحديات العصر: عرض نقدي تحليلي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1988، ص.ص 71-125.
- 13- طارق عامر، أساليب الدراسات المستقبلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 14- ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم - أساليب - تطبيقات، مركز الكتاب للنشر - المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، 2004.
- 15- عبد الباسط عبد المعطي، الدراسة المستقبلية: المتطلبات والجدوى العلمية والمجتمعية، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة - قطر، 1992، ص.ص 49-88.
- 16- عبد الحق عزوزي، الدراسات الاستشرافية والمنهجية العلمية، المركز العربي للبحوث والدراسات، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) <http://www.acrseg.org/print.aspx?37864>
- 17- علي عبد الرازق جليبي، استراتيجيات دراسة المستقبل: الأسس المعرفية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2007.
- 18- عواطف عبد الرحمن، الدراسات المستقبلية "الاشكاليات والآفاق"، عالم الفكر، الكويت، المجلد 18،

- 1988، العدد الرابع، ص.ص 961-992.
- 19- محمود احمد عبد السلام، الاستشراف المستقبلي في القرآن الكريم، رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا في الجامعة الوطنية لنيل درجة الدكتوراه، الجامعة الوطنية للغات الحديثة في إسلام آباد، باكستان، 2003.
- 20- محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهميتها توطئتها عربياً، ورقة قُدمت إلى ورشة العمل حول الدراسات المستقبلية ضمن فعاليات منتدى الجزيرة السابع، بالعاصمة القطرية الدوحة، مارس 2013.
- 21- محمد بريش، حاجتنا الى علوم المستقبل، مجلة المسلم المعاصر، العدد 61، 1991، ص.ص 45-88.
- 22- مركز البحوث والاستشارات، ليبيا 2025 رؤية استشرافية (مسودة التقرير النهائي)، جامعة قار يونس، بنغازي - ليبيا، يونيو 2008.
- 23- معتز خورشيد، النماذج الرياضية والمحاكاة في اتخاذ القرارات والدراسات المستقبلية، عالم الفكر، الكويت، المجلد 18، العدد 4، 1998، ص.ص 1027-1068.
- 24- محمود عبد الفضيل، الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل "نظرة تقييمية"، عالم الفكر، الكويت، المجلد 18، العدد الرابع، 1988، ص.ص 1005-1026.
- 25- المهدي المنجرة، من اجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية، عالم الفكر، الكويت، المجلد 18، العدد الرابع، ص.ص 957-960.
- 26- ناهد صالح، المنهج في البحوث المستقبلية، عالم الفكر، المجلد 14، العدد الرابع، 1984.
- 27- وليد عبد الحي، دراسات المستقبلية - النشأة والتطور والأهمية، التسامح (مجلة)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - سلطنة عمان، العدد الثالث، صيف 2003، ص.ص (67-78).
- 28- هاني عبد المنعم خلاف، المستقبلية والمجتمع المصري، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ابريل 1986.

REFERENCES

- [1] Nahmias, S. (2005). *Production and Operation Analysis*. 5th Ed. New York :Irwin Mc Graw Hill.
- [2] Jain, A. & Palekar, U.S. (2005). Aggregate Production Planning for a Continuous Reconfigurable Manufacturing Process. *Computers & Operations Research*, (5)32.1213-1236
- [3]Wang, R.C. & Liang, T.F. (2005). Aggregate Production Planning with Multiple Fuzzy Goals. *International Journal of Adv. Manufacture Technologies*, 25(7), 589.587
- [4] Geoff Boxy, "Strategy not tactics drives aggregate planning", *International journal of production economics* (2003), vol 85, p 331-346
- [5] Holt.C.C., Modigliani F., Simon HA .Linear decision rules for production and employment scheduling. *Management Science*, Vol 2, 1955, PP 1–30.
- [6] Saad C. An overview of production planning model: structure classification and empirical assessment. *International Journal of Production Research*, Vol 20, 1982, PP 105–114.
- [7] Charnes. A., Cooper.W.W. *Management models and industrial applications of linear programming*. New York: Wiley, 1961.
- [8] Singhal. K, Adlakha.V. Cost and shortage tradeoffs in aggregate production planning. *Decision Sciences*, Vol 20, 1989, PP158–165.
- [9] Bowman.E.H. Production scheduling by the transportation method of linear programming. *Operations Research*, Vol 4, 1956, PP 100–103.
- [10] Bowman, E. H. Consistency and optimality in managerial decision making. *Management Science*, Vol 9, 1963, PP 310–321.
- [11] Taubert, W. H. A search decision rule for the aggregate scheduling problem. *Management Science*, Vol 14, 1986, PP343–359.
- [12] Jones. C. H .Parametric production planning. *Management Science*, Vol 13, 1967, PP 843–866.
- [13] Dantzig, G.B. & Thapa, M.N. (1997). *Linear Programming*, California: Springer.
- [14] Dilworth, J.B. (1993). *Production and Operations Management: Manufacturing and Services*. 5th Ed. New Jersey: Mc Graw Hill
- [15] Afandizadeh, Sh & Doosti, R. (2003). Application of linear programming to improve transportation of wheat countrywide, the 6th International Conference of Civil Engineering.
- [16] Wang, R. C. and T. F. Liang (2005), "Applying possibilistic linear programming to aggregate production planning," *International Journal of Production Economics*, 98, pp. 328-341.
- [17] Taghrid, I., & Hassan, F. (2009). Linear programming and sensitivity analysis in production planning. *IJCSNS International Journal of Computer Science and Network Security*, 9, 456-465.

to reduce the total overall cost to fulfill a no constant demand assuming fixed sale and production capacity. In this study we proposed model attempts to minimize total production and work force costs, carrying inventory costs and overtime costs e so that in the end, the proposed models is solved by using LINDO program and getting optimal production plan. Based on the analysis of the results of running the proposed model, the following conclusions are drawn.:

- Mathematical model for solving aggregate production planning problems by using Linear Programming is simple and suitable tool for objective goals, and it can be used in different fields of engineering applications.
- The model can be extended to any number of objectives by simply introduce the new goal as constraint, and the new objective is to minimize the deviations from the desired goal.
- The model support managerial decisions to develop APP problems particularly if resources budget are limited.
- The model that has been developed in this study is so elastic that it provides a facility in working against this kind of studies to find the optimal solutions. This model can be applied to different manufacturing companies by doing some modifications in variables and parameters.
- This model can be applied to others case studies in industrial applications.

5.2 Recommendations:

Based upon the study, The researcher gave a number of important recommendations such as:

- The universities and research centers are to make empirical studies on application of LP in libya and should be published on specialized and general periodicals to be viewed and benefited from by as many decision makers and engineers as possible.
- More attention should be given for teaching OR subjects in universities. Especially the applied part of it is studies. Which will help students to understand these subjects and use them later in their prospective careers.
- Future researchers may also explore the multi-objective linear programming model to solve aggregate production planning problems.

Table 2. Optimal production plan in Ghan Water Bottling Factory
Case with LP-APP model

Period	Product	X_{it}	I_{it}	R_t	O_t
0	Ghan (1.5L)	-	15000	-	-
	Ghan(0.5L)	-	15000	-	-
	Ghan (0.3L)	-	15000	-	-
	Zalal (1.5L)	-	15000	-	-
	Zalal (0.5L)	-	15000	-	-
	Zalal (0.3L)	-	15000	-	-
1	Ghan (1.5L) 1	68500	10000	189	81
	Ghan(0.5L) 2	73750	10000		
	Ghan (0.3L) 3	2875	10000		
	Zalal (1.5L) 4	19550	34550		
	Zalal (0.5L) 5	0	15000		
	Zalal (0.3L) 6	0	15000		
2	Ghan (1.5L)	0	10000	175	75
	Ghan(0.5L)	0	10000		
	Ghan (0.3L)	50722	60722		
	Zalal (1.5L)	80450	10000		
	Zalal (0.5L)	0	15000		
	Zalal (0.3L)	21125	36125		
3	Ghan (1.5L)	0	10000	181	0
	Ghan(0.5L)	0	10000		
	Ghan (0.3L)	43278	10000		
	Zalal (1.5L)	0	10000		
	Zalal (0.5L)	57500	10000		
	Zalal (0.3L)	0	10000		
Total production plan costs			317588.2 DL		

Using LP-APP model to minimize total production costs (Z), total production cost of (317588.2 DL).

Despite the good results that were obtained through the proposed model, but remains very much sensitive to the accuracy of the information and data provided by Ghan Water Bottling Factory .

5. CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS

5.1 Conclusions:

The purpose of this paper is to formulate and solve aggregate production planning problems by using Linear Programming model for production systems in which the objective function is to minimize the costs of production over the planning horizon. The APP is concerned with the determination of production, overtime, the inventory and the workforce levels of a company on a finite time horizon. The objective is

Based on the collected data, the APP model (in mathematical form) is formulated to clearly show the objective function and constraints in this study as follows:

$$\begin{aligned}
 & \text{Minimize } \sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T [c_{it} X_{it} + h_{it} I_{it}] + \sum_{t=1}^T [r_t R_t + o_t O_t] \\
 & \text{Subject to:} \\
 & X_{it} + I_{i,t-1} - I_{it} = D_{it} \\
 & \sum_{i=1}^N m_i X_{it} - R_t - O_t = 0 \\
 & \sum_{t=1}^t I_{it} \leq 76000 \qquad \sum_{t=1}^t I_{it} \leq 106400 \qquad \sum_{t=1}^t I_{it} \leq 106400 \\
 & \sum_{t=1}^t I_{it} \leq 76000 \qquad \sum_{t=1}^t I_{it} \leq 10640 \qquad \sum_{t=1}^t I_{it} \leq 106400 \\
 & I_{it} \geq 10000 \qquad 0 \leq R_t \leq \bar{R}_t \qquad 0 \leq O_t \leq \bar{O}_t \\
 & X_{it} \geq 0, I_{it} \geq 0 \qquad i = 1, 2, 3, \dots, 6 \qquad t = 1, 2, 3
 \end{aligned}$$

4.3 Solve the Linear Programming model to Aggregate Production Planning Problem

The LINDO computer software package was used to run the Linear programming model. Table 2 presents the optimal aggregate production plan in the industrial case study based on the current information.

5- The Maximum capacity of storage in six products in the Factory.

Produce	Ghan (1.5L)	Ghan (0.5L)	Ghan (0.3L)	Zalal (1.5L)	Zalal (0.5L)	Zalal (0.3L)
storage capacity(units)	76000	106400	106400	76000	106400	106400

6- The membership's functions related to each objective, and then we will define the type of membership's functions. The details of the type of memberships function of is as follow:

T	1	2	3
r_t	0.0468	0.0312	0.0412
o_t	6.038	6.038	6.038
$\bar{R}_t$	189	175	182
$\bar{O}_t$	81	75	78

Table 1. The basic data provided by Ghan Water Bottling Factory
(in units of Libyan Dinar DL)

Product	Period	D_{it}	c_{it}	h_{it}
Ghan (1.5L)	1	73500	0.932	0.0014
	2	-----	----	-----
	3	-----	----	-----
Ghan (0.5L)	1	78750	0.757	0.0013
	2	-----	-----	-----
	3	-----	-----	----
Ghan (0.3L)	1	7875	1.694	0.0127
	2	-----	-----	----
	3	940000	1.694	0.0127
Zalal (1.5L)	1	-----	-----	-----
	2	105000	0.932	0.001
	3	-----	-----	-----
Zalal (0.5L)	1	-----	----	----
	2	-----	----	----
	3	62500	0.757	0.002
Zalal (0.3L)	1	-----	-----	----
	2	-----	-----	----
	3	26125	1.694	0.008

4.2 Formulations Aggregate Production Planning model by using the Linear Programming

$$\begin{aligned}
 0 &\leq R_t \leq \bar{R}_t & \forall_i \\
 0 &\leq O_t \leq \bar{O}_t & \forall_i \\
 X_{it} &\geq 0, I_{it} \geq 0 & \forall_i, t
 \end{aligned}$$

4. MODEL IMPLEMENTATION

4.1 Ghan Water Bottling Factory case study and data description

In this section, by visiting and interviewing Ghan Water Bottling Factory in Tripoli, this Factory six types of products which are important, [Ghan (1.5L)], [Ghan (0.5L)], [Ghan (0.3L)], [Zalal (1.5L)], [Zalal (0.5L)], [Zalal (0.3L)] and The Factory operates 11 workers, and the system of work in the Factory is a continuous production (7 hours) for all days of the week except Friday, which is rest day, The individual Factory in the production of drinking water products mentioned above, the demand for their products makes is large, which may cause problems in the productive capacity of this Factory, fluctuations in demand on the level of monthly production capacity of any production capacity (CAP).

Produce	Ghan (1.5L)	Ghan (0.5L)	Ghan (0.3L)	Zalal (1.5L)	Zalal (0.5L)	Zalal (0.3L)
production capacity(units)	4750	3990	3990	4750	3990	3990
m_i	0.0015	0.0018	0.0018	0.0015	0.0018	0.0018

Therefore, fluctuations in demand on the level and volatility of productive capacity, calls for the Factory in an attempt to develop a plan of production, trying to cope with the impact that fluctuations in demand due to seasonal changes, Table 1 summarizes the basic data gathered from the Factory .

The proposed model implementation by visiting and interviewing Ghan Water Bottling Factory in Tripoli collected data can be summarized has the following conditions:

- 1- There is a three period planning horizon.
- 2- A six products situation is considered.
- 3- The initial inventory a six products in period 1.

Inventory level	I_{10}	I_{20}	I_{30}	I_{40}	I_{50}	I_{60}
(units)	15000	15000	15000	15000	15000	15000

- 4- Minimum inventory must be maintained during the period t of product i is 1000 (units)

3.2.1 Parameters and decision variables definition

Model: Fixed Work Force Model (Assumption: Hiring and firing are disallowed Production rates can fluctuate only by using overtime).

c_{it} = Unit production cost for product i in period t (exclusive of labor costs)

h_{it} = Inventory carrying cost per unit of product i between period t and $t+1$.

r_t = Cost per man-hour of regular labor in period t

o_t = Cost per man-hour of overtime labor in period t

D_{it} = Forecast demand for product i in period t

m_i = Man-hours required to produce one unit of product i

$\bar{R}_t$ = Total man-hours of regular labor available in period t

$\bar{O}_t$ = Total man-hours of overtime labor available in period t

I_{i0} = Initial inventory level for product i

T = Time horizon in periods

N = Total number of products

i = Number of product types, $i = 1, 2, \dots, N$.

t = Number of periods (month) in the planning horizon, $t = 1, 2, \dots, T$.

X_{it} = Units of product i to be produced in period t

I_{it} = Units of product i to be left over as an inventory in period t

R_t = Man-hours of regular labor used during period t

O_t = Man-hours of overtime labor used during period t

3.2.2 Objective function and Constraints

The objective of the aggregate production planning model is to minimize total costs. In this study, we propose a model will be using two strategies where they are available in Ghan Water Bottling Factory.

- The production rate can also be altered by maintaining a constant labour force but introducing overtime or idle time.
- The production rate may be kept constant and changes in demand absorbed by changes in the inventory level.

Accordingly, the objective function and constraints of the proposed APP model is as follows.

$$\text{Minimize } \sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T [c_{it}X_{it} + h_{it}I_{it}] + \sum_{t=1}^T [r_t R_t + o_t O_t]$$

Subject to:

$$X_{it} + I_{i,t-1} - I_{it} = D_{it} \quad \forall_i, t$$

$$\sum_{i=1}^N m_i X_{it} - R_t - O_t = 0 \quad \forall_t$$

- To plan the production planning to minimize the production and the storage costs so as to cover the demand for a product.
- Determine the production families by using available machines and the workforce, to maximize the firm benefits.
- Determine the raw materials combination to make the production for the minimal production costs.
- To plan the establishment of the firm so as to make the costs minimal for production and distribution.
- To assign the workforce for the machines.

3. MODEL FORMULATION

3.1 Problem Description

Aggregate Production Planning decision problem examined here can be described as follows. Assume that a company manufactures N types of products to fulfill market demand over planning horizon T . The goal of this APP decision problem aim to minimize total costs with reference to inventory level, labor levels, capacity, warehouse space, and the time value of money for each of the cost categories.

The forecast demand, related operating costs, and labor and machine capacity are imprecise over a medium time horizon. This APP decision focuses on developing an interactive PLP method of establishing the production plan to satisfy forecast demand.

The problem of the research was that the traditional manner to put the development and the stability of the economical unit. The hypothesis that says that the use of linear programming to put the production plan leads to providing relevant information was put under test. It is said that this hypothesis may help the management to specify the ideal production plan which will realize the maximum profits. A problem was surveyed in accordance with a linear programming model and then it's solution and then explaining the optimal solution economically.

3.2 linear programming model to Aggregate Production Planning

The proposed APP model was developed with the requirements of the situations and general characteristics of industries. Therefore, it is different from models available on textbooks and journals and it seems to be more practical in industries.

Most industries use a monthly planning period for their master production plans. Therefore, the aggregate production plan should also adopt the monthly planning period in order to facilitate the disaggregation of the aggregate plan into the master production plan. The planning horizon of APP must be at least one year in order to cover the entire seasonal cycle.

(LDR) [5], (3) transportation method [9], (4) management coefficient approach [10], (5) search decision rule (SDR) [11], and (6) simulation [12]. When using any of the APP models, the goals and model inputs (resources and demand) are generally assumed to be deterministic/crisp and only APP problems with the single objective of minimizing cost over the planning period can be solved. The best APP balances the cost of building and taking inventory with the cost of the adjusting activity levels to meet fluctuating demand.

This research develops a novel linear programming method to solve aggregate production planning problem with imprecise forecast demand, related operating costs and capacity. The presented model attempts to minimize total costs with reference to inventory levels, overtime, machine and warehouse capacity and the time value of money for each of the cost categories. The objectives of this study are:

- To recognize the constraints and objective of problem in developing aggregate planning.
- To formulate the aggregate planning in linear programming.
- To generate alternative solutions using proposed mathematical model and select the best planning based on company's requirement.

This study is divided into two parts, Theoretical, which covers related literature on linear programming technique then a theoretical background. Empirical, which applies the techniques of linear programming on Ghan Water Bottling Factory. This model shall determine the quantity of monthly production, inventory, and total cost of production within a 3 months period of time.

2. LINEAR PROGRAMMING

Linear programming is concerned with the maximization or minimization of a linear objective function in many variables subject to linear equality and inequality constraints [13]. Linear programming (LP) can be used in aggregate planning if the costs of various resources are assumed to be linear functions of the amount of those resources used by the aggregate plan [14]. LP can be used to plan production over some horizon for an actual product or for some pseudo product. LP is a method that can be used to analyze the effects of long range financial plans, aggregate plans, production plans, holding inventory, distribution problems, promotion decisions, back ordering, the use of overtime, and the use of subcontracting.

It's possible to enumerate some of the reasons of choosing linear programming in production management [15].

1. INTRODUCTION

The aggregate production planning, which might also be called macro production planning, addresses the problem of deciding how many employees the firm should retain and, for a manufacturing firm, the quantity and the mix of products to be produced. Aggregate production planning methodology is designed to translate demand forecasts in to a blueprint for planning staffing and production levels for the firm over a predetermined planning horizon. The aggregate production-planning problem has been studied extensively, since it was first formulated in the 1950s. Interest in the problem stems from the ability such models provide to control production and inventory costs. The costs associated with inventory management and production planning are a substantial portion of the total expenditure of the manufacturing companies. Aggregate production planning involves matching capacity to fulfill the demand of forecasted, fluctuating customer orders in the medium term from 3 to 18 months ahead[1] [2] [3].

Aggregate production planning determines the intermediate range capacity needed to respond to fluctuating demand. Specifically, how can the productive, man power, and goods resources best be utilized in the face of changing demands in order to minimize the total cost of operations over a given planning horizon.

In responding to changing demands, management can utilize the following strategies[4]:

- The production rate may be kept on a constant level and the fluctuations in demand met by altering the level of subcontracting
- The production rate can be altered by effecting changes in the work force through hiring or laying off workers.
- The production rate can also be altered by maintaining a constant labour force but introducing overtime or idle time.
- The production rate may be kept constant and changes in demand absorbed by changes in the inventory level.

Any combination of these preceding strategies is course also possible. The problem of the APP is to select the strategy with least cost to the firm. This problem has been under an extensive discussion and several alternative methods for finding an optimal solution have been suggested in the literature.

Since Holt, Modigliani, and Simon [5] proposed the HMMS rule in 1955, researchers have developed numerous models to help to solve the APP problem, each with their own pros and cons. According to Saad [6], all traditional models of APP problems may be classified into six categories—(1) linear programming (LP) [7, 8], (2) linear decision rule

USING LINEAR PROGRAMMING IN AGGREGATE PRODUCTION PLANNING WITH APPLIED STUDY IN GHAN WATER BOTTLING FACTORY – TRIPOLI

Dr. Forjani Ali Ahmed

ABSTRACT

The objective of this study is to help solving aggregate Production Planning by using Linear Programming for Ghan Water Bottling Factory. The technique offers many detailed information which traditional techniques do not provide.

This research has proposed mathematical model for solving aggregate production planning problems by using Linear Programming in Ghan Water Bottling Factory.

The proposed model attempts to minimize total production and work force costs, carrying inventory costs and overtime costs.

The proposed model is solved by using LINDO computer package and getting optimal production plan. At the end of the study, the alternative plan was suggested and the expected improvement by comparing to the current layout in the same studied period.

استخدام البرمجة الخطية في التخطيط
الاجمالي للإنتاج دراسة تطبيقية في
مصنع غان لتعبئة المياه – طرابلس
الملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة التخطيط
الاجمالي للإنتاج باستخدام البرمجة الخطية،
بالتطبيق على مصنع غان لتعبئة المياه، اذ ان
استخدام هذا الاسلوب يوفر العديد من المزايا
والمعلومات التفصيلية، التي لا توفره الاساليب
التقليدية الاخرى.

نهدف في هذا البحث الى اقتراح نموذج رياضي
لحل مشكلة التخطيط الاجمالي للإنتاج باستخدام
البرمجة الخطية في مصنع غان للمياه، بهدف
تقليل دالة الهدف التي تتضمن تكاليف الانتاج،
وتكاليف الاحتفاظ بالمخزون، وايضا تكاليف
الوقت الاضافي، ليتم في الاخير حل النموذج
الرياضي المقترح باستخدام البرنامج (LINDO)
والحصول على خطة انتاج مثالية.

في نهاية الدراسة الخطة البديلة توصلت الى
التحسن المتوقع مقارنة بالخطة الحالية في نفس
المدة المدروسة.

KEYWORDS:

Aggregate production planning; linear programming model; Application in Industries

USING LINEAR PROGRAMMING IN AGGREGATE PRODUCTION PLANNING WITH APPLIED STUDY IN GHAN WATER BOTTLING FACTORY – TRIPOLI

Dr. Forjani Ali Ahmed

**Mechanical and Industrial Engineering Department,
Faculty of Engineering-Bani-waled, Azzaytuna University**
Email: foraa101@yahoo.com

The university forum magazine
The 8th issue

Winter 2013

Faculty of arts Bani Waleed

The university forum magazine
The Eighth isseu
Winter 2013

Faculty of arts Bani Waleed

التوثيق في دار الكتب الوطنية 446 / 2012

المراسلات

مجلة المنتدى الجامعي - كلية الآداب بني وليد

طريق الظهرة - بني وليد

البريد الإلكتروني

Email: almuntada2012@yahoo.com

<http://www.facebook.com/almuntada.bw>

سعر النسخة ثلاثة دنانير